ILC.109/DG/APP/2021

منظمة العمل الدولية

وضع عمال الأراضي العربية المحتلة

تقرير المدير العام - ملحق

2021

مؤتمر العمل الدولي

الدورة 109، 2021

وضع عمال الأراضي العربية المحتلة

تقرير المدير العام - ملحق
٢٠٢١

مكتب العمل الدولي، جنيف

ISBN 978-92-2-034147-6 (print)
ISBN 978-92-2-034148-3 (Web pdf)
ISSN 0252-7022

الطبعة الأولى، ٢٠٢١

لا تنطوي التسميات المستخدمة في منشورات مكتب العمل الدولي، التي تتفق مع تلك التي تستخدمها الأمم المتحدة، ولا العرض الوارد فيها للمادة التي تتضمنها، على التعبير عن أي رأي من جانب مكتب العمل الدولي بشأن المركز القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها.

والإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة مكتب العمل الدولي عليها، كما أن إغفال ذكر شركات ومنتجات أو عمليات تجارية ليس علامة على عدم إقرارها.

ترد المعلومات بشأن منشورات مكتب العمل الدولي والمنتجات الرقمية على الموقع التالي: www.ilo.org/publns.

تصميم وحدة معالجة النصوص العربية TTA: المرجع Confrep-ILC109(2021)-DG-Appendix-[ROBEI-210416-001]-Ar.docx
طبع في مكتب العمل الدولي، جنيف، سويسرا

التمهيد

أنشأتُ مرة أخرى هذا العام، عملاً بالولاية التي منحني إياها مؤتمر العمل الدولي، بعثة لإعداد تقرير عن وضع العمال في الأراضي العربية المحتلة. وبسبب جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، اضطرت البعثة إلى الاضطلاع بعملها استثنائياً عن طريق التحاور بواسطة الفيديو.

وأجرت البعثة مناقشات معمقة مع ممثلين عن السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال وممثلين عن الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والمنظمات غير الحكومية، وكذلك مع أشخاص من قطاع الأعمال والأوساط الأكاديمية. كما اجتمعت البعثة عن بُعد مع ممثلين عن منظمة العمل العربية ومع الهيئات المكونة في الجمهورية العربية السورية. وقدم الجميع معلومات استُرشد بها في إعداد هذا التقرير.

وإنني ممتنٌ لما أبداه جميع محاوري البعثة من تعاون، وهو ما يؤكد مرة جديدة الدعم واسع النطاق للقيم التي تنادي بها منظمة العمل الدولية والنشاط المستمر الذي تضطلع به مع جميع هيئاتها المكونة. وكما جرت عليه العادة، اضطلعت البعثة بعملها، يحدوها في ذلك هدف التوصل إلى تقييم شامل ودقيق ومحايد للوضع الراهن للعمال في الأراضي العربية المحتلة.

كان العام الماضي صعباً أشد الصعوبة على العمال الفلسطينيين. وبسبب تأثير جائحة كوفيد-١٩ وأزمة مالية زادتها تفاقماً، اضطُرت أماكن عمل كثيرة إلى أن تبقى مغلقة لفترات طويلة وفقد عشرات الآلاف من العمال الفلسطينيين وظائفهم ودخلهم وسبل عيشهم، مما جعل الكثيرين منهم يديرون ظهورهم لسوق العمل الذي لم يعد يؤمن لهم مصدر العيش.

وكما هو الحال في غالب الأحيان، كانت النساء من بين أكثر المتضررين. ففي ظل العبء المزدوج الناجم عن مسؤوليات الرعاية الإضافية، بما في ذلك التعليم في المنزل، وعمليات التسريح الجماعي للعمال، تخلّت الكثيرات عن فكرة البحث عن عمل جديد. ووصلت مشاركة الإناث في القوى العاملة إلى مستوى متدنٍ آخر.

وفي غضون ذلك، استمر الاحتلال بلا هوادة. فخلال معظم العام الماضي، كان التهديد بالضم يرخي بظلاله على أجزاء من الضفة الغربية. وأصبحت المواجهات وأعمال العنف مستشرية، كما تسارعت وتيرة التوسع في إقامة المستوطنات، وهي عقبة رئيسية في طريق إحلال السلام وتحقيق حل الدولتين، بما يتمشى مع القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن.

وفي غزة، بلغ بؤس العمال الفلسطينيين مستويات مثيرة للقلق؛ فأقلّ من واحد من كل خمسة أشخاص في سن العمل لديه وظيفة، وثلثا النساء والشباب عاطلون عن العمل. وبات الأمل لدى معظمهم الآن شبه مفقود في أن يحصلوا يوماً على عمل مدفوع الأجر. لقد بلغ الوضع حداً لا يُطاق.

متى اذاً يمكن توقع التعافي الذي تمسّ الحاجة إليه؟ نظراً إلى عمق الأزمة والعدد الهائل من المؤسسات المنهارة والوظائف المفقودة، يبدو من المحتمل أشدّ الاحتمال الآن أنّ التطورات التي شهدها عام ٢٠٢٠ قد ترسم معالم نتائج سوق العمل الفلسطينية في السنوات القادمة. والحاجة ماسة إلى تسريع وتيرة التلقيح لحماية الصحة العامة من جهة، وبوصف ذلك شرطاً لازماً لإعادة تنشيط الاقتصاد وسوق العمل من جهة أخرى.

ولا يمكن لفلسطين أن تنهض من هذه الدوامة بمفردها، إنما يستلزم ذلك دعماً متزايداً من المجتمع الدولي. ولا بد للجهات المانحة من أن تمد يد العون، فالاستثمار في تحقيق انتعاش فلسطين يعزز إمكانية الاستثمار في السلام.

ومع ذلك، لا ينبغي أن يكون الهدف هو العودة إلى الوضع السابق. بل لا بد من أن يكون الهدف هو إعادة البناء بشكل أفضل ومعالجة ما يواجهه العمال الفلسطينيون من أوجه قصور عديدة تمسّ حقوقهم. ولقد سلطت الجائحة الضوء على وجه الخصوص، على الحاجة الملحة إلى توفير الحماية الاجتماعية.

ولا يزال سوق العمل الفلسطيني وسوق العمل الإسرائيلي مترابطين. فإسرائيل بحاجة إلى العمال الفلسطينيين، والفلسطينيون بحاجة إلى وظائف في إسرائيل. ولقد أعلنت إسرائيل عن إدخال إصلاحات على نظام تصاريح العمال الفلسطينيين، وهذا أمر مهم ومرحّب به. غير أنّ مشاكل رئيسية مثل استمرار الاستغلال الذي يقوم به سماسرة التصاريح، لا تزال دون حل. وتتطلب المعالجة الفعالة لهذه المسائل، شأنها شأن العديد من المسائل الأخرى، حواراً وتنسيقاً بين الجانبين. فالعمل من جانب واحد أقل احتمالاً بأن يؤول إلى نتيجة مثمرة.

وفي نهاية المطاف، لن يتمكن العمال الفلسطينيون من أن يتمتعوا بكامل حقوقهم وكرامتهم إلا إذا لملم الاحتلال أذياله ومتى تحقق ذلك. وقد حان الوقت ليعود المجتمع الدولي إلى تعددية الأطراف ويعيد شعلة الأمل من خلال العمل المشترك سعياً إلى تحقيق الهدف المنشود.

أيار/ مايو ٢٠٢١

غـاي رايـدر
المديـر العـام

المحتويات

الصفحة

التمهيد ٣
المقدمة ٧
الفصل ١- عامٌ ضائعٌ ٩
الفصل ٢- تطورات سوق العمل في عام ٢٠٢٠ ..... ١٥
الفصل ٣- الجائحة تفاقم أثر الاحتلال في حقوق العمال ٢٧
الفصل ٤- الإدارة السديدة وبناء المؤسسات في خضم الجائحة ٣٥
الفصل ٥- عمال الجولان السوري المحتل يرزحون تحت وطأة العزلة وحالات الإغلاق ٤٥
الملاحظات الختامية ٤٧
مرفق - قائمة محاوري البعثة ٤٩

المقدمة

١. يعرض هذا التقرير الذي أعدّه المدير العام، النتائج التي توصلت إليها بعثة مكتب العمل الدولي السنوية المكلفة بتقييم وضع عمال الأراضي العربية المحتلة. وبسبب جائحة كوفيد-١٩ وما رافقها من إغلاقات وقيود على السفر، اضطرت البعثة إلى الاضطلاع بأعمالها عبر التواصل بالفيديو. وعلى غرار جميع السنوات الماضية، جرت البعثة عملاً بالقرار المتعلق بآثار المستوطنات الإسرائيلية في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى على وضع العمال العرب، الذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي في دورته السادسة والستين (١٩٨٠).[١] وتناولت البعثة وضع العمال في الأرض الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وغزة) والجولان السوري المحتل.[٢]

٢. وقد استرشد ممثلو المدير العام بالمبادئ والأهداف المكرسة في دستور منظمة العمل الدولية، بما في ذلك إعلان فيلادلفيا، وبإعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل وبإعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة وبإعلان مئوية منظمة العمل الدولية من أجل مستقبل العمل. كما استرشد ممثلو المدير العام بالقرارات التي اعتمدها مؤتمر العمل الدولي وبالمبادئ الواردة في معايير العمل الدولية المعنية وتلك التي أعلنتها هيئات الإشراف في منظمة العمل الدولية.

٣. ولدى دراسة جميع القضايا المعنية، سواء أثناء البعثة الافتراضية أو عند إعداد هذا التقرير، وضع ممثلو المدير العام نصب أعينهم، جرياً على عادتهم، المعايير ذات الصلة بالقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، لا سيما اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ (فيما يتعلق بقوانين وأعراف الحرب البرية) واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ (بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب). واسترشدت البعثة بالقرارات المعنية، الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، ولا سيما قرارات مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) ورقم ٣٣٨ (١٩٧٣) ورقم ٤٩٧ (١٩٨١) ورقم ١٣٩٧ (٢٠٠٢) ورقم ١٥١٥ (٢٠٠٣) ورقم ١٨٥٠ (٢٠٠٨) ورقم ١٨٦٠ (٢٠٠٩) ورقم ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ولم تغب عن ذهنها أيضاً فتوى محكمة العدل الدولية، الصادرة في ٩ تموز/ يوليه ٢٠٠٤.[٣]

٤. وقد عهد المدير العام برئاسة البعثة إلى السيد فرانك هاغمن (Frank Hagemann)، نائب المدير الإقليمي في المكتب الإقليمي للدول العربية، ومدير فريق الدعم التقني للعمل اللائق من أجل الدول العربية. وضم فريق البعثة: السيد ستيفن كابسوس (Steven Kapsos)، رئيس وحدة إعداد البيانات وتحليلها في إدارة الإحصاءات؛ السيد كونستانتينوس باباداكيس (Konstantinos Papadakis)، كبير الأخصائيين في الحوار الاجتماعي والإدارة السديدة في إدارة الهيكل الثلاثي والإدارة السديدة؛ السيدة ليزا تورتيل (Lisa Tortell)، أخصائية الشؤون القانونية في إدارة معايير العمل الدولية. وقام السيد منير قليبو، ممثل منظمة العمل الدولية في القدس والسيدة رشا الشرفا، المسؤولة عن البرامج في مكتب ممثلية منظمة العمل الدولية في القدس والسيدة دلال أبو صالح، مساعدة إدارية لدى مكتب ممثلية منظمة العمل الدولية في القدس، بجميع التحضيرات لهذه البعثة. وقام السيد طارق الحق (Tariq Haq)، كبير الأخصائيين في سياسة العمالة في فريق الدعم التقني للعمل اللائق من أجل الدول العربية، مقام مستشار تقني.

٥. وخلال الفترة من ٨ إلى ٢٤ آذار/ مارس ٢٠٢١، عقد ممثلو المدير العام اجتماعات بالفيديو مع محاورين إسرائيليين وفلسطينيين، ومع محاورين من الجولان السوري المحتل.[٤] وقد التقوا بممثلي مختلف الوزارات والمؤسسات في السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل وشركاء اجتماعيين فلسطينيين وإسرائيليين ومنظمات غير حكومية وباحثين ورجال أعمال وعمال. كما تشاورت البعثة مع ممثلي الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

---

[١] مكتب العمل الدولي، القرار المتعلق بآثار المستوطنات الإسرائيلية في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى على وضع العمال العرب، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٦٦، ١٩٨٠.

[٢] كما أشير إليه في التقارير السابقة، أعلن عن موقف الحكومة الإسرائيلية إزاء الجولان بالعبارات التالية: "تهدف بعثة مكتب العمل الدولي إلى جمع المعلومات من أجل تقرير المدير العام عن الأراضي العربية المحتلة. ويتمثل موقف حكومة إسرائيل في أن الجولان الذي تطبق عليه قوانين إسرائيل وولايتها القضائية وإدارتها، لا يعد الآن من تلك المناطق. وعلى ضوء هذا الاعتبار، منحت بعثة مكتب العمل الدولي تصريحاً بزيارة الجولان كبادرة حسن نية مع كافة التحفظات. وينبغي ألا يكون قرار تسهيل هذه الزيارة غير الرسمية بمثابة سابقة، وهو لا يخالف بأي حال موقف الحكومة الإسرائيلية". ومن الجدير التذكير بأن إسرائيل ضمت الجولان إليها من طرف واحد في سنة ١٩٨١ وبأن قرار مجلس الأمن رقم ٤٩٧ (١٩٨١) يطالب إسرائيل بإلغاء قرارها بضم الجولان، وهو قرار لم تعترف به الأمم المتحدة أبداً.

[٣] محكمة العدل الدولية، "الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة"، في *تقارير الأحكام والفتاوى والأوامر*، فتوى بتاريخ ٩ تموز/ يوليه ٢٠٠٤.

[٤] ترد في مرفق هذا التقرير قائمة بمحاوري البعثة.

٦. وأجرت البعثة مشاورات بالفيديو مع الحكومة السورية وممثلي أصحاب العمل وممثلي العمال السوريين وكذلك مع منظمة العمل العربية في ١١ آذار/ مارس ٢٠٢١.

٧. وفي حين يسلّم المدير العام بالقيود الملازمة لإجراء بعثة افتراضية، فإنه يعرب عن سروره بالإقرار بأنّ ممثليه قد لقوا تعاوناً كاملاً من جميع الأطراف، العربية والإسرائيلية على حد سواء، في الحصول على المعلومات الوقائعية التي يستند إليها هذا التقرير. ويرحب مع الشكر بالإسهامات الكتابية التي تلقتها البعثة.

٨. ويراعي هذا التقرير مراعاة تامة المعلومات الخطية والشفهية التي حصلت عليها البعثة، علاوة على البيانات والدراسات والتقارير المعنية. وحظيت المعلومات التي استقيت من المقابلات مع محاوري البعثة، بفحص شامل وجرى قدر الإمكان التحقق منها ومن غيرها من المعلومات المتاحة. ولدى دراسة وضع العمال الفلسطينيين والعمال العرب الآخرين، تحلى أعضاء البعثة في عملهم بالحياد والموضوعية.

الفصل ١- عامٌ ضائعٌ

٩. لقد كان عام ٢٠٢٠ عاماً قاتماً. فبعد أكثر من خمسة عقود من الاحتلال، كان على سوق العمل الواهنة التي تعاني من أوجه عجز كبيرة في الحماية والحقوق أن تواجه تداعيات جائحة كوفيد-١٩. وكانت النتيجة مدمرة بالنسبة إلى العمال الفلسطينيين وأسرهم. وقد تضررت النساء والشباب أشد الضرر من جراء الانكماش الاقتصادي وتدابير الإغلاق التي طالت قطاع الأعمال. بالإضافة إلى ذلك، ونتيجة لتهديد الضم الذي يرخي بظلاله، أوقفت السلطة الفلسطينية التنسيق المدني والأمني مع إسرائيل لمدة نصف عام في عام ٢٠٢٠ وتوقفت تحويلات الإيرادات الحيوية. وبالتالي، لم يكن هناك حيز مالي للتحفيز الاقتصادي، وكانت تدابير التخفيف قليلة ومتباعدة. وازدادت الحالة الدائمة للأزمة حدة.

الاحتلال يُحكم قبضته

١٠. أفضى أربعة وخمسون عاماً من الاحتلال الإسرائيلي إلى نشوء نظام معقد من القيود المادية والإدارية وأدى إلى تجزئة الضفة الغربية أكثر من أي وقت مضى. ولا تزال شرذمة الأراضي ونقاط التفتيش والحواجز تقيّد حركة التنقل. وتظل القدس الشرقية معزولة عن بقية الضفة الغربية من خلال الجدار الفاصل.[٥] وما برح استغلال إسرائيل للمنطقة جيم آخذ في الازدياد. وفي أعقاب الإعلانات الصادرة عن الحكومة الإسرائيلية في النصف الأول من عام ٢٠٢٠، كانت هناك مخاوف من أن تضم إسرائيل أجزاء من المنطقة جيم،[٦] لا سيما المستوطنات ومناطق واسعة من وادي الأردن. وقد دعا الأمين العام للأمم المتحدة الحكومة الإسرائيلية إلى التخلي عن خطط الضم، وأشار إلى أن "من شأن الضم، إذا ما نُفذ، أن يشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي ويضر بشكل خطير باحتمال تحقيق حل الدولتين ويقوض إمكانيات تجديد المفاوضات".[٧]

١١. وقد تسارع التوسع الاستيطاني، في كثير من الأحيان في عمق الضفة الغربية. وفي عام ٢٠٢٠، مضت السلطات الإسرائيلية في تنفيذ "خطط استيطانية مثيرة للجدل سبق تجميدها أو تأخيرها لسنوات".[٨] وكما جرى التأكيد على ذلك في تقارير سابقة للمدير العام، فإن المستوطنات المقامة في الأرض المحتلة هي غير قانونية بموجب القانون الدولي. ويدعو قرار مجلس الأمن في الأمم المتحدة رقم ٢٣٣٤ (٢٠١٦) إسرائيل إلى أن توقف على الفور وبشكل كامل جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.[٩] وإلى جانب التوسع الاستيطاني، استمرت أيضاً عمليات هدم المباني الفلسطينية ومصادرتها في المنطقة جيم والقدس الشرقية، مثلها مثل العنف المرتبط بالمستوطنين.

الانخفاض السريع لسوق العمل وتراجع المداخيل

١٢. كان لسوق العمل الفلسطينية التي تعاني من ضعف هيكلي وهشاشة بسبب عقود من العوائق المتصلة بالاحتلال، قدرة محدودة على الصمود في مواجهة تدابير الإغلاق المتكررة وإقفال أماكن العمل والتراجع الاقتصادي الناجم عن جائحة كوفيد-١٩ والمواجهة التي دامت ستة أشهر بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية بشأن مدفوعات

---

[٥] اكتمل بناء ثلثي الجدار الفاصل تقريباً، ويوجد ٨٥ في المائة من هذا الجدار داخل الضفة الغربية. وسيبلغ طول الجدار الفاصل عند الانتهاء من بنائه ٧١٠ كلم. وقد دعت محكمة العدل الدولية في فتواها الصادرة في ٩ تموز/ يوليه ٢٠٠٤ بشأن الجدار الفاصل إلى وقف نشاط البناء وتفكيكه على الفور وجبر جميع الأضرار الناتجة عنه. وأيد الفتوى القرار اللاحق الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A/RES/ES-10/15، المؤرخ ٢٠ تموز/ يوليه ٢٠٠٤.

[٦] تنقسم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق تقع ضمن ولايات قضائية مختلفة، وهي: المناطق ألف وباء وجيم، التي يحددها اتفاق أوسلو الثاني. وتشمل المنطقة ألف المراكز الحضرية وتضم ١٨ في المائة من الضفة الغربية. وتخضع المنطقة ألف للسيطرة المدنية والأمنية الفلسطينية. وتغطي المنطقة باء المدن الصغيرة والأراضي القريبة من المناطق الحضرية وتخضع للسيطرة الأمنية الإسرائيلية والسيطرة المدنية الفلسطينية. وتمثل المنطقة جيم ٦١ في المائة من الضفة الغربية وتخضع للسيطرة الأمنية والمدنية الإسرائيلية.

[٧] انظر:
UN Security Council, "Secretary-General Calls on Israel to Renounce West Bank Annexation Plans", SG/SM/20141, press release, 24 June 2020.

[٨] مجلس الأمن في الأمم المتحدة، تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الوثيقة S/2020/1234، ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٠، الفقرة ٨٠.

[٩] مجلس الأمن في الأمم المتحدة، القرار رقم ٢٣٣٤.

التخليص الجمركي. وخلال عام ٢٠٢٠، تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١١,٥ في المائة، وهو أكبر انخفاض يُسجل منذ الانتفاضة الثانية.[١٠] كما ازداد بروز سمات رئيسية من قبيل انخفاض مستوى المشاركة في القوى العاملة وارتفاع معدل البطالة ونقص استخدام اليد العاملة على نطاق واسع.

١٣. وفي حين أن معدل البطالة لم يرتفع إلا بشكل طفيف، وإن كان من مستوى مرتفع، إلى ٢٥,٩ في المائة، فإن المشاركة في القوى العاملة كانت الأكثر تضرراً. وعلى الرغم من أنها كانت منخفضة أصلاً في السنوات السابقة، فقد سجلت انخفاضاً إضافياً بمقدار ٣,٤ نقاط مئوية خلال عام ٢٠٢٠ لتبلغ نسبة بائسة قدرها ٤٠,٩ في المائة. وفي ضوء أوضاع سوق العمل المتعثرة، انسحب الكثير من الفلسطينيين منها انسحاباً كلياً. وتقلص حجم القوى العاملة بمقدار ٦٦ ٠٠٠ شخص خلال عام واحد.

١٤. وإجمالاً، ضاعت نسبة ١٥,٨ في المائة من ساعات العمل في عام ٢٠٢٠، أي ما يعادل قرابة ١٦١ ٠٠٠ وظيفة. وهذه خسارة كبيرة؛ بمعدل أعلى مرتين تقريباً من المتوسطين العالمي والإقليمي. وكما كان متوقعاً، وتمشياً مع التطورات العالمية، كان قطاع التجارة والمطاعم والفنادق الأكثر تضرراً.

١٥. وتُبين الدراسات الاستقصائية الخاصة بشأن الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأسر المعيشية والمنشآت، التي أجراها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،[١١] الأثر المدمر لكوفيد-١٩ في سوق العمل في فترة الإغلاق الأولى الممتدة من أوائل آذار/ مارس إلى نهاية أيار/ مايو ٢٠٢٠. وظل أكثر من ثلثي مجموع المنشآت مغلقاً، مما أثر بشكل خاص في قطاع الخدمات. وتغيّب زهاء نصف مجموع العمال المستخدمين في الضفة الغربية عن العمل. وفي ٤٢ في المائة من الأسر المعيشية الفلسطينية، انخفض الدخل بمقدار النصف أو أكثر.

١٦. وكانت الفئات المعرضة لأوجه الاستضعاف والتمييز في سوق العمل أسوأ حالاً خلال الجائحة. وانخفضت مشاركة المرأة في القوى العاملة بنسبة ١,٩ نقطة مئوية لتصل إلى ١٦,١ في المائة وتُصنف بذلك ضمن أدنى المستويات في العالم. كما تضرر الخريجون الشباب وفقدوا كل موطئ قدم لهم في سوق العمل، مهما كان.

١٧. ويعيش الآن أكثر من ربع الفلسطينيين - ١,٤ مليون شخص - حسب التقديرات في حالة فقر.[١٢]

غزة تتجه نحو الانهيار

١٨. بعد ١٤ عاماً من الحصار البري والجوي والبحري وثلاثة نزاعات مسلحة كبرى، استُنفدت معظم الموارد والمصادر في غزة. وكانت غالبية السكان تعيش أصلاً تحت خط الفقر قبل الجائحة، وكان الكثير منهم يعاني من انعدام الأمن الغذائي. ثم حلّت جائحة كوفيد-١٩، بعد فترة قصيرة من ظهورها في الضفة الغربية وإن لم تكن أقل حدةً، إلى جانب القيود المتعددة المفروضة على الحياة الاقتصادية والعامة، مما زاد سوق العمل اختناقاً. وتُقدم مؤشرات القوى العاملة الرئيسية صورة أكثر قتامة من أي وقت مضى. وقد سجل عام ٢٠٢٠ ما يقرب من ربع ساعات العمل الضائعة نتيجة كوفيد-١٩، أي ما يعادل حوالي ٥٩ ٠٠٠ وظيفة بدوام كامل. والآن، لا يشارك في سوق العمل سوى ما يزيد قليلاً عن ثلث الرجال والنساء في سن العمل في غزة. وفي عام ٢٠٢٠، بلغ معدل البطالة ٤٦,٦ في المائة.

١٩. وتتجلى حالة اليأس على نحو خاص في صفوف النساء والشباب الذين تبلغ معدلات مشاركتهم في القوى العاملة مستوى متدنياً جديداً ويفوق عدد العاطلين عن العمل في صفوفهم بكثير عدد المستخدمين. ويبدو أن العديد من سكان غزة قد غادروا سوق العمل وفقدوا الأمل في العثور على الوظيفة المثالية.

٢٠. وعلى غرار السنوات الماضية، منح دعم الجهات المانحة الخارجية نوعاً من الانفراج. ويضمن إسهام قطري رئيسي الآن إمداداً أكثر استقراراً بالكهرباء ويتيح التحويلات النقدية للفقراء. لكن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وهي صاحب عمل رئيسي في غزة، لا تزال غير ممولة بشكل كافٍ وفي

---

[١٠] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية، ٢٠٢١. آخر مرة سجل فيها انكماش الناتج المحلي الإجمالي بهذا القدر، كانت في عام ٢٠٠٢.

[١١] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني يعلن نتائج مسح أثر جائحة كوفيد-١٩ (كورونا) على الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأسر الفلسطينية، (آذار/ مارس - أيار/ مايو)، ٢٠٢٠"، بيان صحفي، ٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٠؛ وزارة الاقتصاد الوطني والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "بيان صحفي مشترك حول أثر جائحة كورونا على المؤسسات الاقتصادية خلال الفترة (٢٠٢٠/٣/٥-٢٠٢٠/٥/٣١)"، ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٠.

[١٢] انظر: World Bank Group, Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee, 23 February 2021, para. 21.

وضع حرج. كما أن عمل سكان غزة في إسرائيل والذي استفاد منه آلاف الأشخاص على أساس التصاريح المخصصة للتجار أو التصاريح التجارية، لم يُستأنف منذ آذار/ مارس ٢٠٢٠.

العمل في الاقتصاد الإسرائيلي: إصلاحات مؤجلة بحصيلة غير مؤكدة

٢١. زاد عدد الفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستوطنات بشكل مطرد في السنوات الأخيرة، حيث بلغ قبل انتشار الجائحة ١٣٣ ٠٠٠ شخص. وانخفض بما يناهز ٦ في المائة في عام ٢٠٢٠، بسبب تراجع الطلب في إسرائيل والقيود المفروضة على العبور والمرتبطة بالصحة العامة.

٢٢. وخلال عمليات الإغلاق في إسرائيل، اضطر العمال الفلسطينيون إلى المبيت في إسرائيل لفترات طويلة وطُلب من أصحاب العمل أن يوفروا لهم أماكن الإقامة اللازمة. وانخفض عدد العمال الفلسطينيين إلى ما بين ١٨ ٠٠٠ و٣٠ ٠٠٠ في نيسان/ أبريل ٢٠٢٠، استناداً إلى المصدر. وأفادت التقارير بوجود مشاكل تتعلق بنوعية أماكن الإقامة، تشمل ادعاءات بشأن ظروف السكن غير اللائقة، ويبدو أن بعض أصحاب العمل كانوا غير قادرين على اتخاذ الترتيبات اللازمة أو غير راغبين في ذلك. وفي حين أُلغي شرط البقاء في إسرائيل في وقت لاحق خلال العام، فإنه على امتداد عدد من الأشهر في عام ٢٠٢٠، أصبح العمال الفلسطينيون الذين اعتادوا على التنقل يومياً بين مساكنهم في الضفة الغربية وأماكن عملهم في إسرائيل، مؤقتاً قوة عاملة مهاجرة شبه مقيمة.

٢٣. ولا يزال العمل بالنسبة إلى الفلسطينيين الذين يعملون في إسرائيل مجزياً من الناحية المالية لكنه عرضة لمشاكل كبيرة. ولا تزال هناك ثغرة كبيرة في الأجور بين إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة، ويزيد الحد الأدنى للأجور في إسرائيل بمقدار أربعة أضعاف تقريباً. ومع ذلك، لا يزال العديد من العمال الفلسطينيين يستفيدون على نحو غير كافٍ من هذا الفارق لأنهم يواصلون دفع زهاء ثلث أجرهم الشهري لسماسرة التصاريح. ومنذ عام ٢٠١٦، أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن إصلاح وشيك لنظام تصاريح العمل. واتُخذت بعض الخطوات الأولى في هذا الشأن في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٠ حينما نُفذت الإصلاحات المتعلقة بقطاع البناء، مما أدى إلى إلغاء ربط حصص التصاريح بأصحاب العمل، وبالتالي فتح المجال أمام العمال الفلسطينيين لتغيير الوظائف وأصحاب العمل، إن هم رغبوا في ذلك. ويشكل ذلك خطوة مهمة نحو تحسين ظروف عملهم. ومع ذلك، لا يزال سماسرة التصاريح نشطين، فيما يبدو، ومن غير المرجح أن يغيروا ممارساتهم ما لم يُنشأ مرفق فعال وغير مكلِّف لمواءمة الوظائف لصالح العمال الفلسطينيين وأصحاب العمل الإسرائيليين، وما لم تُتح إمكانية دفع الأجور إلكترونياً وتعمل الإدارات الإسرائيلية والفلسطينية على السواء على إنفاذ إجراءات الامتثال للقوانين المعنية إنفاذاً فعالاً.

ضيق الحيز السياسي المتاح أمام السلطة الفلسطينية

٢٤. في حين استجابت السلطة الفلسطينية بسرعة للخطر الذي تشكله الجائحة على الصحة العامة وأغلقت قطاعات رئيسية على مدى فترات طويلة، فإنه لم يُتح لها سوى النزر القليل من الوسائل لحفز الاقتصاد وتقديم الإعانة المالية لقطاعات الأعمال والعمال.

٢٥. وكان الاتفاق الثلاثي الموقع في آذار/ مارس ٢٠٢٠ من أجل التخفيف من آثار حالة الطوارئ المتعلقة بجائحة كوفيد-١٩، التي أعلنتها السلطة الفلسطينية، والسماح بتخفيض الأجور مقابل تجنب عمليات التسريح، نافذاً لمدة شهرين فقط ولم يُجدد سريانه خلال عمليات الإغلاق التالية. وبدلاً من ذلك، اضطلعت وزارات ووكالات معنية باستحداث مبادرات التحويل النقدي المجزأ، التي غالباً ما كانت تتضمن مبلغاً يُدفع مرة واحدة، وخطوط الائتمان الطارئة لصالح المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

٢٦. وفي حين لم تكن خطط الاستجابة لجائحة كوفيد-١٩ والانتعاش منها نادرة على الصعيد الوطني وفي مختلف القطاعات على السواء، وغالباً ما كانت تتم بدعم من الأمم المتحدة، فقد ظل التمويل الكافي يشكل مسألة مثيرة للقلق. ومن أيار/ مايو إلى تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٠، أوقفت السلطة الفلسطينية التنسيق مع إسرائيل ورفضت تلقي التحويلات المالية التي تشكل قرابة ٨٠ في المائة من ميزانيتها.[١٣] وجاءت هذه الخطوة رداً على الخطط الإسرائيلية الرامية إلى ضم جزء من الضفة الغربية. ولم يؤد ذلك إلى إعاقة جهود التخفيف من كوفيد-١٩ والانتعاش منه إعاقة

[١٣] انظر:
Office of the United Nations Special Coordinator for the Middle East Peace Process (UNSCO), *Report to the Ad-Hoc Liaison Committee*, 23 February 2021.

شديدة فحسب، بل أدى أيضاً إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية نتيجة خفض مدفوعات الأجور لموظفي الخدمة المدنية وتقليص النفقات العامة.

٢٧. وطُلب من الجهات المانحة التدخل وسد الثغرة، لكن الاستجابة ظلت فاترة. وما انفكّ تمويل الجهات المانحة ينخفض على مدى السنوات انخفاضاً مطرداً. وعلى سبيل المثال انخفض دعم الميزانية، الذي يُعتبر حيوياً لسير عمل السلطة الفلسطينية وبرامجها، في عام ٢٠٢٠ إلى ثلث المستوى المسجل في عام ٢٠١٤.[١٤]

٢٨. وعلى الرغم من القيود المالية، نفذت السلطة الفلسطينية مبادرات سياسية مهمة في مجال العمل والتشغيل. وتشمل هذه المبادرات وضع أول استراتيجية وطنية لها على الإطلاق بشأن التشغيل، تُحدد الأهداف والأولويات إلى غاية عام ٢٠٢٥، فضلاً عن استراتيجية محدثة بشأن قطاع العمل واستراتيجية وطنية بشأن القطاع التعاوني.

٢٩. وفي مواجهة الشدائد، كان هناك أيضاً زخم متجدد لتعزيز الحوار الاجتماعي، أفضى إلى وضع اتفاق في شباط/فبراير ٢٠٢١ لزيادة الحد الأدنى للأجور بنحو ٣٠ في المائة.

٣٠. وكان التقدم المحرز على صعيد الضمان الاجتماعي منعدماً على نحو ملحوظ، وإن كانت تشتد الحاجة إليه ربما أكثر من غيره. وتعطلت لأكثر من سنتين الجهود الحثيثة المبذولة لبناء مؤسسة للضمان الاجتماعي، بما في ذلك صندوق معاشات تقاعدية لصالح العاملين في القطاع الخاص. وكلما طالت فترة هذا الفراغ، زاد احتمال تفاقم مواطن العجز في حماية العمال الفلسطينيين.

مواطن العجز في الحوار الإسرائيلي الفلسطيني

٣١. من شأن إخراج مبادرة الضمان الاجتماعي من مأزقها الحالي أن يوفر أيضاً الأساس الضروري، حسب بروتوكول باريس، كي تحوّل إسرائيل أموال المعاشات التقاعدية التي راكمها العمال الفلسطينيون في إسرائيل على مدى عقود إلى حسابات فردية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

٣٢. وعلى الرغم من الأهمية القصوى التي تكتسيها هذه المسألة من الناحية المالية، لا سيما بالنسبة إلى فئة المتقاعدين الفلسطينيين المستضعفين في كثير من الأحيان، لم يكن ثمة تنسيق يذكر بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني بهذا الشأن. وعلى نحو أوسع نطاقاً، لا يزال الحوار بشأن مسائل العمل في حد ذاتها غير كافٍ. وعلى سبيل المثال، صيغ العديد من القرارات الإسرائيلية الأخيرة المتعلقة بالعمال الفلسطينيين دون التنسيق مع السلطة الفلسطينية. وهناك أيضاً إمكانية لتعزيز الحوار بين نقابات العمال عبر الجدار الفاصل، لا سيما فيما يتعلق بالتنسيق بشأن مطابقة المهارات ووعي الفلسطينيين العاملين أو الساعين إلى العمل في إسرائيل بالسلامة والصحة المهنيتين.

٣٣. وسيكتسي الدعم الدولي أهمية حاسمة للسماح بإقامة الحوار واستعادة الزخم من أجل تحقيق التعاون.

المصالحة وعملية السلام

٣٤. أظهرت التجارب السابقة أن الحوار بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك، يتطلب تيسيراً سياسياً ويحتاج إلى أن يكون مدرجاً ضمن إطار أوسع للتواصل والتنسيق. وهناك دلائل ضمنية الآن تفيد بأنه من الممكن إعطاء نفس جديد لعملية السلام، التي كثيراً ما أُعلن عن دخولها مرحلة الاحتضار في السنوات القليلة الماضية.

٣٥. وفي أوائل عام ٢٠٢١، اجتمع وزراء خارجية مصر وفرنسا وألمانيا والأردن (المشار إليهم معاً بعبارة مجموعة ميونيخ) مرتين لمناقشة كيفية إعادة إطلاق عملية السلام، بما في ذلك إشراك اللجنة الرباعية للشرق الأوسط (المؤلفة من الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي). بالإضافة إلى ذلك، التقى مبعوثو اللجنة الرباعية للشرق الأوسط ثلاث مرات بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠ وآذار/مارس ٢٠٢١. وفي أعقاب موافقة عدد من البلدان العربية على إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل خلال عام ٢٠٢٠، جددت جامعة الدول العربية التزامها بحل الدولتين في اجتماع طارئ لوزراء الخارجية العرب في القاهرة في شباط/فبراير ٢٠٢١ وأكدت مجدداً دعمها لمبادرة السلام العربية. وفي وقت سابق، في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠، دعا الرئيس عباس إلى عقد مؤتمر دولي حول الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في أوائل عام ٢٠٢١. غير أنه لم تُتخذ فيما يبدو أي خطوات ملموسة في هذا الشأن، ولم يتضح بعدُ اسم الجهة التي ستنعقد هذه المبادرة تحت رعايتها.

[١٤] البيانات التي قدمها البنك الدولي للبعثة.

٣٦. وفي غضون ذلك، اتُخذت خطوات مهمة نحو تحقيق المصالحة داخل البيت الفلسطيني. ويجري الآن حوار بشأن الوحدة الوطنية الفلسطينية. واجتمعت فتح وحماس في مناسبات مختلفة، لا سيما اعتباراً من تموز/ يوليه ٢٠٢٠ فصاعداً، وتمكنتا من تجاوز بعض خلافاتهما طويلة الأمد. وفي ١٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢١، أعلن الرئيس عباس عن موعد إجراء الانتخابات، وهي الأولى منذ ١٥ عاماً، وأصدر مرسوماً بإجراء الانتخابات التشريعية والانتخابات الرئاسية وانتخابات المجلس الوطني الفلسطيني، في ٢٢ أيار/ مايو و٣١ تموز/ يوليه و٣١ آب/ أغسطس ٢٠٢١ على التوالي. وبتيسير من مصر، اجتمعت الفصائل الفلسطينية مرتين في القاهرة في شباط/ فبراير وآذار/ مارس ٢٠٢١ لمناقشة ترتيبات إجراء هذه الانتخابات. وفي حين بقيت علامات استفهام عالقة حتى وقت كتابة هذا التقرير، بشأن ما إذا كانت الانتخابات ستُجرى بالفعل وفقاً للجدول الزمني المعلن، فما من شك في أنها ستكون حاسمة من أجل تعزيز شرعية المؤسسات السياسية الفلسطينية وإعادة تنشيط العمليات والهياكل الديمقراطية.

الفصل ٢- تطورات سوق العمل في عام ٢٠٢٠

صدمة أخرى لسوق عمل في حالة احتضار

٣٧. لم تسلم أي سوق من أسواق العمل في العالم من آثار جائحة كوفيد-١٩. وبالإضافة إلى التأثير المباشر للفيروس في حياة الناس ورفاههم، أفضت تدابير الصحة العامة مثل عمليات الإغلاق وإقفال أماكن العمل إلى صدمة غير مسبوقة في سوق العمل العالمية. وحتى البلدان التي كانت تستند إلى أسس قوية قبل الأزمة، إذ كانت تتمتع بحيز مالي كافٍ لتوفير أدرع واقية من تداعياتها، شهدت انخفاضاً حاداً في الإنتاج وساعات العمل ومستويات العمالة. أما الاقتصادات التي كانت تواجه تحديات خطيرة في سوق العمل قبل الأزمة - وتلك التي كانت تفتقر إلى وسائل دعم المنشآت والعمال - فقد عانت معاناة شديدة.

٣٨. وتقع الأرض الفلسطينية المحتلة مباشرة ضمن الفئة الأخيرة. وفي غزة حيث يعيش ٤٠,٢ في المائة من الفلسطينيين، أدى الحصار إلى ١٤ عاماً من الكساد الاقتصادي وتراجع النشاط الصناعي. وانخفض الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد في عام ٢٠٢٠ بنسبة ٣٩,٢ في المائة عما كان عليه قبل بدء الحصار في عام ٢٠٠٧. وعانى الجزء الأكبر من الفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية في ظل القيود المتعددة والمتغيرة باستمرار على حركة التنقل وفرص الوصول إلى الموارد الإنتاجية، من سنوات من الركود.

٣٩. وكانت سوق العمل الفلسطينية مصنفة أصلاً، قبل كوفيد-١٩، ضمن أسوأ الأسواق أداءً في العالم. وبلغت نسبة العمالة إلى السكان، وهي مؤشر رئيسي لرصد قدرة الاقتصاد على توليد الوظائف، ٣٣,١ في المائة فقط في عام ٢٠١٩، وهو ثاني أدنى معدل في العالم. وبلغت نسبة بطالة الشباب ٤٠,٢ في المائة، وواجه الشباب الفلسطيني من ذوي التعليم العالي معدلات بطالة بلغت ٦٣,٦ في المائة. وقد ارتفعت هذه المعدلات تدريجياً بمرور الوقت بسبب عدم قدرة القطاع الخاص على توليد فرص عمل كافية للعدد المتزايد من الباحثين عن عمل. وظل احتمال استخدام النساء الفلسطينيات اللائي يواجهن ركوداً اقتصادياً طويل الأمد وعوائق مجتمعية أمام العمالة بأجر، أقل من احتمال استخدام النساء في جميع بلدان العالم باستثناء بلدين.

٤٠. وفي مواجهة هذه التحديات، فإن موارد السلطة الفلسطينية الضئيلة والمتضائلة جعلت الجهود التي تبذلها عاجزة إلى حد كبير عن تقديم دعم ذي مغزى لسوق العمل، ناهيك عن معالجة صدمة بحجم وضخامة جائحة كوفيد-١٩. وانخفض الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد نتيجة لتراجعه بنسبة ١٣,٧ في المائة في عام ٢٠٢٠، إلى مستويات غير مشهودة منذ عام ٢٠١٠. وعلى الرغم من أن الفلسطينيين عانوا من العديد من الأزمات الاقتصادية والمالية، إلا أن أثر الجائحة يختلف اختلافاً جوهرياً عن الأزمات السابقة. ويتمثل العامل التمايزي الرئيسي في الأثر المباشر والمفاجئ الذي خلّفته تدابير الصحة العامة المتخذة لمواجهة الجائحة في أسواق العمل. وتؤثر عمليات الإغلاق وإقفال أماكن العمل تأثيراً حاداً في العمال والشركات. ويثير غلق المدارس على الفور مسائل مسؤوليات الرعاية وتوزيعها داخل الأسر المعيشية. وتتمثل إحدى السمات البارزة الأخرى لصدمة كوفيد-١٩ في عدم تماثلها، إذ تؤثر في قطاعات وفئات اقتصادية معينة أكثر بكثير من غيرها.

٤١. وقد تأثر العمال والشركات في الأرض الفلسطينية المحتلة بتدابير الإغلاق المطلوبة لجميع أماكن العمل، باستثناء أماكن العمل الأساسية، من ٢٢ آذار/ مارس إلى ٢٥ أيار/ مايو ٢٠٢٠. وخلصت دراسة استقصائية شملت ٢ ٦٠٠ مؤسسة في جميع القطاعات الرئيسية، أجراها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إلى أن أكثر من ثلثي هذه المؤسسات أغلقت أبوابها لمدة ستة أسابيع تقريباً خلال هذه الفترة. وأفادت نسبة ١٤ في المائة بأنها أقدمت على تسريح العمال.[١٥] وبعد ٢٥ أيار/ مايو، ظلت تدابير إقفال أماكن العمل سارية حتى عام ٢٠٢١، لكنها استهدفت مناطق جغرافية بعينها واقتصرت على قطاعات وفترات زمنية محددة. بالإضافة إلى ذلك، طُلب من جميع المدارس ورياض الأطفال في الأرض الفلسطينية المحتلة أن تغلق أبوابها أمام التعلم الحضوري لأكثر من ستة أشهر بين آذار/ مارس وأيلول/ سبتمبر ٢٠٢٠. واستأنفت بعض المدارس عملها بعد هذه الفترة، في حين بقيت مدارس أخرى مغلقة حتى عام ٢٠٢١.

[١٥] وزارة الاقتصاد الوطني والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "بيان صحفي مشترك حول أثر جائحة كورونا (كوفيد-١٩) على المؤسسات الاقتصادية".

٤٢. وفي إسرائيل والمستوطنات حيث يعمل مستخدم فلسطيني واحد من أصل ثمانية مستخدمين فلسطينيين، نُفذت عمليات الإغلاق المطلوبة لجميع أماكن العمل ما عدا أماكن العمل الأساسية، على ثلاث فترات من ١ إلى ٢٥ نيسان/ أبريل ٢٠٢٠ ومن ٢٥ أيلول/ سبتمبر إلى ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٠ ومن ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٠ إلى ٦ شباط/ فبراير ٢٠٢١.[١٦] وكان ٧٠ في المائة من الفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستوطنات يعملون في قطاعي البناء والزراعة قبل انتشار الجائحة، وقد اعتُبر القطاعان معاً من الأنشطة الأساسية طوال فترات الإغلاق. وعلى الرغم من هذا التصنيف، انخفضت العمالة في صفوف الفلسطينيين انخفاضاً حاداً في القطاعين في عام ٢٠٢٠.

انخفاض ساعات العمل وتأثر النساء والشباب على نحو غير متناسب

٤٣. لم تتسبب جائحة كوفيد-١٩ في تعطيل أسواق العمل فحسب، بل جعلت من المعقد للغاية أيضاً تحليل تطورات هذه الأسواق. وفي البلدان في جميع أنحاء العالم، ما فتئت المؤشرات التقليدية مثل البطالة والعمالة عاجزة عن أن تعكس الآثار المتعددة للجائحة في عالم العمل. وعلى سبيل المثال، سيظل العمال في المطاعم أو المصانع التي أُغلقت بسبب قيود كوفيد-١٩ مصنفين على أنهم مستخدمون إذا كانوا يتوقعون استئناف العمل بمجرد رفع القيود.[١٧] وجميع الأشخاص المصنفين على أنهم مستخدمون مستثنون من أرقام البطالة، حتى الأشخاص الذين لا يؤدون حالياً أي ساعة عمل. بالإضافة إلى ذلك، لكي يُعتبر المرء عاطلاً عن العمل يجب عليه أيضاً أن يكون جاهزاً للعمل ويجب عليه كذلك أن يبحث بنشاط عن وظيفة، وقد يستحيل الأمران معاً في ظروف الجائحة.

٤٤. وقد ركزت منظمة العمل الدولية في تقييماتها المختلفة لأثر كوفيد-١٩ في عالم العمل، تركيزاً مستفيضاً على مؤشر غير تقليدي ولكنه غني بالمعلومات في سياق الجائحة الحالي، وهو: ساعات العمل.[١٨] وتعكس خسارة ساعات العمل الأثر المترتب على فقدان الوظائف، فضلاً عن انخفاض ساعات العمل في صفوف المستخدمين. ويمكن كذلك تحويل الخسائر الإجمالية في ساعات العمل إلى وظائف متكافئة متفرغة مفقودة، وهو ما يعطي فكرة أدق عن حجم الضرر الذي طال سوق العمل بسبب الجائحة بالمقارنة مع التغيرات في المؤشرات التقليدية للعمالة والبطالة.

٤٥. وفي الأرض الفلسطينية المحتلة، انخفض إجمالي ساعات العمل بنسبة ١٥,٨ في المائة في عام ٢٠٢٠ (الشكل ٢-١، اللوحة ألف). وهذا يتجاوز بكثير متوسط الخسائر العالمية البالغة ٨,٨ في المائة. وكان وضع عمال غزة هو الأسوأ، بانخفاض قدره ٢٣,٣ في المائة، وإن سجلت الضفة الغربية انخفاضاً حاداً أيضاً بنسبة ١٣,٩ في المائة. وعانت النساء الفلسطينيات من خسائر أكبر بكثير في ساعات العمل (٢١,٢ في المائة) مقارنة مع الرجال (١٥,١ في المائة). وكان وضع النساء في غزة هو الأسوأ، حيث عانين من انخفاض مذهل في ساعات العمل قدره ٣٦,٥ في المائة.

٤٦. وقد فُرضت أشد القيود على النشاط الاقتصادي خلال معظم الربع الثاني من عام ٢٠٢٠. وشهدت هذه الفترة أكبر انخفاض في ساعات العمل (٣٨,٥ في المائة) (الشكل ٢-١، اللوحة باء)، حيث بلغت الخسائر زهاء ٥٠ في المائة في صفوف النساء. وسُجلت بعض الزيادة في ساعات العمل في الربع الثالث، وإن ظلت أقل منها في الربع نفسه من عام ٢٠١٩ بنسبة ١٥ في المائة تقريباً. وأبان الربع الرابع عن مزيد من الانتعاش، حيث كان إجمالي ساعات العمل أقل بنسبة ٦,٦ في المائة بالمقارنة مع الربع نفسه من عام ٢٠١٩. وكان وضع النساء أسوأ من وضع الرجال في كل ربع سنة.

[١٦] انظر: Blavatnik School of Government and University of Oxford, "COVID-19 Government Response Tracker".

[١٧] مكتب العمل الدولي، قرار حول إحصاءات العمل والعمالة والاستغلال الناقص للعمل، المؤتمر الدولي التاسع عشر لخبراء إحصاءات العمل، ٢٠١٣.

[١٨] مكتب العمل الدولي، مرصد *منظمة العمل الدولية: كوفيد-١٩ وعالم العمل*. الطبعة الثانية إلى الطبعة السابعة، متاحة على الموقع الإلكتروني التالي: http://www.ilo.org/global/topics/coronavirus.

◄ **الشكل ٢-١: خسائر ساعات العمل في الأرض الفلسطينية المحتلة، ٢٠٢٠**

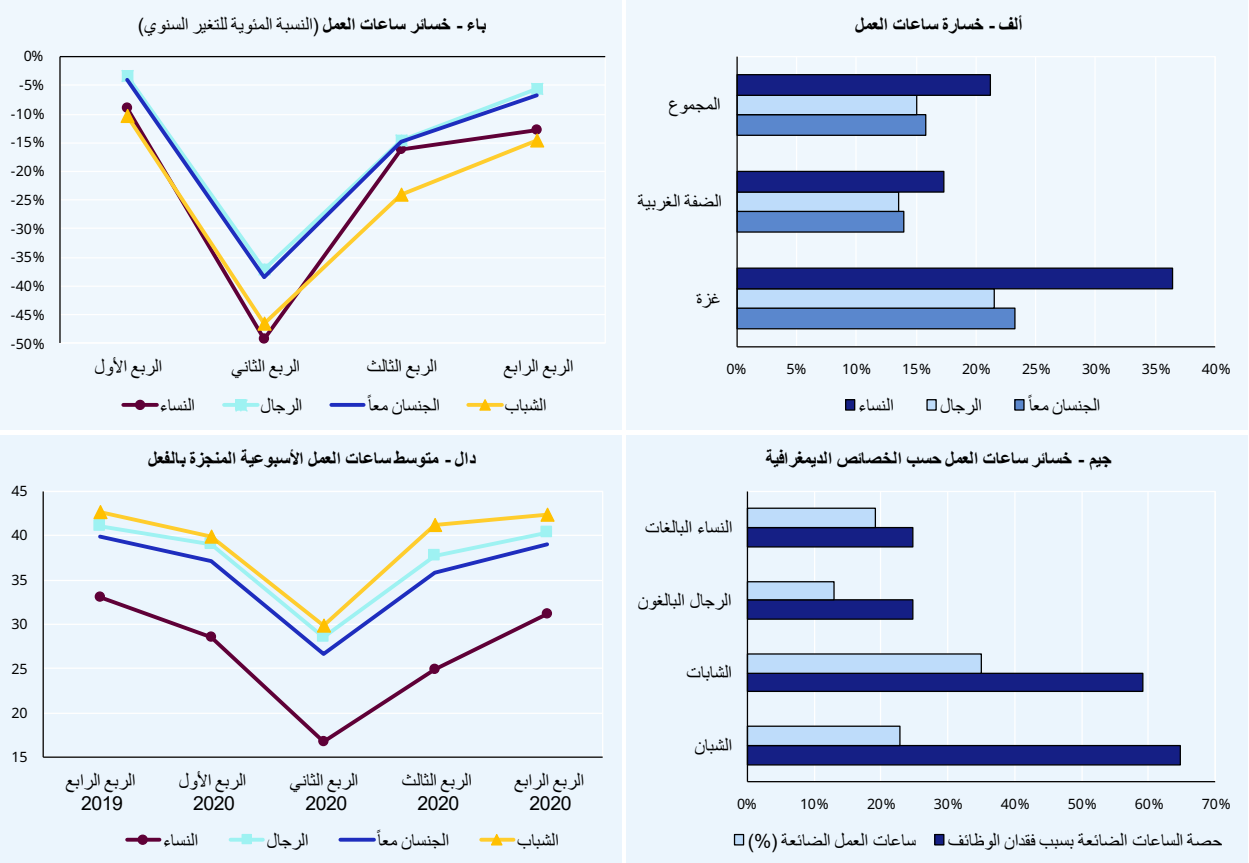

المصدر: حسابات منظمة العمل الدولية بالاستناد إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسوح الفصلية للقوى العاملة، ٢٠١٩ و٢٠٢٠.

٤٧. وانخفضت نسبة القوى العاملة النسائية بمقدار ٨,١ في المائة في عام ٢٠٢٠ مقارنة بانخفاض قدره ٤,١ في المائة في صفوف الرجال (الجدول ٢-١). وانخفض متوسط ساعات العمل الأسبوعية بالنسبة إلى النساء اللائي واصلن العمل بنسبة ١٥,٨ في المائة بالمقارنة مع ١٠,١ في المائة في صفوف الرجال (الشكل ٢-١، اللوحة دال). وتراجع عدد العاطلات عن العمل في الواقع بنحو ١٠ في المائة، مما يعكس الأعداد الكبيرة من النساء اللائي غادرن القوى العاملة جملةً بعد غلق المدارس ورياض الأطفال. وتشير هذه البيانات مجموعة، إلى وجود ثغرة عميقة بين الجنسين في تأثير كوفيد-١٩ في سوق العمل الفلسطينية.

٤٨. وقد واجه الشباب الفلسطيني قبل الجائحة آفاق سوق عمل بائسة للغاية. إذ كان هناك عمل لدى أقل من شاب واحد من كل خمسة شبان تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ عاماً، وكان ٨٣ في المائة من بينهم يعملون في الاقتصاد غير المنظم، بالمقارنة مع ٤٧ في المائة من البالغين. ومما يثير القلق أن العمال الشباب تضرروا بشكل غير متناسب من الجائحة، سواء من حيث خسائر ساعات العمل أو فقدان الوظائف (الشكل ٢-١، اللوحة جيم). وعمل الشباب الفلسطيني ساعات أقل بنسبة ٢٣,٨ في المائة في عام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩، وهو انخفاض أكبر بكثير من الانخفاض المسجل في صفوف البالغين.

٤٩. وخلافاً للبالغين، كان الجزء الأكبر من خسائر ساعات عمل الشباب ناتجاً عن فقدان الوظائف تماماً وليس عن انخفاض ساعات العمل في صفوف العاملين. ومن شأن هذا بدوره أن يترك ندوباً طويلة الأمد على آفاق عمالتهم. وشكّل الشباب الفلسطيني ٤٩ في المائة من إجمالي الانخفاض في العمالة في عام ٢٠٢٠، وإن لم يشكلوا سوى ١٨ في المائة من القوى العاملة في فترة ما قبل الجائحة. وغالباً ما يعاني الشباب خلال فترات الانكماش الاقتصادي من خسائر في الوظائف أكثر من البالغين، لأنهم لا يتمتعون بالأقدمية ويكونون ضمن الفئات الأولى التي يجري تسريحها عندما يتقلص حجم المنشآت. بالإضافة إلى ذلك، كان شاب واحد من كل ثلاثة شبان، يعمل قبل الجائحة في القطاعات الأكثر تضرراً من حيث خسائر ساعات العمل وفقدان الوظائف على السواء، وهي: قطاعات التجارة والمطاعم والفنادق (الشكل ٢-٢).

◄ **الشكل ٢-٢: خسائر ساعات العمل وحصة العمالة حسب القطاع، الأرض الفلسطينية المحتلة**

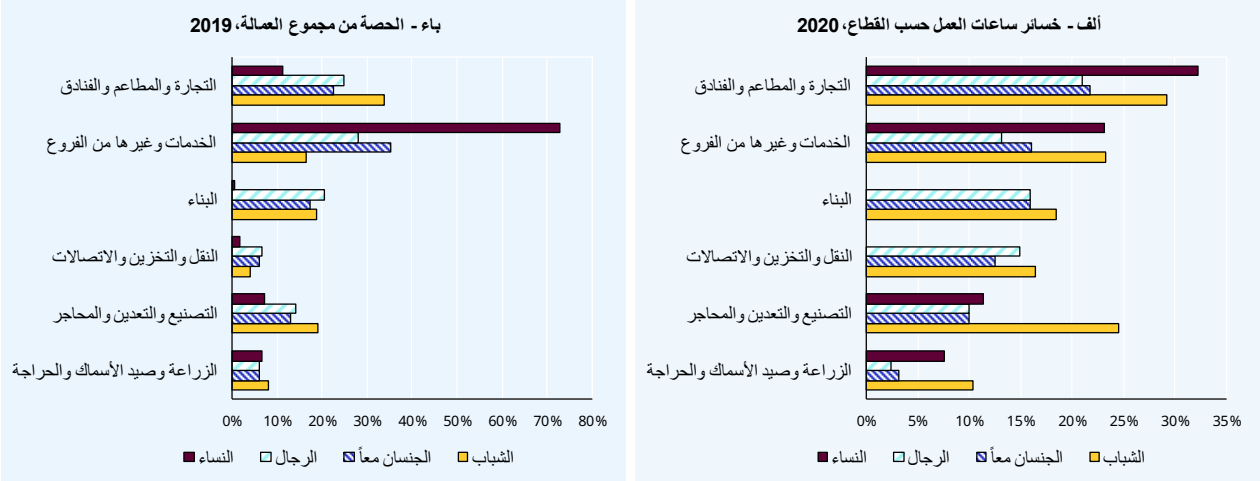

ملاحظة: في اللوحة باء، يبلغ مجموع الحصص لكل مجموعة ديمغرافية ١٠٠ في المائة.
المصدر: حسابات منظمة العمل الدولية بالاستناد إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسوح الفصلية للقوى العاملة، ٢٠١٩ و٢٠٢٠.

٥٠. وقد أظهرت سوق العمل الفلسطينية نمطاً مماثلاً للنمط الملحوظ على الصعيد العالمي: فقد تضررت العمالة وساعات العمل في بعض القطاعات أكثر بكثير من تضررها في غيرها من جراء كوفيد-١٩. وشهدت التجارة والمطاعم والفنادق انخفاضاً في ساعات العمل بأكثر من ٢١ في المائة. وسجل قطاع الخدمات انخفاضاً إجمالياً بنسبة تزيد على ١٦ في المائة. وكان القطاع الأفضل أداءً من حيث ساعات العمل هو قطاع الزراعة، الذي انخفض فيه إجمالي ساعات العمل بنسبة ٢,٣ في المائة فقط. ومع ذلك، فإن هذا القطاع لا يمثل سوى ٦ في المائة من إجمالي العمالة ويسجل أدنى متوسط للأجور بين جميع القطاعات، مما يحد من قدرته على أن يكون بمثابة مصدّ اقتصادي في وجه الانكماشات الحادة في القطاعات الأخرى.

٥١. وفي جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بلغ إجمالي خسائر ساعات العمل في عام ٢٠٢٠ ما يعادل ١٦١ ٠٠٠ وظيفة بدوام كامل، في حين انخفضت العمالة بمقدار ٥٧ ٠٠٠. وهذا يعني أن ما يقرب من ثلث ساعات العمل الضائعة كان بسبب فقدان الوظائف، في حين أن ثلثيها كانا نتيجة لانخفاض ساعات العمل في صفوف المستخدمين. كما يعني أن الضرر الذي لحق بسوق العمل كان أكبر بكثير مما يمكن أن يُستشف من خلال النظر فقط في مؤشرات سوق العمل التقليدية. ومعدل البطالة، الذي لم يسجل سوى زيادة حدّية حتى ٢٥,٩ في المائة في عام ٢٠٢٠، لا يعكس حجم أو نطاق الضرر الذي لحق بسوق العمل بسبب الجائحة. وهذا لا يعني أن المؤشرات التقليدية لا تقدم معلومات مهمة. فالمؤشرات من قبيل المشاركة في القوى العاملة والقوى العاملة المحتملة والعمال المحبطين والمقياس المركّب للنقص الإجمالي في استخدام اليد العاملة (LU4)،[١٩] تظهر آثاراً جلية وبالغة، بما في ذلك زيادة حادة في معدل التعطل وزيادة في عدد العمال المحبطين وزيادة كبيرة في المعدل الإجمالي لنقص استخدام اليد العاملة، وكلها مؤشرات تساعد على توضيح الآثار الحقيقية للجائحة في سوق العمل الفلسطينية.

◄ **الجدول ٢-١: المؤشرات الرئيسية لسوق العمل، ٢٠١٩-٢٠٢٠، الأرض الفلسطينية المحتلة**

	٢٠٢٠ (النسبة المئوية)	خسائر الوظائف المتكافئة بدوام كامل (بالآلاف)، ٢٠٢٠
خسائر ساعات العمل	**-15.8**	**161**
الرجال	-15.1	127
النساء	-21.2	33
الشباب	-23.8	43

[١٩] يشمل المقياس المركب لنقص استخدام اليد العاملة (LU4) العاطلين عن العمل والقوى العاملة المحتملة (التي تضم الأشخاص الذين يرغبون في العمل، لكن الظروف القائمة تحد من جاهزيتهم للعمل أو البحث عن عمل) والعاملين في البطالة الجزئية المرتبطة بالوقت (أولئك الذين يرغبون في العمل لساعات أطول ويعملون أقل من ٣٥ ساعة أسبوعياً).

	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢٠-٢٠١٩
			النسبة المئوية للتغيير
السكان في سن ١٥ عاماً فما فوق (بالآلاف)	**3 066**	**3 154**	**2.9**
القوى العاملة (بالآلاف)	**1 357**	**1 291**	**-4.9**
الرجال	1 084	1 040	-4.1
النساء	273	251	-8.1
الشباب	301	263	-12.5
العمالة (بالآلاف)	**1 014**	**957**	**-5.6**
الرجال	853	806	-5.4
النساء	161	150	-6.4
الشباب	180	153	-15.3
البطالة (بالآلاف)	**344**	**334**	**-2.8**
الرجال	232	234	1.0
النساء	112	101	-10.6
الشباب	121	111	-8.3
القوى العاملة المحتملة (بالآلاف)	**124**	**187**	**50.2**
العمال المحبطون	73	111	51.3
الرجال	32	60	89.4
النساء	41	51	22.0
الشباب	23	35	53.8
			النقاط المئوية للتغيير
معدل المشاركة في القوى العاملة (النسبة المئوية)	**44.3**	**40.9**	**-3.4**
الرجال	69.8	65.1	-4.7
النساء	18.0	16.1	-1.9
الشباب	30.3	26.2	-4.1
معدل البطالة (النسبة المئوية)	**25.3**	**25.9**	**0.6**
الرجال	21.3	22.5	1.2
النساء	41.2	40.1	-1.1
الشباب	40.2	42.1	1.9
معدل المقياس المركّب لنقص استخدام اليد العاملة (النسبة المئوية)	**33.0**	**36.3**	**3.3**
الرجال	26.1	30.0	3.9
النساء	55.1	57.0	1.9
الشباب	48.1	53.2	5.1

ملاحظة: قد لا تتطابق المجاميع بسبب تدويرها.
المصدر: حسابات منظمة العمل الدولية بالاستناد إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسوح الفصلية للقوى العاملة، ٢٠١٩ و٢٠٢٠.

العمال غير المنظمين يتضررون بشدة من عمليات الإغلاق الناجمة عن كوفيد-١٩

٥٢. كان ما يزيد قليلاً على نصف الفلسطينيين المستخدمين يعملون قبل الجائحة في وظائف غير منظمة. ويُصنف العمال على أنهم مستخدمون غير منظمين إذا كانوا يعملون لحسابهم الخاص في مشاريع تنشط في القطاع غير المنظم (تُعرف على أنها منشآت القطاع الخاص غير المسجلة، وهي لا تحتفظ بسجل كامل للحسابات)، أو إذا كان صاحب عملهم لا يشارك في صندوق معاشاتهم التقاعدية باعتبارهم مستخدمين لديه، أو لا يمنحهم إجازة سنوية وإجازة مرضية.[٢٠] بالإضافة إلى ذلك، يُصنف جميع العمال المساهمين في دخل الأسرة على أنهم مستخدمون على نحو غير منظم. ويفتقر العمال غير المنظمين إلى إعانات الحماية الاجتماعية الأساسية التي يتمتع بها العمال في العمالة المنظمة. وغالباً ما تكون سبل وصولهم إلى خدمات الرعاية الصحية متدنية ويكونون عرضة لخسائر كبيرة في الدخل في حالة المرض أو عدم القدرة على العمل. وقد حددتهم منظمة العمل الدولية باعتبارهم من بين أكثر فئات العمال استضعافاً خلال جائحة كوفيد-١٩.[٢١]

٥٣. وتنتشر العمالة غير المنظمة انتشاراً واسع النطاق في صفوف العمال في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة وفي صفوف العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستوطنات. وفي عام ٢٠١٩، قبل الجائحة، سُجلت أدنى نسبة من العمالة غير المنظمة في الضفة الغربية، حيث بلغت ٤٣ في المائة من إجمالي العمالة (الشكل ٢-٣، اللوحة ألف). وفي غزة، بلغت نسبة العمال المستخدمين في وظائف غير منظمة ٥٤ في المائة. وتتمثل القوة المحركة الرئيسية للثغرة القائمة بين المنطقتين، في نطاق السمة غير المنظمة في صفوف المستخدمين مقابل الفئات الأخرى من العمال، وهو أوسع بكثير في غزة منه في الضفة الغربية. وكان العمال الفلسطينيون في إسرائيل والمستوطنات الأكثر عرضة من بين جميع العمال للعمل في وظائف غير منظمة، حيث بلغت نسبتهم ٥٥ في المائة. ويدفع ذلك جزئياً قرابة خُمس العمال المستخدمين بدون تصريح، وجميعهم تقريباً يعملون في وظائف غير منظمة. ومع ذلك، بلغت نسبة العمالة غير المنظمة حتى في صفوف العمال الفلسطينيين الحاصلين على تصريح، ٤٧ في المائة تقريباً، وهي نسبة أعلى من النسبة المقابلة في صفوف العمال في الضفة الغربية. وتُصنف الغالبية العظمى من هؤلاء العمال على أنها مستخدمة في وظائف غير منظمة لأنها تفيد عن افتقارها إلى إعانات الحماية الاجتماعية مثل المعاشات التقاعدية أو الإجازة السنوية والإجازة المرضية.[٢٢]

٥٤. وقد تضرر العمال الفلسطينيون غير المنظمين تضرراً بالغاً من الجائحة. وبشكل عام، خسروا ٢١ في المائة من ساعات العمل في عام ٢٠٢٠، بالمقارنة مع خسارة قدرها ٩,٣ في المائة في صفوف العاملين في القطاع المنظم (الشكل ٢-٣، اللوحة باء). كما عانوا من خسائر فادحة في العمالة بلغت زهاء ١٣ في المائة، بالمقارنة مع زيادة طفيفة في العمالة المنظمة. وإن دل هذا على شيء فإنه يدل على أن شريحة كبيرة من القوى العاملة غير المنظمة لم تكن في ظل ظروف الإغلاق قادرة ببساطة على مزاولة أنشطة اقتصادية وكسب لقمة العيش. وشهدت العاملات غير المنظمات أكبر تراجع في ساعات العمل (٣٤,٣ في المائة) والعمالة (٢٣,٧ في المائة) على السواء، إلا أن جميع الفئات الديمغرافية عانت من خسائر كبيرة.

---

[٢٠] انظر:
ILO, *Report of the Conference*, ICLS/17/2003/4, 17th International Conference of Labour Statisticians, Geneva, 24 November–3 December 2003.

[٢١] انظر: ILO, *ILO Monitor: COVID-19 and the World of Work, Third edition*.

[٢٢] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسوح الفصلية للقوى العاملة، ٢٠١٩.

◄ **الشكل ٢-٣: خسائر ساعات العمل والعمالة حسب نوع العمالة** (منظمة/ غير منظمة)

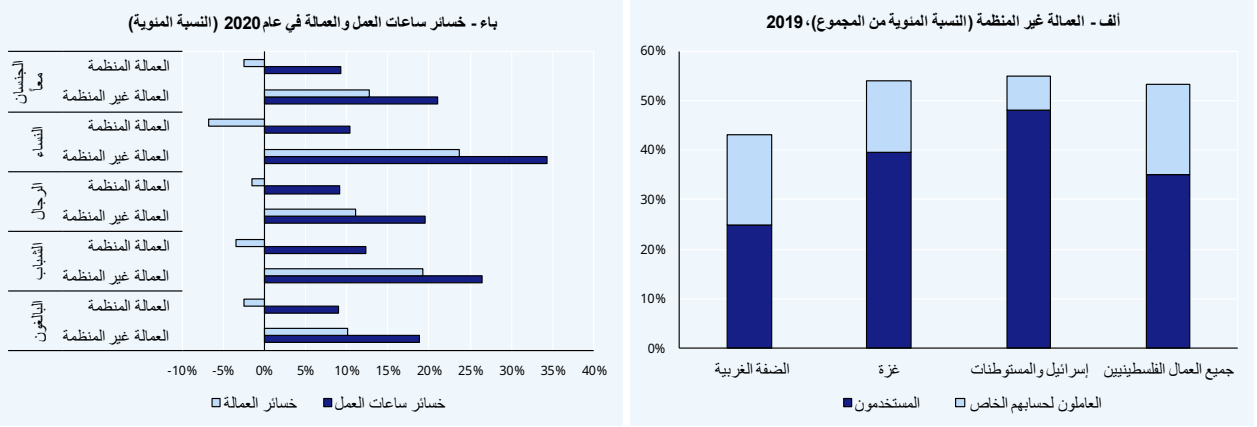

ملاحظة: في اللوحة باء، تشير القيم السلبية إلى المكاسب في العمالة.

المصدر: حسابات منظمة العمل الدولية بالاستناد إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسوح الفصلية للقوى العاملة، ٢٠١٩ و٢٠٢٠.

العمالة تنخفض انخفاضاً حاداً في غزة

٥٥. تُوفر خسائر ساعات العمل أوضح مؤشر على الأثر الإجمالي للجائحة في سوق العمل في الضفة الغربية وغزة على السواء. ومع ذلك، فإن الآليات القائمة التي ضاعت من خلالها ساعات العمل في المنطقتين اختلفت اختلافاً كبيراً. ففي الضفة الغربية التي شهدت انخفاضاً في إجمالي ساعات العمل بنسبة ١٣,٩ في المائة، تُعزى قرابة ثماني من كل عشر ساعات عمل ضائعة إلى انخفاض ساعات العمل في صفوف المستخدمين، في حين تُعزى البقية إلى فقدان الوظائف. أما في غزة، فقد شهدت سوق العمل الهشة للغاية والأقل تنظيماً تراجعاً في ساعات العمل بنسبة ٢٣,٣ في المائة. وكان سبب قرابة ست ساعات من كل عشر ساعات عمل ضائعة هو فقدان الوظائف كلياً، في حين تُعزى البقية إلى انخفاض ساعات العمل في صفوف المستخدمين.

٥٦. وتنعكس هذه الأنماط المختلفة بوضوح في مستويات العمالة ونسب العمالة إلى السكان، التي كانت أصلاً متدنية بشدة قبل انتشار الجائحة. وقد انخفض إجمالي العمالة في عام ٢٠٢٠ بنسبة ١٣,٣ في المائة في غزة، حيث ترافق مع انخفاض أكثر اعتدالاً بنسبة ٢,٢ في المائة في الضفة الغربية (الجدول ٢-٢). وتقلصت نسبة العمالة إلى السكان في غزة تقلصاً كبيراً إلى ١٨,٨ في المائة، وهو ما يمثل فقط نصف النسبة المقابلة في الضفة الغربية. وهذا يعني، بعد تكييف عدد السكان، أنه مقابل كل وظيفتين مستحدثتين في الضفة الغربية، تُستحدث وظيفة واحدة في غزة لا أكثر.

٥٧. وبالنظر إلى أن أعداداً كبيرة من العمال والباحثين عن عمل غادروا سوق العمل كلياً، فإن معدلات البطالة لم تُسجل سوى زيادة حدية في الضفة الغربية وغزة على السواء. ومع ذلك، فقد بددت الجائحة كل أمل في حدوث انخفاض ملموس في الرصيد الكبير باستمرار من الأشخاص العاطلين عن العمل. بالإضافة إلى ذلك، فإن نطاق نقص استخدام اليد العاملة يتجاوز بأشواط ما تظهره أرقام البطالة البارزة. وارتفع مؤشر القوى العاملة المحتملة، وهي مجموعة كبيرة غير مدرجة في إحصاءات البطالة، بنسبة ٥٠ في المائة في عام ٢٠٢٠، لتبلغ ١٨٧ ٠٠٠. وارتفع المقياس المركب لنقص استخدام اليد العاملة (LU4) بأكثر من ١١ في المائة خلال العام، مما يعكس رصيداً إجمالياً من اليد العاملة المستخدمة استخداماً ناقصاً قدرها ٥٣٦ ٠٠٠ شخص.

◄ **الجدول ٢-٢: المؤشرات الرئيسية لسوق العمل، الضفة الغربية وغزة، ٢٠١٩-٢٠٢٠**

	الضفة الغربية (النسبة المئوية)	غزة (النسبة المئوية)
خسائر ساعات العمل في عام ٢٠٢٠	**-13.9**	**-23.3**
الرجال	-13.5	-21.5
النساء	-17.5	-34.9
الشباب	-21.2	-36.6

	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢٠-٢٠١٩
			النسبة المئوية للتغيير
القوى العاملة (بالآلاف)	**1 357**	**1 291**	**-4.9**
الضفة الغربية	881	867	-1.6
غزة	477	424	-11.0
العمالة (بالآلاف)	**1 014**	**957**	**-5.6**
الضفة الغربية	619	605	-2.2
إسرائيل والمستوطنات	133	125	-6.2
غزة	261	227	-13.3
البطالة (بالآلاف)	**344**	**334**	**-2.8**
الضفة الغربية	129	136	6.1
غزة	215	198	-8.1
القوى العاملة المحتملة (بالآلاف)	**124**	**187**	**50.2**
الضفة الغربية	11	23	108.3
غزة	113	164	44.6
			النقاط المئوية للتغيير
معدل المشاركة في القوى العاملة (النسبة المئوية)	**44.3**	**40.9**	**-3.4**
الضفة الغربية	46.4	44.4	-2.0
غزة	40.9	35.3	-5.6
معدل البطالة (النسبة المئوية)	**25.3**	**25.9**	**0.6**
الضفة الغربية	14.6	15.7	1.1
غزة	45.2	46.6	1.4
معدل المقياس المركّب لنقص استخدام اليد العاملة (النسبة المئوية)	**33.0**	**36.3**	**3.3**
الضفة الغربية	16.9	19.1	2.2
غزة	57.3	62.3	5.0
نسبة العمالة إلى السكان (النسبة المئوية)	**33.1**	**30.3**	**-2.8**
الضفة الغربية	39.6	37.4	-2.2
الرجال	65.4	61.8	-3.6
النساء	12.9	12.3	-0.6
الشباب	24.2	21.2	-3.0
غزة	22.4	18.8	-3.6
الرجال	37.6	32.0	-5.6
النساء	6.9	5.5	-1.4
الشباب	8.8	6.0	-2.8

ملاحظة: قد لا تتطابق المجاميع بسبب تدويرها. وتشمل خسائر ساعات العمل في الضفة الغربية العمال في إسرائيل والمستوطنات.
المصدر: حسابات منظمة العمل الدولية بالاستناد إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسوح الفصلية للقوى العاملة، ٢٠١٩ و٢٠٢٠.

٥٨. ويوجد زهاء تسعة من كل عشرة فلسطينيين من القوى العاملة المحتملة في غزة، مما يعكس الظروف الصعبة للغاية التي يواجهها الباحثون عن عمل وأصحاب المشاريع المحتملون في المنطقة المحصورة. وقبل كوفيد-١٩ بوقت طويل، تسبب الحصار وإجراءاته الصعبة المتعلقة بعبور السلع والأشخاص في خنق الاقتصاد.[٢٣] وتقلص قطاعا التصنيع والزراعة في غزة على نحو تدريجي بسبب القيود الصارمة المفروضة على سبل الوصول إلى أسواق التصدير، مما ترك مجالاً ضئيلاً لاستحداث الوظائف خارج اقتصاد المساعدة الإنسانية.

٥٩. ولم يحدث للأسف تغير يُذكر في قدرة غزة على ممارسة التجارة طوال العام. وقد غادر ما يقرب من ٢٠٠ ٣ شاحنة محملة بالسلع عبر معبر كيرم شالوم، منها ٧٥ في المائة من السلع المرسلة إلى الضفة الغربية. ويبقى هذا مجرد جزء ضئيل من عدد الشاحنات المحملة التي غادرت عن طريق هذا المعبر قبل الانتفاضة الثانية في عام ٢٠٠٠. وارتفع عدد الشاحنات المحملة بالبضائع المستوردة من إسرائيل إلى غزة ارتفاعاً طفيفاً من ٦٠٠ ٩٥ في عام ٢٠١٩ إلى ٧٠٠ ٩٦ في عام ٢٠٢٠، ولكن هذا لا يزال أقل بكثير من المتوسط البالغ ٠٠٠ ١١٢ بين عامي ٢٠١٦ و٢٠١٨.[٢٤] ودخلت غزة ٧٠٠ ٩ شاحنة إضافية محملة بالبضائع المستوردة من مصر عبر معبر رفح، بارتفاع من ٦٠٠ ٧ شاحنة كانت مسجلة في العام المنصرم.

٦٠. وسجلت إمدادات الكهرباء في غزة بعض التحسن في عام ٢٠٢٠، إذ أتاحت ما متوسطه ١٢,٧ ساعة في اليوم من الطاقة، بعد أن كان هذا المتوسط يصل إلى ١١,٩ ساعة في عام ٢٠١٩.[٢٥] ومع ذلك، فإن انقطاع التيار الكهربائي لا يزال يحدث بصورة متكررة. ولا تزال البنية التحتية متهالكة بشدة وغير كافية لدعم الأنشطة الإنتاجية. وقد استمرت المنطقة الصناعية الوحيدة في غزة في العمل بجزء صغير فقط من طاقتها، رغم مواصلة إمدادها بالكهرباء.

٦١. وكان القطاع الزراعي هو القطاع الوحيد الذي لم يشهد انخفاضاً في العمالة. ويُرجح أن يكون هذا نتيجة دور القطاع باعتباره درعاً واقياً في أوقات الأزمات. وبلغت القوى العاملة الزراعية أقل من ٠٠٠ ١٣ عامل في عام ٢٠٢٠، أي أقل من ٦ في المائة من إجمالي العمالة. وشكلت زيادة إنتاج المياه المحلاة بأكثر من الضعف وتحسين الإمداد بالكهرباء تطوراً إيجابياً في عام ٢٠٢٠. ومع ذلك، لا تزال القيود المفروضة على سبل الوصول إلى المناطق الزراعية المحتملة المتاخمة للجدار الفاصل سارية، مما يحد من النطاق الجغرافي لتوسيع إنتاج المحاصيل. وعلى الرغم من تخفيف القيود المفروضة لحصر المنطقة البحرية المسموح بالصيد فيها في عام ٢٠١٩، لتصل إلى ما بين ١٢ و١٥ ميلاً بحرياً، إلا أنه لا يُسمح بالإبحار لأكثر من ٦ أميال بحرية إلا في حدود ضيقة ويظل نطاق الصيد المسموح به قابلاً للزيادة أو النقصان.[٢٦] وبشكل عام، لا يزال القطاع الزراعي في غزة مقيداً بشدة بسبب القيود التي تحول دون الوصول إلى موارد الأراضي والمياه والقيود المستمرة على النفاذ إلى أسواق التصدير.

٦٢. وكان هناك أمل في السماح لعدد متزايد من سكان غزة بالعمل في إسرائيل، مما يوفر مصدراً تشتد الحاجة إليه من الوظائف والمداخيل. وأصدرت إسرائيل ما مجموعه زهاء ٠٠٠ ٧ تصريح تجاري للعمال من غزة في عام ٢٠١٩، وهو تطور لقي ترحيباً كبيراً. بيد أنه مع بداية الجائحة، أُغلقت منافذ الوصول إلى إسرائيل أمام حاملي التصاريح اعتباراً من آذار/ مارس ٢٠٢٠. ولم يتمكنوا من العمل في إسرائيل خلال الفترة المتبقية من السنة.

العمال ذوو الأجور المتدنية هم الأكثر تضرراً من الجائحة

٦٣. إنّ الحجم الهائل للصدمة التي سببتها الجائحة يُعقّد على نحو كبير تقييمات سوق العمل القياسية. وينطبق هذا أيضاً على المؤشرات الخاصة بالأجور. وارتفع متوسط الأجور بالقيم الاسمية في صفوف المستخدمين الفلسطينيين ارتفاعاً حاداً في عام ٢٠٢٠، حيث ازداد بنسبة ٦,٢ في المائة مقارنة بالعام السابق (الشكل ٢-٤، اللوحة ألف). وسجلت الأجور أكبر زيادة في صفوف المستخدمين في الضفة الغربية (٧,٥ في المائة)، ثم تلتها غزة (٣,٢ في المائة) والمستخدمين الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات (١,٩ في المائة).

[٢٣] تشمل هذه القيود حظر استيراد قائمة طويلة من السلع "ذات الاستخدام المزدوج" (الآلات والمعدات والمدخلات الأخرى للإنتاج) التي يمكن على وجه الاحتمال أن تُستخدم لأغراض عسكرية. وعلى الرغم من التحديثات الدورية للقائمة، لم تُخفف القيود المفروضة تخفيفاً ملحوظاً.

[٢٤] انظر:
United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA) Occupied Palestinian Territory, "Gaza Crossings: Movement of People and Goods".

[٢٥] انظر: OCHA, "Gaza Strip Electricity Supply".

[٢٦] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "قطاع غزة: لمحة سريعة - آب/ أغسطس ٢٠٢٠".

٦٤. وللوهلة الأولى، تبدو هذه الزيادات في الأجور متناقضة في ضوء التأثير السلبي الذي أحدثه كوفيد-١٩ في ساعات العمل ومستويات العمالة. ولماذا ترتفع الأجور أثناء جائحة تتسم بخسائر كبيرة في ساعات العمل والعمالة؟ ولتسليط الضوء على هذا الأمر، من المهم أولاً فهم فئات العمال المدرجين في إحصاءات الأجور. فالدراسة الاستقصائية التي أجراها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للقوى العاملة، لا تشمل سوى بيانات أجور المستخدَمين الذين شكلوا ٧٢,٣ في المائة من إجمالي العمالة الفلسطينية في عام ٢٠٢٠. واستحوذ أصحاب العمل والعاملون لحسابهم الخاص والعمال المساهمون في دخل الأسرة معاً على نسبة ٢٧,٧ في المائة الأخرى ولم يُدرجوا في تقديرات الأجور. وعلى الرغم من أن البيانات المتاحة توفر استشرافات مهمة فيما يتعلق بوضع الموظفين، إلا أنها لا تعكس ما يحدث لأصحاب العمل من حيث أرباحهم وخسائرهم، أو لدخل عمل سائر العاملين لحسابهم الخاص. بالإضافة إلى ذلك، فإن أكثر من ٦٠ في المائة من أولئك الذين لم تشملهم إحصاءات الأجور التي أجراها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني هم عمال غير منظمين تضرروا على نحو غير متناسب من عمليات الإغلاق.

◄ **الشكل ٢-٤: التطورات المتعلقة بالأجور في عام ٢٠٢٠**

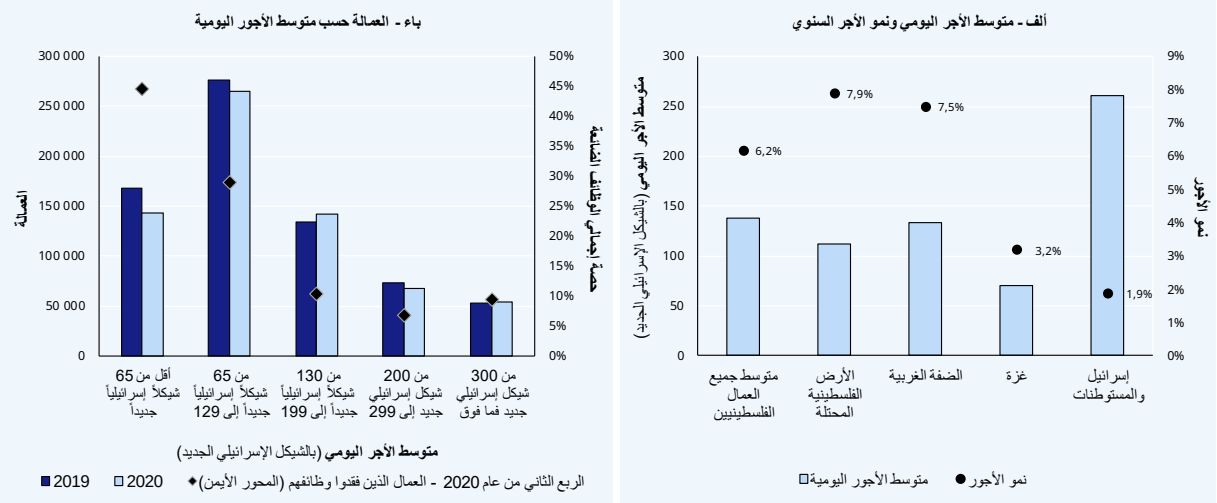

المصدر: حسابات منظمة العمل الدولية بالاستناد إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسوح الفصلية للقوى العاملة، ٢٠١٩ و٢٠٢٠

٦٥. والعنصر الحاسم الثاني لفهم اتجاهات الأجور هو أن متوسط الأجور يُقدّر بالاستناد إلى مجموعة من المستخدمين في فترة معينة. وهذا يعني أنه إذا فقدت فئات معينة من المستخدمين وظائفها بأعداد كبيرة وكانت تتقاضى أجوراً أعلى أو أدنى في المتوسط من أولئك الذين استمروا في وظائفهم، فإن هذا التغير في تركيبة القوى العاملة سيؤثر في تقديرات متوسط الأجور. وهذا بالضبط ما حدث في سوق العمل الفلسطينية خلال كوفيد-١٩. وتُقدم لوحة البيانات من الربعين الأولين من عام ٢٠٢٠ لمحة سريعة عن خصائص المستخدمين الذين فقدوا وظائفهم في الربع الثاني، وهو الربع الذي سجل أكبر الخسائر في الوظائف. وتُبين البيانات أن أصحاب الأجور الدنيا فقدوا وظائفهم على نحو غير متناسب (الشكل ٢-٤، اللوحة باء).[٢٧] وشكّل العمال الذين يتقاضون أقل من الحد الأدنى للأجور البالغ ٦٥ شيكلاً إسرائيلياً جديداً في اليوم، نسبة ٤٥ في المائة من جميع الخسائر في الوظائف، أي ما يقرب من ضعف حصتهم من إجمالي العمالة بأجر. وقد نتج عن هذا التطور أنّ أصحاب الدخل الأعلى باتوا يشكلون حصة أكبر من إجمالي العمالة ومتوسط الأجور الأعلى في عام ٢٠٢٠ من خلال تأثير تركيبي. والواقع أن سوق العمل تضررت بشدة من جراء كوفيد-١٩، وكان العمال ذوو الدخل المنخفض الأشد تضرراً.

٦٦. وتكشف البيانات المستقاة من الربعين الأولين من عام ٢٠٢٠ أيضاً عن استشرافات مهمة فيما يتعلق بأنواع الوظائف التي كان يشغلها هؤلاء العمال ذوو الأجور المتدنية. وقد كانت غالبيتهم العظمى تعمل في القطاع غير المنظم، إلى جانب ٥ في المائة فقط من العاملين في القطاع المنظم. وكان يعمل ما يقرب من نصفهم في مهن ذات صلة بالتصنيع أو في أنشطة متصلة بالخدمات، بينما يمارس زهاء الثلث مهناً متدنية المهارات. وتُسلط هذه الاستشرافات المهمة

[٢٧] يستند هذا التقدير إلى السجلات الفردية المقارنة في البيانات الجزئية لمسح القوى العاملة، الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالنسبة إلى الربع الأول والربع الثاني من عام ٢٠٢٠. وتمثل مجموعة البيانات المقارنة ٤٣,٤ في المائة من إجمالي العينة من الربع الأول من عام ٢٠٢٠.

الضوء بشكل دقيق على التأثير المتفاوت لكوفيد-١٩ في القوى العاملة الفلسطينية، وهو ما يكشف أن أشد العمال الفلسطينيين استضعافاً قد تضرروا على نحو غير متناسب من الجائحة.

تراجع العمالة في إسرائيل والمستوطنات واستمرار السمسرة المرتبطة بتصاريح العمل

٦٧. على نقيض الصعوبات القائمة في فهم الاتجاهات في متوسط الأجور، تُظهر الإحصاءات بما لا لبس فيه استمرار جاذبية العمالة في إسرائيل، حيث تزيد أجور الفلسطينيين في المتوسط بمقدار ٢,٣ ضعفاً عن الأجور في صفوف العمال في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويكسب العامل الفلسطيني العادي في إسرائيل والمستوطنات ما يقرب من أربعة أضعاف ما يكسبه العمال في غزة في اليوم وزهاء ضعف الأجر اليومي للعمال في الضفة الغربية.

٦٨. وقد انخفضت ساعات عمل العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستوطنات بنسبة ١١,٨ في المائة في عام ٢٠٢٠. وتركزت الخسائر في قطاع البناء الذي يعمل فيه معظم هؤلاء العمال. وشهد القطاع انخفاضاً في ساعات العمل بنسبة ١٧ في المائة تقريباً في عام ٢٠٢٠ (الشكل ٢-٥، اللوحة ألف). وانخفضت ساعات عمل الفلسطينيين العاملين في القطاع الزراعي بأكثر من ١٥ في المائة، في حين انخفضت ساعات عمل العاملين في التجارة والمطاعم والفنادق بنسبة ٦ في المائة تقريباً. وشهد قطاعان زيادة في إجمالي ساعات العمل، هما: قطاع النقل والتخزين والاتصالات وقطاع الخدمات. غير أن هذين القطاعين هما أصغر القطاعات من حيث العمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي، حيث يستأثران بأقل من ١٠ ٠٠٠ وظيفة.

٦٩. ونشأ أكثر من نصف إجمالي خسائر ساعات العمل عن فقدان الوظائف كلياً. وانخفضت العمالة في صفوف الفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستوطنات بنسبة ٦,٢ في المائة لتصل إلى ١٢٥ ٠٠٠ (الشكل ٢-٥، اللوحة باء). وانخفضت العمالة في قطاع البناء بأكثر من ١٢ ٠٠٠، في حين انخفضت العمالة الزراعية انخفاضاً متواضعاً. وتجاوز فقدان الوظائف في هذين القطاعين مجرد موازنة المكاسب الطفيفة في القطاعات الأخرى.

٧٠. وقد قدمت تقارير سابقة لمنظمة العمل الدولية معلومات عن انتشار السمسرة المرتبطة بتصاريح العمل، حيث يدفع العمال الفلسطينيون للوسطاء مقابل الحصول على تصاريح تمكنهم من العمل بصفة قانونية في إسرائيل. وقدّر تقرير المدير العام للسنة الماضية أرباح هؤلاء الوسطاء بما لا يقل عن ١١٩ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٩، وهو مبلغ ضخم يُدفع من أجور العمال الفلسطينيين.

◄ **الشكل ٢-٥: التغير في ساعات العمل المؤداة (٢٠٢٠) والعمالة حسب القطاع، العمال الفلسطينيون العاملون في إسرائيل والمستوطنات، ٢٠١٩-٢٠٢٠**

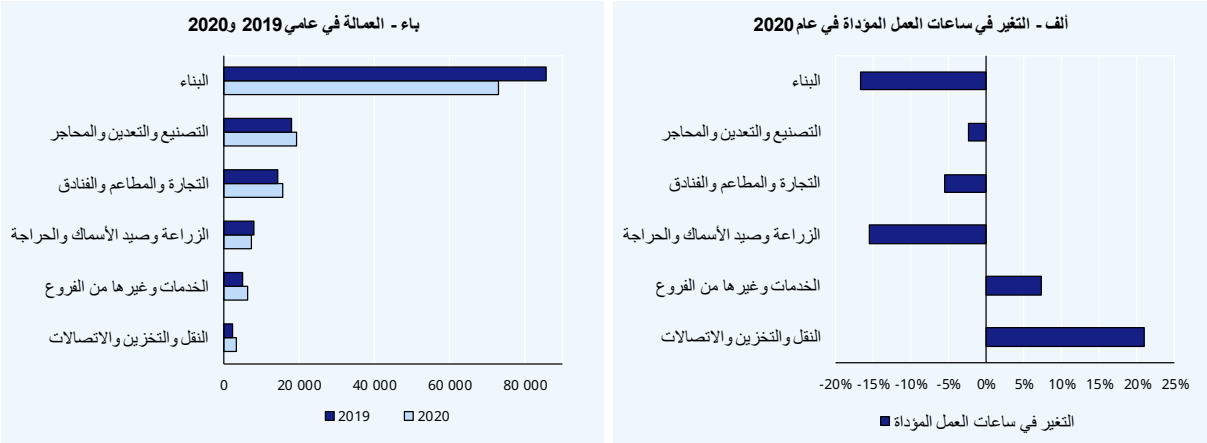

المصدر: حسابات منظمة العمل الدولية بالاستناد إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسوح الفصلية للقوى العاملة، ٢٠١٩ و٢٠٢٠.

٧١. ومن أصل ١٢٥ ٠٠٠ فلسطيني حصلوا على عمل في إسرائيل والمستوطنات في عام ٢٠٢٠، استُخدم ما يقرب من ٧٨ ٠٠٠ عامل بتصريح عمل و٢٤ ٠٠٠ عامل دون تصريح (الجدول ٢-٣). وبقية العمال هم في الغالب من سكان القدس الشرقية الذين يحملون بطاقة هوية القدس أو إسرائيل. وانخفضت العمالة في صفوف العمال الذين يحملون تصاريح عمل بنسبة ١٨ في المائة تقريباً في عام ٢٠٢٠، ويُعزى ذلك إلى فقدان الوظائف في قطاع البناء الذي يعمل فيه ثمانية من كل عشرة عمال بتصريح عمل.

٧٢. وانخفض عدد العمال الذين حصلوا على تصريح عمل عن طريق سمسار بنحو ٨ ٠٠٠ عامل. ومع ذلك، فإن هذا الانخفاض يُعزى في المقام الأول إلى فقدان الوظائف. وبلغت نسبة العمال الذين يحملون تصريح عمل والذين حصلوا عليه عن طريق سمسار ٤٤ في المائة، أي بانخفاض قدره ١,١ نقطة مئوية فقط مقارنة بالعام المنصرم. وارتفع متوسط التكلفة الشهرية المبلغ عنه للحصول على تصريح عمل بنسبة ٤,٤ في المائة، أي إلى ما يقل قليلاً عن ٢ ٥٠٠ شيكل إسرائيلي جديد. والجدير بالذكر أن الإصلاحات التي أُدخلت على نظام التصاريح الإسرائيلي فيما يتعلق بتصاريح العمل في قطاع البناء دخلت حيز النفاذ في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٠. ومن المأمول أن تؤدي هذه الإصلاحات إلى تفكيك السمسرة المرتبطة بتصاريح العمل وتحسين ظروف العمل وتهيئة بيئة مؤاتية للممارسة الكاملة لحقوق العمال الفلسطينيين في إسرائيل.

◄ **الجدول ٢-٣: العمل الفلسطيني في إسرائيل والمستوطنات: السمات الرئيسية**

	٢٠١٩	٢٠٢٠	التغير (النسبة المئوية)
المستخدمون (بالآلاف)	133	125	-6.2
المستخدمون بتصاريح عمل (بالآلاف)	95	78	-17.6
تصريح العمل المستحصل عليه من سمسار (بالآلاف)	43	34	-19.7
تصريح العمل المستحصل عليه دون سمسار (بالآلاف)	52	44	-15.9
المستخدمون دون تصريح عمل (بالآلاف)	26	24	-7.8
متوسط الرسوم الشهرية المدفوعة للسماسرة (بالشيكل)	2 360	2 464	4.4
			النقاط المئوية للتغيير
نسبة حاملي التصاريح الذين يدفعون للسماسرة (النسبة المئوية)	45	44	-1.1

ملاحظة: يُستثنى الأشخاص الذين يحملون بطاقة هوية إسرائيل أو القدس أو جواز سفر أجنبي.
المصدر: حسابات منظمة العمل الدولية بالاستناد إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسوح الفصلية للقوى العاملة، ٢٠١٩ و٢٠٢٠.

الفصل ٣- الجائحة تفاقم أثر الاحتلال في حقوق العمال

آليات الاحتلال والتوسع الاستيطاني

٧٣. في عام ٢٠٢٠، أكد المجتمع الدولي مرة أخرى عدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية.[٢٨] ومع ذلك، لم تُتخذ أي خطوات لوقف الاستيطان والأنشطة المتعلق بالاستيطان أثناء السنة التي تلت تقرير المدير العام الأخير. والواقع أنه حتى أثناء القيود المتعلقة بكوفيد-١٩، تكثف التوسع الاستيطاني غير الشرعي في عام ٢٠٢٠.

٧٤. وأفادت المنظمة الإسرائيلية غير الحكومية "السلام الآن" بأن عدد الخطط المقدمة في عام ٢٠٢٠ لبناء وحدات استيطانية فاق عدد الخطط المقدمة في أي سنة أخرى منذ أن بدأت المنظمة تسجيل هذه الأنشطة في عام ٢٠١٢.[٢٩] وخلال عام ٢٠٢٠، اجتازت ١٢ ١٥٩ وحدة سكنية جديدة في الضفة الغربية، باستثناء القدس الشرقية، مرحلة التخطيط بالمقارنة مع ٨ ٤٥٧ وحدة في العام السابق.[٣٠] وبدأت أشغال بناء ٢ ٤٣٣ وحدة جديدة.[٣١] وأُعلن عن طرح عطاءات لبناء وحدات إضافية في المنطقة E1، مما سيعطل تواصل الأراضي الواقعة بين القدس الشرقية والضفة الغربية ويفصل شمال الضفة الغربية عن جنوبها.[٣٢] وفي كانون الثاني/ يناير ٢٠٢١، أُعلن عن طرح عطاءات لبناء ٢ ٥٧٢ وحدة إضافية، منها ٢ ١١٢ وحدة في الضفة الغربية و٤٦٠ وحدة في القدس الشرقية.[٣٣] وترافق التوسع الاستيطاني مع عمليات كبيرة لتطوير البنية التحتية في عام ٢٠٢٠.[٣٤]

٧٥. بالإضافة إلى ذلك، أُنشئت إحدى عشرة بؤرة استيطانية، اعتُبرت غير قانونية بموجب القانونين الإسرائيلي والدولي على السواء، في عام ٢٠٢٠،[٣٥] وقُدمت خطط لمنح تصاريح بأثر رجعي لأربع بؤر استيطانية أخرى.[٣٦] وفي ٩ حزيران/ يونيه ٢٠٢٠، قضت المحكمة العليا في إسرائيل بعدم دستورية قانون تسوية وضع المستوطنات لعام ٢٠١٧ لأنه ينتهك حقوق الفلسطينيين في الملكية والمساواة والكرامة. وفي حين أن هذا القرار حال دون التوصل إلى تسوية شاملة للبؤر الاستيطانية في الضفة الغربية، فإنه لم يحل دون تسويتها على أساس كل حالة على حدة.[٣٧] وعلى سبيل المثال، أُضفي الطابع القانوني بأثر رجعي على ٢٥٣ وحدة في البؤر الاستيطانية من خلال الاعتراف بالبؤر الاستيطانية باعتبارها "أحياء" من المستوطنات القائمة.[٣٨]

---

[٢٨] على سبيل المثال، الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار ٧٥/٩٧، المعتمد في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٠، المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والجولان السوري المحتل، القرار A/RES/75/97، ٢٠٢٠.

[٢٩] انظر:
Peace Now, "4,948 Settlement Units Advanced at October 2020 Higher Planning Council Sessions", 15 October 2020.

[٣٠] انظر:
Peace Now, "Settlements Data: Construction", Plans Promoted in West Bank Settlements Per Year, November 2020.

[٣١] انظر: Peace Now, "From De Jure to De Facto Annexation – Construction in Settlements 2020", 25 March 2021.

[٣٢] مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، *المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل*، الوثيقة A/HRC/46/65، ١٥ شباط/ فبراير ٢٠٢١، الفقرة ١٠.

[٣٣] انظر:
Peace Now, "Settlements Data: Construction", Tenders for Settlement Construction by Year (for the West Bank), and Settlements Data: Jerusalem – Number of Israeli Neighbourhoods in East Jerusalem"; Peace Now, "2,572 Settlement Housing Units in Tenders Are Published on the Eve of the Change in Government in Washington", 20 January 2021.

[٣٤] انظر: Peace Now, "The Roads Boom in 2020", 25 March 2021.

[٣٥] انظر: Peace Now, "Settlements Data: Population", Number of Outposts Established Per Year.

[٣٦] انظر: Peace Now, "From De Jure to De Facto Annexation".

[٣٧] انظر:
High Court of Justice, *Silwad Municipality et al. v. Knesset et al.*, Judgment 1308/17, 9 June 2020; Adalah, "Initial Analysis of the Israeli Supreme Court's Decision in the Settlements Regularization Law Case", 15 June 2020.

[٣٨] مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، *المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة*، الفقرة ١٨.

٧٦. وتفيد التقارير بأن المستوطنين الإسرائيليين زادوا من هجماتهم على الفلسطينيين في الضفة الغربية أثناء الجائحة.[٣٩] وقد سجل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أعمال عنف متصلة بالاحتلال والصراع ضد الفلسطينيين في عام ٢٠٢٠، أدت إلى سقوط ٣٠ قتيلاً و ٢ ٧٥١ جريحاً. وفي الفترة نفسها، أسفرت الهجمات التي شنها فلسطينيون على مستوطنين إسرائيليين ومدنيين آخرين عن سقوط ٣ قتلى و٥٨ جريحاً. وعلى الرغم من الجهود المبذولة مؤخراً لتحسين إنفاذ سيادة القانون على المستوطنين العنيفين، فقد ولدّت الثغرات طويلة الأمد "مناخاً من الإفلات من العقاب".[٤٠] وبين ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٠ و٢٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢١، وثقت المنظمة الإسرائيلية غير الحكومية "بتسليم" ما لا يقل عن ٢٦ هجوماً عنيفاً للمستوطنين ضد فلسطينيين تحت أعين قوات الأمن الإسرائيلية.[٤١] وسجلت وزارة الخارجية الأمريكية مزاعم تفيد بأن قوات الأمن كرسّت على نحو غير متناسب إجراءات الإنفاذ ضد الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية.[٤٢]

٧٧. وتسارعت عمليات الهدم والمصادرة التي نفذتها السلطات الإسرائيلية في حق ممتلكات الفلسطينيين. وسجل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية هدم ٨٥٤ مبنى في الضفة الغربية خلال عام ٢٠٢٠، بالمقارنة مع ٦٢٨ عملية هدم مسجلة خلال عام ٢٠١٩.[٤٣] وفاق المتوسط الشهري للمباني المستهدفة (١١٧) في الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠٢١ متوسطها الشهري البالغ ٧١ في عام ٢٠٢٠ بنسبة ٦٥ في المائة.[٤٤] ونُفذ ما يقرب من ٩٠ في المائة من جميع عمليات الهدم في المنطقة جيم في شباط/ فبراير ٢٠٢١ بدون سابق إنذار، وهي زيادة كبيرة بالمقارنة مع نسبة ٣٠ في المائة في عام ٢٠٢٠.[٤٥] وبُررت الغالبية العظمى من عمليات الهدم بعدم وجود تصاريح بناء إسرائيلية، وهي تصاريح يكاد يكون من المستحيل على الفلسطينيين الحصول عليها.[٤٦] وكانت هناك "ادعاءات ذات مصداقية تفيد بتعمّد السلطات البلدية في القدس وضع عقبات كأداء أمام السكان المقيمين الفلسطينيين لمنعهم من الحصول على تصاريح البناء".[٤٧] ورفضت اللجنة الفرعية للتخطيط والترخيص في مجلس التخطيط الأعلى التابع للإدارة المدنية ١٧٩ طعناً من أصل ٢١٨ طعناً ضد أوامر هدم نظرت فيها في عام ٢٠٢٠؛ لم يتم التوصل بعدُ إلى قرار بشأن القضايا المتبقية البالغ عددها ٣٩ قضية.[٤٨] واتسم عام ٢٠٢٠ بزيادة استخدام الأوامر العسكرية وتشريعات أخرى تحد من الطعون القانونية ضد عمليات الهدم أمام المحاكم الإسرائيلية.[٤٩] بالإضافة إلى ذلك، وفي ظل التغيير الذي طال المسؤوليات الإدارية، أُنشئت وزارة جديدة تعنى بشؤون الاستيطان في عام ٢٠٢٠، وأفادت وسائط إعلام إسرائيلية بأن ميزانية كبيرة خُصصت لها لمسح أعمال البناء الفلسطينية غير المصرح لها في المنطقة جيم.[٥٠]

[٣٩] انظر: OCHA, "Data on Casualties", accessed on 16 April 2021.

[٤٠] مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "يفتقرون إلى الحماية: هجمات المستوطنين ضد الفلسطينيين تشهد ارتفاعاً وسط تفشي فيروس كورونا (كوفيد-١٩)"، ٢٢ حزيران/ يونيه ٢٠٢٠، *نشرة الشؤون الإنسانية*، حزيران/ يونيه - تموز/ يوليه ٢٠٢٠.

[٤١] بتسيلم، "الشر منهم والرخصة من الدولة: موجة الهجمات الحالية التي يشنها المستوطنون تحدث بتشجيع من الدولة"، ٢٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢١.

[٤٢] انظر:
United States of America, Department of State, *2020 Country Reports on Human Rights Practices: Israel, West Bank and Gaza*, 2020.

[٤٣] انظر: OCHA, "Data on Demolition and Displacement in the West Bank", accessed on 16 April 2021.

[٤٤] انظر: OCHA, "West Bank Demolitions and Displacement: An Overview – February 2021", 16 March 2021.

[٤٥] انظر: OCHA, "West Bank Demolitions and Displacement: An Overview – February 2021".

[٤٦] انظر:
OCHA, "Peak in Demolitions and Confiscations Amidst Increasing Denial of the Right to Justice", 8 December 2020, *Humanitarian Bulletin*, October–December 2020.

[٤٧] انظر: US Department of State, *2020 Country Reports on Human Rights Practices: Israel, West Bank and Gaza*.

[٤٨] انظر: Peace Now, "(Dis)Approvals for Palestinians in Area C – 2009–2020", 31 January 2021.

[٤٩] انظر: OCHA, "West Bank Demolitions and Displacement: An Overview – December 2020", 19 January 2021.

[٥٠] انظر:
Hagar Shezaf, "Israel's Settlement Affairs Ministry Gets $6 Million to Survey Unauthorized Palestinian Construction", *Haaretz*, 11 September 2020.

حقوق العمال في الضفة الغربية في ظل الاحتلال

٧٨. إن القيود الإدارية والمادية التي يفرضها الاحتلال على حركة التنقل، فضلاً عن الخطر المتمثل في العنف ضد الأشخاص والممتلكات، تعيق باستمرار قدرة العمال على ممارسة حقوقهم في جميع أنحاء الضفة الغربية. وقد فاقمت التضييقات المفروضة على حركة التنقل بدوافع تتعلق بالجائحة في عام ٢٠٢٠ من تأثير القيود طويلة الأمد المرتبطة بالاحتلال. ويشمل "النظام متعدد المستويات من التدابير المادية والإدارية": العوائق المادية، بما فيها نقاط التفتيش؛ المتطلبات البيروقراطية والإدارية، من قبيل استصدار التصاريح؛ تصنيف المناطق باعتبارها محظورة أو مغلقة، بما في ذلك ما يسمى "حقول الرمي".[٥١] وتبرز ثلاثة مواضيع بروزاً جلياً.

٧٩. أولاً، يؤثر ارتفاع معدل مصادرة المعدات وعمليات الهدم والتهجير في الضفة الغربية تأثيراً مباشراً في سبل عيش الفلسطينيين. ومن أصل ٢٨٣ مبنى خاصاً مهدماً في المنطقة جيم والقدس الشرقية في عام ٢٠٢٠، كان يُستخدم ١٣٩ مبنىً لتوفير مصدر رئيسي لسبل العيش. وقد شملت ورش العمل والمصانع الصغيرة وحظائر الحيوانات ومزارع الدواجن والمستنبتات.[٥٢] وتضررت مجتمعات البدو والرعاة بصورة خاصة، إذ: هُدم ٢٦٦ مبنى تابعاً لمجتمعات البدو والرعاة في الضفة الغربية خلال عام ٢٠٢٠، بما في ذلك تلك الواقعة ضمن خطة الاستيطان في المنطقة E1 أو حولها التي تزيد من خطر تعرض ١٨ مجتمعاً بدوياً للترحيل القسري.[٥٣] وفي خمس مناسبات مختلفة في شباط/ فبراير ٢٠٢١، صادرت السلطات الإسرائيلية أو هدمت ٨٢ مبنى تابعاً لمجتمع رعاة حمصة البقيعة في شمال وادي الأردن.[٥٤] وتعتمد المجتمعات الزراعية والرعوية الفلسطينية اعتماداً كبيراً على أنشطة الكفاف الصغيرة ولديها قدرة ضئيلة على الانتعاش من عمليات الإخلاء والهدم.[٥٥]

٨٠. ثانياً، كثيراً ما تقع هجمات المستوطنين، التي تُنفذ حول المستوطنات والبؤر الاستيطانية،[٥٦] في الأراضي الزراعية الفلسطينية [٥٧] وتؤثر تأثيراً مباشراً في القدرة على الزراعة وتأمين سبل العيش. ويُلاحظ ذلك بصورة أكبر فيما يتعلق بارتفاع معدل المواجهات العنيفة خلال موسم حصاد محصول الحبوب وجني الزيتون.[٥٨] وخلال الشهرين الأولين من موسم جني الزيتون لعام ٢٠٢٠، أُصيب ٢٦ عاملاً من عمال جني الزيتون وأُضرمت النار في أكثر من ١ ٧٠٠ شجرة زيتون أو تضررت بطريقة أخرى وسُرقت كميات كبيرة من المحصول [٥٩] على أيدي مستوطنين إسرائيليين. وتعرض مزارعون فلسطينيون آخرون لهجوم من قبل المستوطنين بينما كانوا يحرثون الأرض أو يرعون الأغنام،[٦٠] وأُبلغ عن أضرار لحقت بالأراضي الزراعية.[٦١]

---

[٥١] مفوضية الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "لا تزال القيود المفروضة على الوصول منذ أمد بعيد تقوض الظروف المعيشية التي يحياها الفلسطينيون في الضفة الغربية"، ٨ حزيران/ يونيه ٢٠٢٠، *نشرة الشؤون الإنسانية*، آذار/ مارس - أيار/ مايو ٢٠٢٠.

[٥٢] مؤسسة الحق، *تقرير مؤسسة الحق الميداني حول انتهاكات حقوق الإنسان لعام ٢٠٢٠* ، ٢ آذار/ مارس ٢٠٢١؛ انظر كذلك:
OCHA, "Breakdown of Data on Demolition and Displacement in the West Bank".

[٥٣] انظر:
OCHA, "Breakdown of Data on Demolition and Displacement in the West; OCHA, "West Bank Demolitions and Displacement: An Overview – December 2020".

[٥٤] انظر: OCHA, "West Bank Demolitions and Displacement: An Overview – February 2021".

[٥٥] انظر: Food Security Sector, *Livelihood Assets Demolitions Response Guidelines*, 3.

[٥٦] مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "يفتقرون إلى الحماية: هجمات المستوطنين ضد الفلسطينيين تشهد ارتفاعاً وسط تفشي فيروس كورونا (كوفيد-١٩)".

[٥٧] انظر:
Office of the European Union Representative (West Bank and Gaza Strip, UNRWA), "*Six-month Report on Israeli Settlements in the Occupied West Bank, Including East Jerusalem: Reporting Period January–July 2020*", 8 March 2021, section 4.5.

[٥٨] مجلس الأمن في الأمم المتحدة، *تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٣٤ (٢٠١٦)*، S/2020/555، ١٨ حزيران/ يونيه ٢٠٢٠، الفقرة ٢٩. وبالنسبة إلى محصول القمح، انظر:
Yaniv Kubovich, Hagar Shezaf and Jack Khoury, "A Palestinian Family Was Farming Wheat, Then Soldiers Arrived and They Were Shot", *Haaretz*, 25 May 2020.

[٥٩] مجلس الأمن في الأمم المتحدة، *تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٣٤ (٢٠١٦)*، ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٠، الفقرة ٥٠.

[٦٠] مجلس الأمن في الأمم المتحدة، *تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٣٤ (٢٠١٦)*، ١٨ حزيران/ يونيه ٢٠٢٠، الفقرتان ٣١ و٣٢.

[٦١] انظر: OCHA, "West Bank Demolitions and Displacement: An Overview – December 2020".

٨١. ثالثاً، يُمكن للعقبات البيروقراطية المعقدة أن تجعل من الصعب على العمال الفلسطينيين الوصول إلى أراضيهم، لا سيما في ما يسمى منطقة التماس.[٦٢] ووُصفت القيود المفروضة على حركة التنقل بأنها أحد العوامل الرئيسية التي تحول دون تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الأرض المحتلة.[٦٣] وقد قدم سبعة مزارعين من شمال غرب الضفة الغربية التماساً إلى المحكمة العليا في عام ٢٠٢٠، مشيرين إلى أن الجيش الإسرائيلي قد خفض تدريجياً عدد تصاريح الوصول إلى أراضيهم في منطقة التماس والاستخدامات المسموح بها لاستغلالها، مما أدى إلى حدوث انخفاض بنسبة ٩٠ في المائة في الدخل منذ بناء الجدار الفاصل قبل ١٥ عاماً.[٦٤] وفي عام ٢٠٢٠، زاد قرار السلطة الفلسطينية بوقف التنسيق مع السلطات الإسرائيلية من تعقيد سبل الوصول إلى الأراضي.[٦٥] وفي الوقت نفسه، خُففت القيود الأخرى المفروضة على سبل الوصول إلى الأراضي: أُلغي إجراء عام ٢٠١٩ الذي وضع حداً لعدد الأيام التي يستطيع فيها المزارعون الوصول إلى أراضيهم في منطقة التماس وفقاً للحصة المقررة، وذلك بعد تقديم التماس إلى المحكمة العليا،[٦٦] وتواصل الاتجاه نحو وضع نقاط تفتيش جزئية "مرنة" وبوابات طرق تظل مفتوحة في معظم الأوقات، لتحل محل الحواجز الطرقية الثابتة في معظم أنحاء الضفة الغربية.[٦٧]

٨٢. بالإضافة إلى ذلك، بلغ إلى علم البعثة أن الوضع في القدس الشرقية لا يزال يثير المشاكل، حيث فاقمت التضييقات المتصلة بالجائحة القيود المرتبطة بالاحتلال. وعلى سبيل المثال، أشارت مفوضية الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إلى أن التدابير المتعلقة بالجائحة جعلت الظروف المعيشية أكثر صعوبة بالنسبة إلى زهاء ٤٠٠ فلسطيني يحملون بطاقات هوية الضفة الغربية لم يُسمح لهم بدخول القدس الشرقية، على الرغم من أنهم يعيشون بين الجدار الفاصل والحدود البلدية التي أعلنتها إسرائيل تابعة للقدس، وبذلك فُصلوا مادياً عن باقي الضفة الغربية.[٦٨]

٨٣. كذلك، أفادت التقارير بأن أقلية فقط من المنشآت الصغيرة وبالغة الصغر التي يديرها فلسطينيون في القدس الشرقية حصلت على دعم الدولة المتعلق بكوفيد-١٩، بسبب قلة الوعي. وقد أدت سنوات عديدة من القيود المفروضة على المنشآت الفلسطينية إلى اضمحلال قدرتها على الصمود. ولم تفتأ المحلات التجارية الصغيرة التي تراكمت عليها الديون في المدينة القديمة تعاني خطر المصادرة من قبل السلطات الإسرائيلية بموجب قانون الملكية. لقد جعل الحظر الذي تفرضه الحكومة الإسرائيلية منذ فترة طويلة على غرفة تجارة القدس العاملة ضمن حدود البلدية،[٦٩] من الصعب على المنشآت الفلسطينية الاستفادة من خدمات منظمتهم خلال فترة تشتد فيها الحاجة إليها. وعلى غرار ذلك، أُبلغت البعثة بأن قوات الأمن الإسرائيلية منعت موظفين من الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين من العمل في القدس الشرقية.

حقوق العمال في غزة في ظل الحصار

٨٤. ضاعفت عمليات الإغلاق بدوافع تتعلق بالصحة العامة خلال عام ٢٠٢٠ أثر الحصار في غزة، مما أدى إلى تفاقم الظروف المعيشية البائسة أصلاً. وتتحمل النساء والشباب عبئاً ثقيلاً على نحو متزايد، إذ تشير التقارير إلى أن عام

---

[٦٢] "منطقة التماس" هي المنطقة الواقعة بين الجدار الفاصل والخط الأخضر (خط الهدنة بين إسرائيل والضفة الغربية منذ عام ١٩٤٨)، والمصنفة منطقة مغلقة.

[٦٣] انظر: Machsom Watch, "The Bureaucratic Maze of the Occupation".

[٦٤] انظر:

HaMoked, *HaMoked to the HCJ: Dismantle 6 Kilometers of the Separation Barrier in the West Bank; This Section Dispossesses Farmers with No Security Rationale*, 3 June 2020.

[٦٥] مفوضية الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "موسم قطف الزيتون في العام ٢٠٢٠: محصول ضئيل وسط القيود المفروضة على الوصول وعنف المستوطنين"، ١٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢١، *نشرة الشؤون الإنسانية*، تشرين الأول/ أكتوبر - كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٠.

[٦٦] انظر: HaMoked, "2020 Annual Activity Report".

[٦٧] مفوضية الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "لا تزال القيود المفروضة على الوصول منذ أمد بعيد تقوض الظروف المعيشية التي يحياها الفلسطينيون في الضفة الغربية".

[٦٨] انظر:

OCHA, "16 Years After the International Court of Justice Advisory Opinion, Some 11,000 Palestinians Are Still Isolated by the Barrier", 25 August 2020, *Humanitarian Bulletin*, August–September 2020.

[٦٩] انظر: US Department of State, *2020 Country Reports on Human Rights Practices: Israel, West Bank and Gaza*.

٢٠٢٠ شهد زيادة معدل حدوث العنف القائم على نوع الجنس [٧٠] وقتل الإناث ومحاولات الانتحار وتزايد المكالمات الطارئة والطلب على الاستشارات الهاتفية.[٧١]

٨٥. ولا تزال القيود المتصلة بالاحتلال تؤثر على نحو خاص في قطاعي الزراعة وصيد الأسماك اللذين ينشطان في المناطق المقيّد الوصول إليها. وخلال عام ٢٠٢٠، قُيّد الوصول إلى هذه المناطق "بشكل متقطع ودون سابق إنذار"[٧٢] رداً على إطلاق مقذوفات أو بالونات حارقة في اتجاه إسرائيل. وأشارت مفوضية الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إلى أن القوات الإسرائيلية فتحت النار بالقرب من سياجها الحدودي المضروب حول غزة وقبالة الساحل في مناسبات عديدة، على ما يبدو لتقييد وصول الفلسطينيين إلى هذه المناطق؛[٧٣] ورصدت مؤسسة "الحق" أكثر من ٧٣ هجوماً إسرائيلياً على صيادين فلسطينيين قبالة سواحل غزة.[٧٤]

الفلسطينيون العاملون في سوق العمل الإسرائيلية: الإمكانات الناشئة والاستضعاف المستمر

٨٦. منذ تقرير المدير العام الأخير، حدثت تطورات مهمة فيما يتعلق باستخدام العمال الفلسطينيين في سوق العمل الإسرائيلية. ولاحظت البعثة باهتمام تنفيذ الإصلاح الذي طال انتظاره لنظام التصاريح في قطاع البناء اعتباراً من ٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٠ وفي قطاعي الصناعة والخدمات اعتباراً من ٢١ آذار/ مارس ٢٠٢١. وهناك خطط لتمديد نطاقه في المستقبل ليشمل القطاع الزراعي. وجاء إصلاح نظام التصاريح في أعقاب استنتاج المراقب المالي لدولة إسرائيل في آب/ أغسطس ٢٠٢٠ بأن المتاجرة بالتصاريح الممنوحة للفلسطينيين والرسوم التي يفرضها أصحاب العمل والوسطاء بصورة غير قانونية على العمال الفلسطينيين، تُعزى جزئياً إلى عدم تنفيذ تدابير الإصلاح السابقة التي كان قد أُعلن عنها لأول مرة في عام ٢٠١٦.[٧٥]

٨٧. وأُبلغت البعثة بأن القصد من الإصلاح هو السماح للعمال الفلسطينيين بالعمل في إسرائيل دون الاعتماد على صاحب عمل معين كما كان متبعاً في السابق. وتمثل التغيير الأكثر أهمية في فصل حصة التصاريح عن صاحب العمل، وبالتالي لم يعد من الممكن المتاجرة بها. ووفقاً للوائح القائمة، تكون التصاريح "مملوكة" للعمال طوال مدة استخدامهم وفي إطار القطاع المحدد لذلك، ويحق لهم تقديم طلبات الحصول على تصاريح للبحث عن عمل خلال فترة ٦٠ يوماً إضافية في قطاع البناء.[٧٦] وفي قطاعي الصناعة والخدمات، يقتصر ذلك على عشرة أيام إضافية.[٧٧] وعوضاً عن حصول كل صاحب عمل على حصة بعدد العمال الفلسطينيين - مما أتاح عملية المتاجرة بالتصاريح غير المستخدمة - تُحدد اللوائح حصة لكل قطاع.[٧٨] ويمكن لأصحاب العمل المسجلين استخدام عدد من العمال الفلسطينيين الذين يوافقون على العمل لديهم، رهناً بتوافر تصاريح العمل ضمن الحصة المقررة، على أساس الأولوية حسب الأسبقية.[٧٩] وتُمنح التصاريح للاستخدام المباشر للعمال من قبل صاحب عمل مسجل، ولا يمكن إحالة العمال للعمل لدى أصحاب

---

[٧٠] انظر:
OCHA "A Crisis Within a Crisis: Fighting Gender-Based Violence (GBV) during COVID-19", 2 June 2020, *Humanitarian Bulletin*, March–May 2020.

[٧١] انظر:
OCHA "Deterioration in the Mental Health Situation in the Gaza Strip", 5 October 2020, *Humanitarian Bulletin*, August–September 2020.

[٧٢] مؤسسة الحق، *تقرير مؤسسة الحق الميداني حول انتهاكات حقوق الإنسان لعام ٢٠٢٠*.

[٧٣] انظر على سبيل المثال، OCHA, "Gaza Strip: Snapshot – May 2020", 26 June 2020.

[٧٤] مؤسسة الحق، *تقرير مؤسسة الحق الميداني حول انتهاكات حقوق الإنسان لعام ٢٠٢٠*.

[٧٥] انظر:
State Comptroller of Israel, "Civil Administration Staff Officers in the Judea and Samaria Region", *Annual Report 70C*, 2020 (unofficial translation), 2–3.

[٧٦] تنظيم تشغيل العمال الفلسطينيين في مجال البناء في إسرائيل، ٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢١، الفقرات باء-٦ وباء-٩-١١ (ترجمة غير رسمية).

[٧٧] تنظيم تشغيل العمال الفلسطينيين في مجال الصناعة والخدمات في إسرائيل، ١ آذار/ مارس ٢٠٢١، الفقرتان باء-٨ وباء-٩، (ترجمة غير رسمية).

[٧٨] العمال الفلسطينيون في قطاع البناء، الفقرة باء-٢؛ العمال الفلسطينيون في مجال الصناعة والخدمات، الفقرة باء-٢.

[٧٩] العمال الفلسطينيون في قطاع البناء، الفقرة باء-١٢؛ العمال الفلسطينيون في مجال الصناعة والخدمات، الفقرة باء-١٠.

عمل آخرين.[٨٠] ويُعاقب على عدم الامتثال بعقوبات أو غرامات إدارية أو بتقديم لائحة اتهام ضد صاحب العمل.[٨١] وقد أبلغ محاورون من مكتب المنسق الإسرائيلي للأنشطة الحكومية في الأراضي، البعثة بأن إصلاح نظام التصاريح سيكون مصحوباً ببرمجيات مصممة للعمل على الأجهزة المحمولة ومتصفحات الإنترنت التي ستطابق أصحاب العمل الإسرائيليين المسجلين مع العمال الفلسطينيين الباحثين عن وظائف. ومن المتوقع أن يُستخدم هذا التطبيق البرمجي بحلول تموز/ يوليه ٢٠٢١.

٨٨. وبعد ثلاثة أشهر من بدء تنفيذ الإصلاح في قطاع البناء، تباينت الانطباعات بشأنه. وكان من المسلم به عموماً أن تأثيره الكامل لن يكون ظاهراً دون إذكاء المزيد من الوعي في صفوف العمال وتنفيذ البرنامج الحاسوبي لمواءمة أصحاب العمل مع العمال. كما أن من شأن إتاحة دفع الأجور من خلال التحويلات المصرفية، وجعله إلزامياً في نهاية المطاف، بدل دفعها نقداً كما هو معمول به حالياً، أن يكتسي أهمية حاسمة. وقد شدد بعض المحاورين على أهداف وإمكانات الإصلاح الإيجابية، بينما لم يقتنع آخرون بجدواها، لا سيما وأن السماسرة كانوا لا يزالون يمارسون نشاطهم وأن العديد من الفلسطينيين استمروا في دفع رسوم السمسرة. وشدد محاورون آخرون على عدم وجود تعاون وتنسيق مع السلطة الفلسطينية، على النحو المنصوص عليه في بروتوكول باريس، والطبيعة المحدودة للتشاور مع الشركاء الاجتماعيين الإسرائيليين. وينص البروتوكول على أن "الجانب الفلسطيني له الحق في تنظيم استخدام العمال الفلسطينيين في إسرائيل عن طريق دائرة العمل الفلسطينية، وتقوم دائرة العمل الإسرائيلية بالتعاون والتنسيق في هذا الصدد".[٨٢]

٨٩. وأُبلغت البعثة بأن المبادرة الإسرائيلية المشتركة بين الوزارات لوضع وتنفيذ خطة عملها لمكافحة الاتجار، التي تولت تنسيقها وزارة العدل، تعتبر الآن أن العمال الفلسطينيين يقعون ضمن نطاق اختصاصها وأنها سترصد تنفيذ نظام التصاريح بعد إصلاحه لضمان إسهامه في المبادرات الرامية إلى مكافحة الاتجار. وقد أقر التقرير الصادر عن وزارة الخارجية في الولايات المتحدة في عام ٢٠٢٠ بشأن الاتجار بالبشر بالجهود الجادة والمتواصلة التي تبذلها الحكومة الإسرائيلية فيما يتعلق بالاتجار بالبشر، لكنه أشار إلى أن "بعض أصحاب العمل في قطاع البناء يفرضون رسوماً وعمولات شهرية غير قانونية على العمال الفلسطينيين، وفي كثير من الحالات يستأجرون العمال الفلسطينيين بطريقة غير قانونية للعمل في أماكن أخرى؛ يتعرض فيها هؤلاء العمال للعمل الجبري".[٨٣]

٩٠. وظلت الحوادث المهنية في صفوف الفلسطينيين في إسرائيل تشكّل الشغل الشاغل. وتُشير الأرقام المقدمة من السلطات الفلسطينية والإسرائيلية على السواء، وإن لم تكن قابلة للمقارنة على نحو مباشر، إلى انخفاض في عدد الحوادث في عام ٢٠٢٠. وفي حين بذلت السلطات الإسرائيلية جهوداً لتحسين السلامة والصحة المهنيتين في مواقع البناء، يمكن أن يُعزى هذا الانخفاض جزئياً أيضاً إلى تراجع عدد الفلسطينيين العاملين في إسرائيل خلال العام بنسبة ١٥ في المائة. وسجلت وزارة العمل الفلسطينية التي لا تُوزع الأرقام حسب القطاع، ٤٧ حالة وفاة في صفوف العمال الفلسطينيين في إسرائيل خلال عام ٢٠٢٠، وقعت ٢٣ منها في أماكن عمل وسُجلت على أنها حوادث مهنية، و٠٠٠ ٧ إصابة.[٨٤] ويمثل هذا انخفاضاً من ٢٨ حالة وفاة في أماكن العمل سجلتها الوزارة في عام ٢٠١٩. وقد أبلغت وزارة العمل والرفاه والخدمات الاجتماعية الإسرائيلية، التي تُقدم توزيعاً قطاعياً، عن ١٠ حالات وفاة في صفوف العمال الفلسطينيين في مواقع البناء الإسرائيلية في عام ٢٠٢٠، بالمقارنة مع ١٢ حالة وفاة في عام ٢٠١٩.[٨٥] وأُحيطت البعثة علماً بالمبادرات المستمرة التي تنفذها وزارتا العمل الفلسطينية والإسرائيلية والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين والاتحاد العام للعمل في إسرائيل (الهستدروت) ورابطة الصناعيين في إسرائيل لإذكاء وعي العمال الفلسطينيين في إسرائيل بالسلامة والصحة المهنيتين، بما في ذلك فيما يتعلق بكوفيد-١٩. وأبلغت وزارة العمل الإسرائيلية عن إجراء ١٢ ٢٥٠ عملية تفتيش في قطاع البناء في عام ٢٠٢٠ - بزيادة قدرها ٤٧ في المائة -

[٨٠] العمال الفلسطينيون في قطاع البناء، الفقرة جيم-٣؛ العمال الفلسطينيون في مجال الصناعة والخدمات، الفقرة جيم-٣.

[٨١] العمال الفلسطينيون في قطاع البناء، الفقرة باء-١٤؛ العمال الفلسطينيون في مجال الصناعة والخدمات، الفقرة باء-١٢.

[٨٢] الاتفاق حول قطاع غزة - ومنطقة أريحا، المرفق الرابع - البروتوكول المتعلق بالعلاقات الاقتصادية بين حكومة دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، ممثلة الشعب الفلسطيني، باريس، ٢٩ نيسان/ أبريل ١٩٩٤، المادة السابعة، الفقرة ١.

[٨٣] انظر: US Department of State, *2020 Trafficking in Persons Report: Israel*, June 2020.

[٨٤] انظر:
Palestinian Authority, "A List Palestinian Workers Who Died Inside the Green Line in 2020" (unpublished), and "Israeli Violations against Labour 2020" (unpublished).

[٨٥] انظر:
Israeli Ministry of Labor, Social Affairs and Social Services, "Recent Governmental Actions Linked to Palestinian Workers in Israel Presented to the ILO Mission at a Virtual Meeting on March 16, 2021" (unpublished).

وإصدار ٥٣٢ ٥ تعليماً خاصاً بالسلامة، أمر ٩٧٧ ٢ منها بإغلاق موقع من المواقع لمدة ٤٨ ساعة على الأقل.[٨٦] وفي الوقت نفسه، زُعم أن وحدة الشرطة المسؤولة عن التحقيق في حوادث أماكن العمل التي أدت إلى حالات وفاة أو إصابات خطيرة، أجرت أقل من عشرة تحقيقات منذ انطلاق عملها في عام ٢٠١٩.[٨٧]

٩١. وتُبرز الطريقة التي أثرت بها تدابير كوفيد-١٩ في حقوق وظروف عمل الفلسطينيين العاملين في إسرائيل استمرار المسائل الهيكلية. وخلال عمليات الإغلاق الأولى الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩ في إسرائيل، لم يكن باستطاعة الفلسطينيين العاملين في القطاعات المصنفة باعتبارها أساسية - بما في ذلك قطاعا البناء والزراعة - الاستمرار في العمل إلا شريطة البقاء في إسرائيل بدلاً من العبور يومياً ذهاباً وإياباً. وبلغ إلى علم البعثة أن العديد من الفلسطينيين كانوا يبيتون في أماكن إقامة غير مقبولة.[٨٨] وبينما كان البعض منهم يدفعون تكلفة ذلك من أجورهم أو يُعوضون صاحب العمل من خلال تأدية ساعات عمل إضافية،[٨٩] كان يُترك البعض الآخر ممن يُشتبه في إصابتهم بكوفيد-١٩ عند نقاط التفتيش دون تلقي أي رعاية طبية،[٩٠] وفي حالات أخرى كان أصحاب العمل يحتفظون بوثائق هوية عمال آخرين.[٩١] وبلغ إلى علم البعثة التساهل في بعض علميات العبور إلى إسرائيل من خلال الفتحات المقامة على الجدار الفاصل أثناء عمليات الإغلاق المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩. ويبدو أن بعض العمال الذين كانوا يعبرون بهذه الطريقة لم يكن لديهم تصاريح،[٩٢] فيما كان يلجأ إليها البعض الآخر لتجنب الانتظار في طوابير طويلة عند نقاط التفتيش، وفي حالات أخرى كانوا يتحاشون من خلالها الشرط القاضي بضرورة مبيت العمال في إسرائيل. بيد أن مثل عمليات العبور غير المصرح بها هذه كانت محفوفة بالمخاطر ويتعذر التنبؤ بها.

٩٢. وقد أوضحت اللوائح والتشريعات الحكومية الصادرة في أيار/ مايو وآب/ أغسطس ٢٠٢٠ الحقوق والمسؤوليات المتعلقة بأماكن إقامة العمال الفلسطينيين وتأمينهم الصحي خلال الفترة التي طُلب منهم فيها البقاء في إسرائيل.[٩٣] وقامت إدارات تفتيش العمل والإنفاذ، بما في ذلك على وجه الخصوص مفوض حقوق العمال الأجانب، بتقديم المشورة وحركت التحقيقات الجارية فيما يدعّى من أن بعض أصحاب العمل وفروا أماكن إقامة دون المستوى المطلوب. وتلقى المفوض ٦٩ شكوى أو استفساراً من أصحاب العمل و٣٥ من العمال الفلسطينيين فيما يتعلق بتدابير كوفيد-١٩ خلال عام ٢٠٢٠.[٩٤] وأبلغ المحاورون الفلسطينيون والإسرائيليون على السواء، البعثة بقلة الشكاوى الرسمية المقدمة، ربما لخشية العمال الفلسطينيين من فقدان وظائفهم.

٩٣. ولقد سلطت الجائحة الضوء على ثغرات خطيرة فيما يتعلق بالإعانات الاجتماعية بالنسبة إلى العمال الفلسطينيين. وعلى سبيل المثال، لم يكن العمال الفلسطينيون في إسرائيل مؤهلين للحصول على إعانات البطالة الإسرائيلية خلال عمليات الإغلاق الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩: "في حين تلقى العمال الإسرائيليون ما يصل إلى ٧٥ في المائة من أجرهم الشهري في شكل إعانات البطالة، أمضى عشرات الآلاف من الفلسطينيين أشهراً بدون أجر".[٩٥] واكتنف

---

[٨٦] انظر:
Israeli Ministry of Labor, Social Affairs and Social Services, "Recent Governmental Actions Linked to Palestinian Workers in Israel".

[٨٧] انظر: US Department of State, *2020 Country Reports on Human Rights Practices: Israel, West Bank and Gaza*.

[٨٨] انظر على سبيل المثال:
Nir Hasson, "Palestinian Workers Forced to Sleep in Trash-sorting Plant because Employers Feared Coronavirus Lockdown", *Haaretz*, 14 July 2020.

[٨٩] انظر:
Walid Habbas, "West Bank–Israel Wall During COVID-19: Migrant Labour Upends Border Function", *Borders in Globalization Review*, 2(1) (Fall/Winter 2020): 56.

[٩٠] انظر: Palestinian Authority, "Israeli Violations against Labour 2020".

[٩١] انظر: US Department of State, *2020 Trafficking in Persons Report: Israel*.

[٩٢] انظر:
Note that the State Comptroller found that the use of work permits has not been enforced in the West Bank: State Comptroller, Annual Report (unofficial translation), 2–3.

[٩٣] انظر: US Department of State, *2020 Country Reports on Human Rights Practices: Israel, West Bank and Gaza*.

[٩٤] انظر:
Israeli Ministry of Labor, Social Affairs and Social Services, "Recent Governmental Actions Linked to Palestinian Workers in Israel".

[٩٥] انظر: ITUC, *Workers' Rights in Crisis: Palestinian Workers in Israel and the Settlements*, 2021, 14.

الإعانات الاجتماعية الأخرى بالنسبة إلى العمال الفلسطينيين في إسرائيل غموض كبير، واتفق المحاورون على أن العمال لم يستفيدوا في كثير من الأحيان استفادة كاملة من طائفة الإعانات التي كان يحق لهم الحصول عليها.

٩٤. وأشار المحاورون الإسرائيليون والفلسطينيون إلى الإجراءات التي اتخذها كل جانب على حدة بشأن الأموال المتعلقة بالعمالة الفلسطينية في إسرائيل، التي تراكمت بدلاً من أن تُوزع على العمال. وجدير بالذكر أن السلطات الإسرائيلية أبلغت البعثة أن أحد صناديق المعاشات التقاعدية الإسرائيلية الخاصة سيبدأ في عام ٢٠٢٢ بإدارة المعاشات التقاعدية الفلسطينية، بما في ذلك الأموال المتراكمة الكبيرة؛ وينص بروتوكول باريس على تحويل هذه الاشتراكات إلى مؤسسة فلسطينية.[٩٦] وفي غضون ذلك، تواصل السلطات الفلسطينية التحقيق لتحديد المبالغ المعنية والخيارات القانونية فيما يتعلق بصندوق المعاشات التقاعدية المتراكمة وصندوق التأمين الصحي.

٩٥. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كانت حملة التلقيح الفلسطينية ضد كوفيد-١٩ قد بدأت، على الرغم من أن توافر اللقاحات ظل مصدر قلق رئيسي.[٩٧] ومددت إسرائيل نطاق برنامج التلقيح ليشمل الفلسطينيين في القدس الشرقية، ويشمل اعتباراً من آذار/ مارس ٢٠٢١ الفلسطينيين من الضفة الغربية ممن يحملون تصاريح للدخول إلى إسرائيل.[٩٨] ولم يشمل البرنامج الفلسطينيين الذين يعملون بدون تصاريح. وفي حين أن معظم الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة كانوا لا يزالون ينتظرون تلقي اللقاح، كان اللقاح قد قدّم إلى غالبية السكان الإسرائيليين البالغين الذين تلقوه فعلاً. وتقدمت خمس منظمات غير حكومية إسرائيلية وفلسطينية بالتماس إلى المحكمة العليا مطالبة إسرائيل بتأمين اللقاحات على الفور للفلسطينيين، في إشارة إلى الالتزامات القانونية والأدبية والأخلاقية بسبب احتلالها الضفة الغربية وغزة.[٩٩]

٩٦. وفي غضون ذلك، واصلت نقابات العمال الإسرائيلية الدعوة إلى الحماية الفعالة لحقوق العمال الفلسطينيين وظروف عملهم. وتعاون الهستدروت مع العمال الفلسطينيين لاستثارة الوعي بحقوقهم، بما في ذلك من خلال توفير مراكز استقبال باللغة العربية وخط هاتفي مباشر شهد زيادة بنسبة ٣٠٠ في المائة في عدد الاستفسارات في عام ٢٠٢٠.[١٠٠] وأوضح أن لجنة المظالم الخاصة بالفلسطينيين العاملين في قطاع البناء استمعت إلى ١ ١٢٠ حالة خلال عام ٢٠٢٠، وهو نفس العدد تقريباً المسجل في عام ٢٠١٩.[١٠١] وفي أيار/ مايو ٢٠٢٠، أعلنت سلطة السكان والهجرة ومنافذ الحدود في إسرائيل أنها ستوقف على الفور جميع الاستقطاعات المتعلقة بالاشتراكات النقابية للعمال الفلسطينيين، استجابة لالتماس مقدم إلى محكمة العمل. ونتيجة لذلك، لم يجر استقطاع الاشتراكات النقابية من أجور الفلسطينيين وتحويلها إلى الهستدروت؛[١٠٢] بناءً على ذلك، لم يتلق الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين بدوره نسبة ٥٠ في المائة من تلك المستحقات التي كان الهستدروت يدفعها له منذ عام ٢٠٠٨.[١٠٣]

[٩٦] الاتفاق حول قطاع غزة ومنطقة أريحا، المرفق الرابع - البروتوكول المتعلق بالعلاقات الاقتصادية بين حكومة دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ممثلة الشعب الفلسطيني، باريس، ١٩٩٤. وتنص الفقرتان ٤ و٥ من المادة السابعة على أن "تحول إسرائيل على أساس شهري إلى مؤسسة تأمين تقاعدي ذات صلة تنشئها السلطة الفلسطينية، اقتطاعات التأمين التقاعدي ... ولدى تسلّم الاقتطاعات، تتحمّل السلطة الفلسطينية أو مؤسساتها الاجتماعية ذات الصلة كامل المسؤولية ... عن الحقوق التقاعدية وغير ذلك من الاستحقاقات الاجتماعية للفلسطينيين العاملين في إسرائيل".

[٩٧] انظر: UNSCO, "Security Council Briefing on the Situation in the Middle East, Reporting on UNSCR 2334", 25 March 2021.

[٩٨] انظر: UNSCO, "Security Council Briefing on the Situation in the Middle East, Reporting on UNSCR 2334", 25 March 2021.

[٩٩] انظر:
Physicians for Human Rights, "5 Israeli & Palestinian Organizations: Demanding Israel Immediately Secure a Uniform Supply of Vaccines to the Palestinian Population", 25 March 2021.

[١٠٠] انظر: Histadrut, "Annual Report on Situation of Palestinian Workers 2021" (unpublished).

[١٠١] انظر: Histadrut, "Annual Report on Situation of Palestinian Workers 2021". لجنة المظالم هي آلية بديلة لتسوية النزاعات بالنسبة إلى العمال الفلسطينيين الذين يسعون إلى المطالبة بحقوقهم، وقد أُنشئت بموجب الاتفاق الجماعي العام بين جمعية البنائين الإسرائيليين واتحاد الهستدروت لعمال البناء والأخشاب.

[١٠٢] انظر:
MAAN – Workers Association, "Following MAAN's petition, Israeli Interior Ministry's Payments Section has stopped deducting service fees from the wages of Palestinian workers. The fees were paid to the Histadrut since 1970 and to Histadrut Leumit since 2019", 8 December 2020.

[١٠٣] انظر: ITUC, "Israeli and Palestinian Trade Unions Reach Historic Agreement", 6 August 2008.

الفصل ٤- الإدارة السديدة وبناء المؤسسات في خضم الجائحة

٩٧. تضع جائحة كوفيد-١٩ ضغوطاً إضافية على قدرة السلطة الفلسطينية على ضمان إدارة سديدة فعالة وإنفاذ التزاماتها الدولية وحماية حقوق المواطنين، بما في ذلك حقوق العمال.[١٠٤] وأدى التقطع في العمليات السياسية، مجسداً الاحتلال والانقسام الداخلي على السواء، وعمليات الإغلاق والإقفال منذ آذار/ مارس ٢٠٢٠، إلى زيادة تراجع النشاط الاقتصادي والحيز المالي، في وقت كان الطلب يزداد فيه على الإنفاق على الصحة والرعاية العامة. وقد أدت معاودة التنسيق مع إسرائيل في منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٠ ومن ثم تحويل مبلغ ٣,٧ مليار شيكل (١,٠٨ مليار دولار أمريكي) إلى السلطة الفلسطينية من إيرادات التخليص الجمركي المحصلة من قبل إسرائيل بالنيابة عن السلطة الفلسطينية،[١٠٥] إلى خلق متنفس للمالية الحكومية، في وقت انخفضت فيه المعونة الخارجية وازداد فيه الاقتراض المحلي.[١٠٦]

٩٨. وأشار بعض محاوري البعثة إلى انحسار الثقة العامة في مؤسسات الإدارة السديدة الفلسطينية،[١٠٧] وإلى تقلص الحيز المدني. وقد أثبت ذلك في بداية عام ٢٠٢١، إصدار مرسوم دون التشاور مع أصحاب المصلحة، هدفه زيادة الرقابة الحكومية على منظمات المجتمع المدني.[١٠٨] وقد تعرّض لانتقاد صاخب لأسابيع عدة، إلى أن جمّد رئيس الوزراء تنفيذه.[١٠٩]

٩٩. وبعد مضي خمسة عشر عاماً على الانتخابات الأخيرة، صدر في ١٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢١ مرسوم رئاسي طال انتظاره معلناً عن انتخابات تشريعية ورئاسية وانتخابات المجلس الوطني الفلسطيني (في ٢٢ أيار/ مايو و٣١ تموز/ يوليه و٣١ آب/ أغسطس على التوالي). ويتجلى الاهتمام العام الشديد بالانتخابات، لا سيما في صفوف الشباب، في ارتفاع مستويات تسجيل الناخبين على نحو استثنائي (٩١ في المائة أي ٢,٦ مليون من أصل ٢,٨ مليون شخص مؤهل للاقتراع، اعتباراً من ٣١ تموز/ يوليه ٢٠٢١).[١١٠] بيد أن محاوري البعثة أبدوا قلقهم من أن تكون المعايير الصارمة التي اعتمدت من أجل تقديم الترشيحات، مؤشراً إلى مواطن ضعف في العملية المقبلة.[١١١] وعند صياغة هذا التقرير، كان انعدام اليقين ما زال مهيمناً على إمكانية الالتزام بتواريخ الانتخابات المتوقعة، وما إذا كانت إسرائيل ستسمح بإجراء الانتخابات في القدس الشرقية وتوافق على وجود مراقبين دوليين.

---

١٠٤ في ١ أبريل/ نيسان ٢٠٢١، كان عدد حالات العدوى في الضفة الغربية وغزة يبلغ ٣٥٣ ٢٤٢ حالة مؤكدة وبلغ عدد الوفيات ٦٢٧ ٢ حالة وفاة. Johns Hopkins Coronavirus Resource Center, "COVID-19 Dashboard", accessed on 16 April 2021.

١٠٥ منذ بداية عام ٢٠١٩، ما فتئت السلطة الفلسطينية تصر على عدم قبول مدفوعات الجمارك والتخليص الجمركي من إسرائيل، ما لم تكن كاملة.

١٠٦ انظر: World Bank Group, *Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee*, 23 February 2021, para. 28.

١٠٧ انظر أيضاً: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، "البيان الصحفي: نتائج استطلاع الرأي العام رقم ٧٩"، ٢٣ آذار/ مارس ٢٠٢١.

١٠٨ انظر:
Al-Haq, "Position Paper on the Law by Decree No. 7 of 2021 Concerning the Amendment of the Law No. 1 of 2000 on Charitable Associations and Civil Society Organisations and its Amendments", 10 March 2021.

١٠٩ المرسوم رقم ٧ لعام ٢٠٢١ بشأن التعديل على القانون رقم ١ لعام ٢٠٠٠ المتعلق بالجمعيات الخيرية ومنظمات المجتمع المدني وتعديلاته.

١١٠ لجنة الانتخابات المركزية - فلسطين، الجداول الإحصائية/ سجل الناخبين النهائي، اطلع عليه في ١٦ نيسان/ أبريل ٢٠٢١.

١١١ يجب أن يكون مرشحو المجلس التشريعي ممن أتم سن ٢٨ عاماً على الأقل، ولديهم دليل على استقالتهم من عملهم إذا كانوا من الفئات المذكورة وأن يدفعوا "مبلغ تأمين" قدره ٢٠ ٠٠٠ دولار أمريكي. لجنة الانتخابات المركزية - فلسطين، "الترشح للانتخابات التشريعية لعام ٢٠٢١".

إدارة سوق العمل وإدارة العمل أثناء أزمة كوفيد-١٩

١٠٠. بدأت السلطة الفلسطينية ببذل جهود من أجل إعادة تقويم وثائق التخطيط الأساسية والسياسات المتعلقة بها، التي تحدد رؤيتها من أجل إدارة سوق العمل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في ضوء الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة. وتخضع أجندة السياسات الوطنية [١١٢] حالياً للمراجعة، في حين جرى تحديث واعتماد استراتيجية قطاع العمل للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣.[١١٣]

١٠١. وقد وضعت السلطة الفلسطينية أيضاً عدداً من الخطط القطاعية للاستجابة الطارئة لمواجهة كوفيد-١٩ بهدف التخفيف من آثاره على الاقتصاد والمجتمع على نطاق أوسع.[١١٤] وركزت خطة الاستجابة الطارئة الخاصة بوزارة العمل على تحسين الحوار الاجتماعي الثلاثي وعلاقات العمل وهدفت إلى بناء وعي العمال الفلسطينيين بتدابير الحد من مخاطر كوفيد-١٩ والوقاية منه، مما يحمي دخل العمال الفلسطينيين ويضمن استمرارية العمل.[١١٥] وقد ساعدت وزارة العمل حوالي ٤٠ ٠٠٠ عامل عاطل عن العمل، كانت نسبة ١٨,٥ في المائة منهم من النساء،[١١٦] باستخدام صندوق المساعدة الطارئة الذي أنشئ من أجل تعويض العمال المتأثرين بكوفيد-١٩ والتدابير الطارئة المرافقة له،[١١٧] عن طريق تحويل مبلغ نقدي لمرة واحدة يبلغ ٧٠٠ شيكل (٢١٢ دولاراً أمريكياً) للشخص الواحد. ومن المخطط البدء بمرحلة ثانية لاحقاً في عام ٢٠٢١.[١١٨]

١٠٢. وقد كان التقدم متباطئاً بشأن الإصلاحات القانونية الرامية إلى مواءمة اللوائح الفلسطينية مع معايير العمل الدولية والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك مقتضيات المساواة بين الجنسين. وقد أنهت لجان ثلاثية متخصصة في عام ٢٠٢٠ مشروع التعديلات على قانون العمل الفلسطيني الحالي (رقم ٧ لعام ٢٠٠٠) لكنها لم ترفعه إلى مجلس الوزراء ريثما تبحث وزارة العمل في تعليقات إضافية استلمتها.[١١٩] وعلى نحو مشابه، أحرزت الخطوات الهادفة إلى إنهاء مشروع قانون المنظمات النقابية تقدماً بسيطاً، وفي غياب التوافق الثلاثي بقي مشروع القانون معلقاً.

١٠٣. وأجرت وزارة العمل رقمنة كاملة لقواعد بياناتها وإجراءاتها في عام ٢٠٢٠، وباشرت تشغيل أدوات مثل نظام مؤتمت لتفتيش العمل قائم على شبكة الانترنت.[١٢٠] وأدت عمليات التفتيش إلى اتخاذ زهاء ٣ ٠٠٠ تدبير ضد أماكن العمل غير الممتثلة مقابل ٧٠٠٠ تدبير في عام ٢٠١٩، مما يعكس أثر الجائحة. وتضمنت التدابير ٨٩ إحالة إلى المحاكم (مقابل ٣٠٠ إحالة عام ٢٠١٩) وإغلاق ٤٢ منشأة (مقابل ٧٣ منشأة عام ٢٠١٩) - أغلبها بسبب مخالفات تتعلق بالسلامة والصحة المهنيتين. ووضعت وزارة العمل مشروعي لوائح بهدف تفعيل القانون بمرسوم رقم ٣ لعام

[١١٢] السلطة الوطنية الفلسطينية، *أجندة السياسات الوطنية، ٢٠١٧-٢٠٢٢: المواطن أولاً*، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٦ (ترجمة غير رسمية).

[١١٣] انظر:

PNA, Ministry of Labour, *Labour Sector Strategy (2021–2023): The Road to Decent Work and Employment Opportunities Improvement*, April 2020.

[١١٤] انظر:

United Nations Sustainable Development Group (UNSDG), *UNCT COVID-19 Development System Response Plan: United Nations in the Occupied Palestinian Territory*, 2020.

[١١٥] منظمة العمل الدولية، *البرنامج المعزز للتعاون الإنمائي من أجل الأراضي العربية المحتلة*، الوثيقة GB/340/POL/5، تشرين الأول/ أكتوبر - تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٠.

[١١٦] أعلن رئيس الوزراء عن الصندوق في ٢٩ آذار/ مارس ٢٠٢٠. وساهم فيه الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين بمبلغ ٥ مليون شيكل.

[١١٧] انظر:

Democracy and Workers' Rights Centre (DWRC), *The Impact of the Covid-19 Pandemic and Containment Measures on Palestinian Women Workers in the West Bank, including East Jerusalem, and the Gaza Strip,* August 2020, 11.

[١١٨] السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة العمل، "تقرير الأداء السنوي لعام ٢٠٢٠ الصادر عن وزارة العمل" (لم ينشر).

[١١٩] السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة العمل، "تقرير الأداء السنوي لعام ٢٠٢٠".

[١٢٠] انظر: ILO, "Labour Inspection in Palestine in 2020", 30 November 2020, 51.

٢٠١٩ بشأن لجان ومشرفي السلامة والصحة المهنيتين في المنشآت،[١٢١] كما عقدت عشر ورشات عمل من أجل تدريب مفتشي العمل على أمور تتعلق بكوفيد-١٩ وحالة الطوارئ.[١٢٢]

١٠٤. ولطالما كانت إدارة نزاعات العمل أولوية أساسية بالنسبة إلى وزارة العمل في الأشهر الاثني عشر الماضية، حيث كانت نزاعات عديدة ناجمة عن حالة الطوارئ وحالات الإغلاق المتعاقبة. وأعرب الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين عن قلقه إزاء الاستخدام غير السليم أثناء الجائحة للمادة ٤١ من قانون العمل، التي تنظم عمليات التسريح أثناء إعادة هيكلة المنشآت.[١٢٣] وقد أحيطت البعثة علماً بأن آلاف العمال قد يكونون فقدوا أعمالهم دون تعويض. واستلمت وزارة العمل وعالجت ما يزيد على ٩٠ طلباً من أجل إعادة الهيكلة (مقابل ٧١ طلباً في عام ٢٠١٩) في حين أنها، حسبما ورد، رفضت معظم مثل هذه الطلبات المقدمة من منشآت كبيرة، لا سيما في قطاع البناء.[١٢٤] كما عالجت وزارة العمل ١ ١٩٢ شكوى قدمها العمال وأعطت حوالي ١٥ ٠٠٠ رأي قانوني، تعلق العديد منها بأجور غير مدفوعة وإعانات العمالة على غرار تعويضات إنهاء الخدمة. ولا يزال ربع عمال القطاع الخاص يتلقى أجراً أقل من الحد الأدنى للأجور؛ وعلى نحو مشابه، يتلقى حوالي الربع فقط الإعانات المرتبطة بالعمل، مثل الاشتراك في صندوق معاشات تقاعدية يساهم فيه صاحب العمل والإجازات السنوية مدفوعة الأجر والإجازات المرضية وإجازة الأمومة. وفي غزة، يحصل ٩٢ في المائة من العمال في القطاع الخاص على أجر أقل من الحد الأدنى للأجور [١٢٥] ونادراً ما يحصلون على إعانات مرتبطة بالعمل، إن حصلوا عليها أصلاً.

١٠٥. ولم تفضِ المحادثات بين وزارة العمل ومجلس القضاء الأعلى إلى نتيجة بشأن إنشاء محاكم عمل متخصصة تهف إلى تسريع وتيرة البت في الدعاوى المتعلقة بالعمل.[١٢٦] وقد أحيطت البعثة علماً بأن نزاعات العمل ستعالجها بدلاً عن ذلك غرف عمل متخصصة تمشياً مع قانون المحاكم الفلسطينية، الذي يمنح مجلس القضاء الأعلى سلطة تشكيل غرف متخصصة في المحاكم الموجودة (محاكم الصلح ومحاكم الدرجة الأولى ومحاكم الاستئناف).[١٢٧]

الحوار الاجتماعي والهيكل الثلاثي: خطوات هامة في خضم التحديات المتزايدة

١٠٦. منذ بداية الجائحة، بذلت وزارة العمل والشركاء الاجتماعيون جهوداً حثيثة من أجل وضع الحوار الاجتماعي الثلاثي في صميم الاستجابة إلى كوفيد-١٩. وكما ذكر في تقرير العام الماضي، جرى توقيع اتفاق حوار اجتماعي ثلاثي في منتصف آذار/ مارس ٢٠٢٠ بين وزارة العمل ومجلس تنسيق القطاع الخاص والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين أجاز لأصحاب العمل في القطاع الخاص المتضررين من الأزمة دفع ٥٠ في المائة فقط من الأجور (أو ما لا يقل عن ١ ٠٠٠ شيكل) إلى موظفيهم في شهري آذار/ مارس ونيسان/ أبريل ٢٠٢٠. وفي المقابل، التزم أصحاب العمل بعدم تسريح الموظفين ودفع نسبة ٥٠ في المائة المتبقية عند نهاية الأزمة وتوفير ترتيبات عمل مرنة إلى الأمهات العاملات. كما ألزم الاتفاق الموقعين بالعمل على إنشاء صندوق طوارئ لتعويض أصحاب العمل والعمال الذين قد تكون حالة الطوارئ ألحقت بهم الضرر.[١٢٨]

١٠٧. وقد حفز الاتفاق الثلاثي إطلاق عدد من حملات استثارة الوعي نفذتها منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل، من أجل تعزيز الالتزام به، وبشكل أعم، التزام أصحاب العمل بقانون العمل أثناء الأزمة. وأنشئت لجان ثلاثية على مستوى المحافظات، عالجت مئات الشكاوى الناجمة عن تدابير الطوارئ. وعلى الرغم من الجهود التي بذلها القطاع

---

[١٢١] السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة العمل، "تقرير الأداء السنوي لعام ٢٠٢٠".

[١٢٢] اشتملت حالة الطوارئ التي أعلنها رئيس الوزراء الفلسطيني في ٥ آذار/ مارس ٢٠٢٠ على مزيج من التدابير، تتضمن حملات توعية عامة والحد من التجمعات العامة وإغلاق المرافق التعليمية وأماكن العبادة والمطاعم، وفرض حالات من الإغلاق الكلي أو الجزئي وحظر التجول.

[١٢٣] تنص المادة ٤١ على ما يلي: "يجوز أن ينهي صاحب العمل عقد العمل لأسباب تقنية أو نتيجة خسارة اقتضت تقليص عدد العمال، ويجب في هذه الحالة أن يحتفظ العامل/ العاملة بحقه/ حقها في التعويض عن فترة الإشعار ومكافأة نهاية الخدمة، شريطة إشعار الوزارة بذلك".

[١٢٤] السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة العمل، "تقرير الأداء السنوي لعام ٢٠٢٠".

[١٢٥] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسوح الفصلية للقوى العاملة، ٢٠٢٠.

[١٢٦] منظمة العمل الدولية، *وضع العمال في الأراضي العربية المحتلة*، تقرير المدير العام، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٩ (٢٠٢١)، ٢٠٢٠، الفقرة ١١٧.

[١٢٧] انظر: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)،
"The Role of Specialized Courts and Chambers in Economic Development", 2017, 4.

[١٢٨] منظمة العمل الدولية، *وضع العمال في الأراضي العربية المحتلة*، ٢٠٢٠، الفقرة ١٢٢.

الخاص من أجل الاحتفاظ بالعمال،[١٢٩] إلا أن العمالة شهدت انخفاضاً بلغ ٥٧ ٠٠٠ (أو نسبة ٥,٦ في المائة)، ولوحظ وجود أوجه قصور في مضمون الاتفاق وتطبيقه: لم يحمِ العاملين لحسابهم الخاص (حوالي ٢٦٥ ٠٠٠ عامل)، ولا العاملين الذين تزيد أعمارهم على ٥٠ عاماً ويقارب عددهم ٢٠ ٠٠٠ عامل والذين لم يتمكنوا من العودة إلى العمل في إسرائيل أثناء حالات الإغلاق؛[١٣٠] لم يتناول مسائل السلامة والصحة المهنيتين ولا تغطية العمال بتأمين الإصابات المهنية؛ تجاهله تماماً بعض أصحاب العمل في القطاعات التي تأثرت بشدة من الأزمة، مثل التعليم الخاص (لا سيما رياض الأطفال، التي يعمل فيها العديد من النساء).[١٣١] وأخيراً، لم يدخل الاتفاق حيز التنفيذ سوى لفترة قصيرة، من آذار/ مارس إلى أيار/ مايو ٢٠٢٠، أثناء الموجة الأولى من الجائحة وحالات الإغلاق. وبحسب ما ورد، جرت محاولة لتجديده لكنها باءت بالفشل.[١٣٢]

١٠٨. وأحرز تقدم في عام ٢٠٢٠ على صعيد الحوار الاجتماعي الثلاثي في اللجنة الوطنية للأجور بشأن تعديل الحد الأدنى الوطني للأجور، إذ وافقت الأطراف على زيادة بنسبة ٣٠ في المائة من ٤٥٠ ١ إلى ٨٨٠ ١ شيكلاً. وقد أعلن هذا الاتفاق بصورة رسمية أثناء المؤتمر الوطني الأول للحوار الاجتماعي المنعقد في آذار/ مارس ٢٠٢١. وأتاح هذا المؤتمر الذي انعقد على مدار يومين، والذي نُظم بناء على توصية اللجنة الثلاثية لسياسات العمل، إجراء حوار بين ممثلي السلطة الفلسطينية (لا سيما وزارات العمل والتنمية الاجتماعية وشؤون المرأة) وقادة الشركاء الاجتماعيين ومنظمات المجتمع المدني. وتضمن البيان الختامي التزاماً من جانب الأطراف بأربعة إجراءات رئيسية هي: أولاً، إنشاء لجنة من أجل رصد تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتشغيل للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥ وتنظيم مؤتمر دولي للجهات المانحة من أجل المساعدة في تنفيذها؛ ثانياً، إطلاق حوار وطني من أجل استعراض قانون الضمان الاجتماعي لعام ٢٠١٦ (المعلق منذ عام ٢٠١٩)، تسهّله لجنة وطنية تحت رعاية وزارة العمل؛ ثالثاً، تطبيق الحد الأدنى الوطني الجديد للأجور اعتباراً من بداية عام ٢٠٢٢؛ رابعاً، إنشاء لجنة ثلاثية مفوضة بإنجاز مراجعة قانون العمل الحالي وقانون المنظمات النقابية؛ تعزيز الحوار الاجتماعي القطاعي؛ اعتماد خطة تضعها وزارة العمل من أجل حماية العمال الفلسطينيين في إسرائيل؛ إضفاء السمة المؤسسية على الحوار الاجتماعي الثلاثي الوطني من أجل رسم معالم السياسات الاجتماعية والاقتصادية والمالية.

الضمان الاجتماعي: تجديد الالتزام؟

١٠٩. عندما تفشّت جائحة كوفيد-١٩، كانت الغالبية العظمى من العمال الفلسطينيين محرومة من مستحقات الضمان الاجتماعي.[١٣٣] إذ لا يتلقى الإعانات سوى عمال القطاع العام فقط - وهم يمثلون حوالي ربع مجموع العاملين الفلسطينيين.[١٣٤] فالعاملون في القطاع الخاص وعائلاتهم، غير مشمولين بأي نظام للضمان الاجتماعي العام (سواء بالنسبة إلى إعانات الشيخوخة والإعاقة والوفاة أو إعانات إصابات العمل أو إعانات الأمومة). ومنذ تعليق قانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني لعام ٢٠١٦ في عام ٢٠١٩، لم يكن هناك أي أساس قانوني سارٍ ولا مؤسسة نشطة من أجل تقديم هذه الإعانات.[١٣٥] وفي الوقت الراهن، يتلقى حوالي ٣٥ في المائة فقط من العمال في القطاع الخاص

---

[١٢٩] من آذار/ مارس حتى أيار/ مايو ٢٠٢٠، أغلق ما يزيد على ٧٠ في المائة من المنشآت في الأرض الفلسطينية المحتلة لما يزيد على نصف هذه المدة، حيث بلغ متوسط الانخفاض في المبيعات/ الإنتاج ٥٠ في المائة (وزارة الاقتصاد الوطني والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "أثر جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) على المنشآت الاقتصادية ومنشآت الأعمال أثناء الفترة من ٢٠٢٠/٣/٥ إلى ٢٠٢٠/٥/٣١".

[١٣٠] انظر:
Badr al-Araj, "The Social Impacts of the COVID-19 Pandemic and the Need to Develop the Palestinian Social Protection Sector in Palestine", background paper, MAS, 14 October 2020, 2.

[١٣١] الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، "متطلبات توفير تغطية حماية اجتماعية شاملة في وجه التحديات المتزايدة أمام سوق العمل الفلسطينية"، وثيقة موقف مقدمة في المؤتمر الأول للحوار الاجتماعي، آذار/ مارس ٢٠٢١.

[١٣٢] انظر: DWRC, *The Impact of the Covid-19 Pandemic and Containment Measures on Palestinian Women Workers*, 11.

[١٣٣] معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، "تمهيد الطريق أمام الحماية الاجتماعية: إطار مفاهيمي ونظامي وتجربة الدولة أثناء جائحة كوفيد-١٩"، عرض قدم في المؤتمر الأول للحوار الاجتماعي، آذار/ مارس ٢٠٢١.

[١٣٤] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسوح الفصلية للقوى العاملة، ٢٠٢٠ و٢٠٢١.

[١٣٥] منظمة العمل الدولية، *وضع العمال في الأراضي العربية المحتلة*، ٢٠٢٠، الفقرة ١٢٣.

بعض الإعانات على هيئة تعويض نهاية الخدمة والإجازة السنوية مدفوعة الأجر والإجازة المرضية مدفوعة الأجر، تمشياً مع قانون العمل.[١٣٦]

١١٠. وقد استؤنفت في أواخر عام ٢٠٢٠ الجهود الرامية إلى إعادة تنشيط الحوار بين أصحاب المصلحة بهدف استعراض قانون الضمان الاجتماعي. وفي ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر، أصدرت وزارة العمل القرار رقم ٢٢٦ لعام ٢٠٢٠، الذي أنشأ لجنة متخصصة أوكلت إليها مهمة "متابعة المناقشات الاستطلاعية من أجل حوار مفتوح واستعراض قانون الضمان الاجتماعي، تجهيزاً للوصول إلى توافق وطني على القانون وأحكامه". وتتكون اللجنة من ممثلين رشحتهم وزارة العمل ومؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطينية والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين واتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية. ومن المتوقع أن يتركز الحوار على نواحٍ تقنية حساسة، تتضمن: مدى توافق نظام الضمان الاجتماعي المستقبلي مع قانون العمل الحالي وترتيبات مسؤولية صاحب العمل؛ المخاطر والفئات التي ستكون مشمولة؛ آليات الانتقال وترتيبات الإدارة السديدة؛ جداول زمنية من أجل تنفيذ الإصلاحات المتفق عليها. وقد أسفر الاجتماع الأول الذي انعقد في أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٠، عن قدر قليلٍ من النتائج الملموسة بشأن هذه المسائل، بيد أن الأطراف التزمت بمواصلة الحوار في عام ٢٠٢١.

النهوض بالعمالة والمهارات وروح تنظيم المشاريع أثناء الجائحة

١١١. في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٠، وضعت الصيغة النهائية لأول استراتيجية وطنية للتشغيل للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥ واعتمدت.[١٣٧] وكانت الاستراتيجية التي أُطلقت بصفة رسمية في المؤتمر الوطني الأول للحوار الاجتماعي، قد أعدّتها لجنة ثلاثية ومشتركة بين الوزارات. وتهدف الاستراتيجية الوطنية للتشغيل إلى مواجهة تحديات سوق العمل واتساق السياسات مع تركيز خاص على النساء والشباب. وترتكز على ثلاث دعائم رئيسية، هي: تعزيز الإدارة السليمة لسوق العمل مع التركيز على تحسين سياسات سوق العمل النشطة؛ مواءمة التعليم مع احتياجات سوق العمل، لا سيما عن طريق تحسين التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين؛ النهوض بقطاع خاص قادر على الصمود وخلق فرص التوظيف والعمل للحساب الخاص، بما في ذلك تحفيز الشباب على خوض غمار البدء في تنظيم المشاريع. وينظر إلى الاستراتيجية على أنها حاسمة بالنسبة إلى الانتعاش الاقتصادي ما بعد الجائحة وتنسيق جهود أصحاب المصلحة والجهات المانحة الوطنية المتنوعة في مجال العمالة.

١١٢. ويُتوقع أن تؤدي إدارات التوظيف العامة دوراً رئيسياً في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتشغيل. كما يُتوقع أن تُنجز في عام ٢٠٢١ الصيغة النهائية لخطة استراتيجية من أجل تعزيز قدرة إدارات التوظيف العامة وجعلها أكثر تجاوباً مع احتياجات الباحثين عن عمل وأصحاب العمل. وتستند الخطة إلى تقييم مرجعي أجرته منظمة العمل الدولية لإدارات التوظيف العامة وقدمته في شباط/ فبراير ٢٠٢١.[١٣٨]

١١٣. وقدّم الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية التمويل والتدريب إلى المنشآت الصغيرة وبالغة الصغر والمنظمات الشعبية، وكان قد استهدف في عام ٢٠٢٠ حوالي ٢٥ ٠٠٠ مستفيد، منهم الخريجون والنساء والأشخاص المعوقون والأشخاص العاطلون عن العمل. وأنشأ الصندوق بحسب ما ذكر ما يزيد على ٤ ٠٠٠ فرصة عمل، معظمها مؤقت، و٥٦٠ فرصة من أجل توليد الدخل. وكان ما يقارب ٤٠ في المائة من المشاريع المولدة للدخل تستهدف النساء.[١٣٩] وأطلق الصندوق تسعة مشاريع، بصفتها جزءاً من خطة الاستجابة الطارئة لوزارة العمل، من أجل دعم المنشآت الصغيرة وبالغة الصغر المتضررة بسبب الجائحة.[١٤٠] والأهم من ذلك، أطلقت سلطة النقد الفلسطينية في أيار/ مايو ٢٠٢٠ برنامج "استدامة"، الذي يهدف إلى ضخّ مبلغ ٣٠٠ مليون دولار أمريكي عن طريق قروض بنكية تفضيلية تقدم إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة المتضررة مباشرة من الجائحة.[١٤١]

---

١٣٦ السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التنمية الاجتماعية، "الاجتماع مع بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة العمل الدولية: نقاط المباحثات"، ٧ آذار/ مارس ٢٠٢١.

١٣٧ السلطة الوطنية الفلسطينية، الاستراتيجية الوطنية للتشغيل للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥، آذار/ مارس ٢٠٢١.

١٣٨ منظمة العمل الدولية، "إدارة التوظيف العامة: تقييم وظيفي، الأرض الفلسطينية المحتلة"، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٠ (لم ينشر).

١٣٩ الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية للعمال، تقرير عام ٢٠٢٠.

١٤٠ السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة العمل، "تقرير الأداء السنوي لعام ٢٠٢٠".

١٤١ سلطة النقد الفلسطينية، "من أجل مساعدة المنشآت المتضررة من جائحة كورونا، سلطة النقد الفلسطينية تطلق برنامج "استدامة" بحجم ٣٠٠ مليون دولار أمريكي لتوفير التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة"، بيان صحفي، ٦ أيار/ مايو ٢٠٢٠.

١١٤. ويتخرج ما يناهز ١٣ ٠٠٠ طالب سنوياً من قرابة ١٦٠ مؤسسة من مؤسسات التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك ١٧ مدرسة مهنية وصناعية تابعة لوزارة التربية والتعليم و١٤ مركزاً للتدريب المهني تابعاً لوزارة العمل.[١٤٢] وتفيد التقارير أنّ الطلب على التدريب يفوق العرض.[١٤٣] وتمشياً مع استراتيجية قطاع العمل للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣، أنشأ المرسوم الرئاسي بقانون رقم ٤ لعام ٢٠٢١، الذي اعتمد في شباط/ فبراير، سلطة وطنية من أجل التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين بهدف دعم تطوير نظام تعليم وتدريب تقنيين ومهنيين يكون أكثر فعالية ويلبي احتياجات سوق العمل. وقد كُلفت السلطة بجملة أمور منها، إعداد تشريعات لاحقة وسياسة وطنية بشأن التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين، واستكمال وضع إطار المؤهلات الوطنية واستضافة صندوق وطني من أجل التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين.

١١٥. إن أحد الأهداف الرئيسية لاستراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية المحدثة للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣، هو توفير فرص الاستخدام والمهارات إلى النساء العاطلات عن العمل والأشخاص المعوقين، بما في ذلك تقديم المنح من أجل إعادة إحياء المنشآت الصغيرة وبالغة الصغر لصالح الأسر المعيشية الفقيرة المتضررة بسبب الجائحة.[١٤٤] بيد أن التحدي هائل. إذ كان ما يقارب ١,٤ مليون فلسطيني يعيشون في الفقر في عام ٢٠٢٠. وتشير توقعات البنك الدولي إلى أن معدل الفقر وصل نسبة ٢٨,٩ في المائة في عام ٢٠٢٠، مما يمثل زيادة تبلغ ٥,٣ نقاط مئوية مقارنة مع السنة الماضية.[١٤٥] وهذا ما يضع مزيداً من الضغوط على المساعدة الاجتماعية المتخصصة والمجزأة المتاحة حالياً.

١١٦. وقد أطلقت استراتيجية وطنية جديدة للقطاع التعاوني للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣ في آب/ أغسطس ٢٠٢٠.[١٤٦] وهي تعزز التعاونيات وروح تنظيم المشاريع الاجتماعية بصفتها وسائل هامة من أجل تحسين العمالة وسبل العيش للفلسطينيين. وأفضت عملية تشاورية تشاركية أطلقتها وكالة العمل التعاوني عام ٢٠٢٠، إلى تنقيح القانون التعاوني رقم ٢٠ لعام ٢٠١٧، تمشياً مع أفضل الممارسات الدولية ومعايير العمل الدولية.[١٤٧] وقد وضعت الصيغة النهائية لمشروع التعديلات على القانون، إلى جانب لوائح داخلية تنشئ هيئتين ترويجيتين للوكالة (صندوق التنمية التعاونية ومعهد التدريب التعاوني)، ورفعت إلى مجلس الوزراء من أجل المصادقة عليها.

تمكين المرأة: العقبة الكبرى

١١٧. تأثرت النساء في سوق العمل الفلسطينية بصورة غير متكافئة بتداعيات كوفيد-١٩، على حد ما جرى التشديد عليه سابقاً. وقد أحيطت البعثة علماً أنه أثناء الجائحة، كانت النساء أكثر عرضة من الرجال لأن تنتهك حقوقهن المنصوص عليها في قانون العمل الحالي. ولا تزال النساء العاملات يكسبن في المتوسط ما يقل عن نظرائهن الرجال بنسبة ٢٥ في المائة في القطاع الخاص.[١٤٨] وما فتئ تشريع الحد الأدنى للأجور يُنتهك على نطاق واسع في القطاعات التي تهيمن عليها النساء العاملات، على غرار التعليم، لا سيما رياض الأطفال.[١٤٩]

١١٨. وفي آذار/ مارس ٢٠٢٠، صدر توجيه عن وزارة العمل (رقم ٥٠ لعام ٢٠٢٠) يوسّع نطاق ترتيبات العمل المرنة للنساء العاملات في القطاع العام لتشمل النساء في القطاع الخاص أثناء حالة الطوارئ. وتمشياً مع الاتفاق الثلاثي المبرم في آذار/ مارس ٢٠٢٠، اقتضى التوجيه من أصحاب العمل تنظيم أوقات عمل النساء وفقاً لأوضاعهن العائلية. لكن يبدو أن العديد من أصحاب العمل في القطاع الخاص قد تجاهلوا هذا التوجيه.[١٥٠]

---

١٤٢ السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة العمل، *استراتيجية قطاع العمل (٢٠٢١-٢٠٢٣): الطريق نحو العمل اللائق*، الصفحة ٣٤.

١٤٣ السلطة الوطنية الفلسطينية، الاستراتيجية الوطنية للتشغيل للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥، آذار/ مارس ٢٠٢١، الصفحة ٦٤.

١٤٤ السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التنمية الاجتماعية، *استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣*، آب/ أغسطس ٢٠٢٠.

١٤٥ انظر: World Bank Group, "Palestinian Territories", *Macro Poverty Outlook*, April 2021, 170–171.

١٤٦ السلطة الوطنية الفلسطينية، وكالة العمل التعاوني، الاستراتيجية الوطنية للقطاع التعاوني للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣: الإصلاح والتنمية، آب/ أغسطس ٢٠٢٠.

١٤٧ لا سيما توصية منظمة العمل الدولية بشأن تعزيز التعاونيات، ٢٠٠٢ (رقم ١٩٣).

١٤٨ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، الربع الرابع من عام ٢٠٢٠.

١٤٩ السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة العمل، *استراتيجية قطاع العمل (٢٠٢١-٢٠٢٣): الطريق نحو العمل اللائق*.

١٥٠ انظر: DWRC, *The Impact of the Covid-19 Pandemic and Containment Measures on Palestinian Women Workers*.

١١٩. وأسفرت حالات الإغلاق المتعاقبة عن عمل رعاية غير مدفوع الأجر، وقع بصورة غير متكافئة على كاهل النساء والفتيات.[١٥١] كما ازدادت حالات العنف المنزلي والعنف على أساس نوع الجنس.[١٥٢] وقد وضع مجلس القضاء الأعلى ومكتب المدعي العام خطط طوارئ بغية تلبية احتياجات ضحايا العنف من الإناث أثناء الجائحة. ومن أجل زيادة وصول النساء إلى خدمات الدعم، نظّم قرار أصدره مجلس الوزراء في ٢٨ نيسان/ أبريل ٢٠٢٠ عملية إحالة الضحايا النساء والناجيات من العنف أثناء حالة الطوارئ.[١٥٣]

١٢٠. أما الجهود الرامية إلى استعراض وتنسيق التشريعات لضمان الامتثال لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، فقد شهدت ركوداً في عام ٢٠٢٠.[١٥٤] ولم يجرِ بعد اعتماد التعديلات على قانون العمل من منظور جنساني.[١٥٥] وعلى نحو مشابه، ظل قانون حماية الأسرة والتعديلات على قانون العقوبات وقانون الأحوال الشخصية في صيغة مشروع، في حين لا يزال قانون الضمان الاجتماعي الجديد (الذي تترتب عنه آثار مهمة على حماية الأمومة) ينتظر حصيلة مشاورات أصحاب المصلحة. وبشكل عام، يواصل المدافعون عن حقوق الإنسان، بما في ذلك اللجنة الوطنية لتشغيل النساء والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، بالتعبير عن قلقهم إزاء العقبات القانونية أمام المساواة بين الجنسين والمساواة في الأجر عن العمل ذي القيمة المتساوية، وأمام تعزيز تشغيل النساء والحماية من العنف والتحرش.[١٥٦] ولا يحتوي التشريع الفلسطيني في صيغته الحالية على تعريف شامل لمصطلح التمييز ضد المرأة.[١٥٧]

١٢١. ولا يزال تمثيل النساء في صنع القرار العام ضئيلاً. إذ إن ٥ في المائة فقط من أعضاء المجلس المركزي الفلسطيني و١١ في المائة من المجلس الوطني الفلسطيني و١٣ في المائة من مجلس الوزراء هن من النساء. ونسبة ١١ في المائة فقط من السفراء هي من النساء. علاوة على ذلك، تشغل امرأة واحدة فقط منصب محافظ من أصل ١٦ محافظة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتمثل النساء نسبة ٤٥ في المائة من موظفي القطاع العام، لكن نسبة ١٤ في المائة منهن فقط تشغل منصب مدير عام أو أعلى.[١٥٨] وقبل الانتخابات التشريعية والرئاسية وانتخابات المجلس الوطني الفلسطيني المخطط لها، يتضمن المرسوم الرئاسي بقانون رقم ١ لعام ٢٠٢١ أحكاماً تنص على زيادة الحد الأدنى لتمثيل المرأة في القوائم الانتخابية إلى ٢٦ في المائة.[١٥٩]

---

[١٥١] انظر:
DWRC, "DWRC Demands the Adoption Substantial Measures that Will Motivate Women to Engage in the Labor Market and Provide Employment Opportunities", 8 March 2021.

[١٥٢] انظر:
UN Women, *Rapid Assessment on COVID-19 and Domestic and Family Violence Services across Palestine*, April 2020; UNICEF, UN Women, UNDP and SAWASYA, *Impact of Covid-19 on the Access of Women Victims and Survivors of Violence to Justice and Security Services in Palestine*, 2020.

[١٥٣] انظر: UN Women, *Rapid Assessment on COVID-19*.

[١٥٤] اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، المعلومات الواردة من دولة فلسطين بشأن متابعة الملاحظات الختامية المتعلقة بتقريرها الأولي، الوثيقة CEDAW/C/PSE/FCO/1، ١٩ آب/ أغسطس ٢٠٢٠.

[١٥٥] انظر:
F. Daa'na, "Summary of Review of Palestinian Labor Law No. 7 of 2000 from a Gender Perspective", ILO position paper, 15 November 2018.

[١٥٦] الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان - ديوان المظالم،
"Shadow Report to the State of Palestine's Follow Up Report, on the Concluding Remarks on the Initial Report by State of Palestine Submitted to the CEDAW Committee".

[١٥٧] انظر:
Women Civic Coalition, "Parallel Report to the Government of the State of Palestine Follow-up Report to the CEDAW Committee Concluding Observations and Recommendations to the Initial Report of the State of Palestine", 24 August 2020.

[١٥٨] انظر:
PCBS, Labour Force Survey, Q4 2020; PCBS, "The Situation of the Palestinian Women on the Eve of the International Women's Day, 08/03/2021", press release, 7 March 2021.

[١٥٩] "امرأة واحدة من بين الأسماء الثلاثة الأولى في القائمة وامرأة في كل أربعة أسماء تلي ذلك": اللجنة المركزية للانتخابات - فلسطين، "الترشح للانتخابات التشريعية لعام ٢٠٢١".

١٢٢. ويظل تمثيل النساء منخفضاً بشدة أيضاً في المجتمع المدني. وهناك استثناء في الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، حيث باتت نسبة تمثيل النساء في المناصب القيادية تقارب ٣٠ في المائة، في أعقاب المؤتمر السادس للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين والانتخابات التي أجريت في أواخر كانون الثاني/ يناير ٢٠٢١.

الفئات في الأوضاع الهشة

١٢٣. يمنع قانون العمل استخدام الأطفال دون سن ١٥ عاماً، ويمنع استخدام الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و١٧ عاماً في أعمال خطرة أو لساعات عمل طويلة. ووفقاً لدراسات استقصائية أجراها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على القوى العاملة، فإن عمل الأطفال نادر للغاية. وكما ذكر في تقرير العام الماضي، يبدو أن عمل الأطفال أكثر انتشاراً في المشاريع الأسرية الصغيرة وفي صفوف الباعة المتجولين غير المنظمين. وفي عام ٢٠٢٠، انتشلت إدارات التفتيش في وزارة العمل ٣٥ طفلاً من سوق العمل. وبعد تفشي كوفيد-١٩، أبلغت مجموعة الحماية العالمية [١٦٠] عن زيادة في الخدمات المقدمة إلى الأطفال العاملين وعائلاتهم، لا سيما في غزة (زيادة بنسبة ٥٢ في المائة في تلك الخدمات في عام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩)، وعزت هذه الزيادة إلى إغلاق المدارس الجزئي أو الكلي أثناء عمليات الإغلاق الرامية إلى احتواء انتشار كوفيد-١٩. [١٦١]

١٢٤. وتوسع الاستراتيجية الوطنية للتشغيل للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥ المعتمدة حديثاً نطاق وتغطية تفتيش العمل في المنشآت غير المنظمة الأكثر عرضة لعمل الأطفال. وتتضمن الاستراتيجية مؤشر أداء مخصص بشأن عمل الأطفال وأنشطة لبناء قدرات إدارات تفتيش العمل في وزارة العمل والمديرية العامة لحماية العمل، بهدف تحسين تفتيش عمل الأطفال ورصد ظروف عمل الأطفال. وقد أجرت مجموعة الحماية العالمية تقييماً لاحتياجات الأطفال المستضعفين ومتطلبات تحسين حمايتهم في سياق كوفيد-١٩، بهدف أن تستنير به على نحو أفضل إدارات حماية الطفل في الأرض الفلسطينية المحتلة أثناء تخطيطها التشغيلي واستجاباتها. [١٦٢]

١٢٥. وفي عام ٢٠٢٠، كان ما يقارب ٢٨٨ ٠٠٠ فلسطيني تتراوح أعمارهم بين ١٠ سنوات وما فوق يعانون من شكل من أشكال الإعاقة، منهم ما يزيد على ٢٢ ٠٠٠ يعانون من إعاقة خطيرة. [١٦٣] وتؤدي الجائحة والقيود المفروضة بموجب حالة الطوارئ دور حواجز إضافية أمام اندماج العديد من الأشخاص المعوقين، وخصوصاً النساء، في القوى العاملة. ولم يصادق مجلس الوزراء بعد على التعديلات على القانون رقم ٤ لعام ١٩٩٩ بشأن حقوق الأشخاص المعوقين، في حين كان يجري إعداد سياسة وطنية بشأن حقوق الأشخاص المعوقين منذ بداية عام ٢٠٢٠. وفي الوقت الراهن، لا توجد أي لوائح تضمن أن تكون أماكن العمل مكيفة مع احتياجات الأشخاص المعوقين، مما يساهم في معدل مشاركة منخفض للغاية في القوى العاملة. وما يزال قرابة ٢٢٤ ٠٠٠ شخص معاق خارج نطاق القوى العاملة. [١٦٤]

١٢٦. ويتضمن إطار تخطيط التنمية الفلسطيني تدابير متعددة من أجل تمكين الأشخاص الواقعين في براثن الفقر والشباب والأشخاص المعوقين. وهي تشمل استثارة الوعي العام بحقوق هذه الفئات في أوضاع الاستضعاف في الحصول على عمل لائق وتحسين وصولها إلى التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين وتقديم الدعم عند التوظيف وفي الاستخدام. وتتضمن العديد من تدخلات استراتيجية التنمية الاجتماعية للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣ المساعدة النقدية، وهي جزء من مجموعة برامج الإغاثة الخيرية التي تقدمها مؤسسات حكومية ودولية ومنظمات غير حكومية. وهي لا تشكل نظام حماية اجتماعية شامل، على الرغم من أنها ضرورية وقيمّة. [١٦٥]

---

[١٦٠] منتدى تشاركي يضم وكالات الأمم المتحدة الإنسانية ووكالات حقوق الإنسان والتنمية وجهات فاعلة، إضافة إلى منظمات غير حكومية محلية ودولية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

[١٦١] ما مجموعه ١٦١ ٣ مدرسة، بما فيها مدارس الأونروا ومدارس خاصة، و٢ ٠١٧ روضة أطفال، وفقاً لليونيسف ومجموعة الحماية العالمية.

[١٦٢] انظر:

Global Protection Cluster, Child Protection Area of Responsibility, *COVID-19 Protection Needs Identification and Analysis in the State of Palestine*, November 2020.

[١٦٣] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسوح الفصلية للقوى العاملة، ٢٠٢٠.

[١٦٤] يعتبر الأفراد خارج القوى العاملة إذا كانوا غير مستخدمين وغير عاطلين عن العمل، أي لا يبحثون بشكل نشط عن عمل.

[١٦٥] انظر:

MAS, "The Social Impacts of the COVID-19 Pandemic and the Need to Develop the Palestinian Social Protection Sector", 8.

غزة: أزمة لا نهاية لها

١٢٧. إنّ الجائحة عقبة أخرى تضاف إلى العقبات أمام الإدارة السديدة لإدارة العمل في غزة وسير عملها. وهي تفاقم آثار ١٤ عاماً من الحصار الإسرائيلي براً وجواً وبحراً وغياب المصالحة بين السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية والسلطات الفعلية في هذه المنطقة المحصورة.

١٢٨. وفي سياق اقتراب الاقتصاد وسوق العمل من حافة الإنهيار، يعتمد قرابة ٨٠ في المائة من سكان غزة على المساعدات الإنسانية المقدمة بصورة أساسية عن طريق الأونروا. وقد فاقمت الجائحة من الصعوبة على الأونروا في توصيل الخدمات الأساسية إلى سكان غزة، لا سيما الرعاية الصحية الأولية والتعليم. وبالكاد استطاعت الأونروا، وهي ثاني أكبر صاحب عمل في غزة إذ يبلغ عدد عمالها ٨٠٠ ١٢ عاملاً، أن تتجنب انهياراً مالياً في نهاية عام ٢٠٢٠ بسبب استمرارية نقص التمويل من الجهات المانحة. واضطرت إلى تطبيق تدابير تقييدية - بالاعتماد على عقود يومية هشة وتقليص عدد الموظفين بفعل التناقص الطبيعي، وترك قرابة ٥٠٠ وظيفة شاغرة. وبالنسبة إلى عام ٢٠٢١، تواجه الأونروا عجزاً إضافياً يبلغ ٢٠٠ مليون دولار أمريكي في ميزانية برنامجها الأساسي، مما يعرض جميع الخدمات الأساسية للخطر، مثل توزيع الطعام والخطط الوطنية الرامية إلى احتواء الجائحة، بما في ذلك البدء بالتلقيح.[١٦٦] وفي نيسان/ أبريل ٢٠٢١، أعلن وزير الخارجية الأمريكي أن الولايات المتحدة ستستأنف تمويلها للأونروا.

١٢٩. وفي بداية عام ٢٠٢١، رفعت السلطة الفلسطينية تدابير التقشف التي كانت مطبقة منذ عام ٢٠١٧ والتي مسّت أجور ما يقارب ٦٠ ٠٠٠ موظف مدني في غزة على كشوف رواتب السلطة الفلسطينية.[١٦٧] ويعني ذلك إزالة نسبة الاقتطاع البالغة ٣٠-٥٠ في المائة من صافي الأجر، وتطبيق سلم الأجور ذاته المطبق على الموظفين المدنيين للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وإنهاء التقاعد المبكر غير الطوعي لما يزيد على ٥٠٠ ٦ موظف مدني. وفي عام ٢٠٢٠، أدى برنامج السلطة الفلسطينية المتمثل بتحويل نقدي يبلغ ٧٠٠ شيكل لمرة واحدة إلى إعانة ٧٠٠ ٥ عامل في غزة. وبالتعاون مع جهات مانحة أجنبية، دعمت مشاريع الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية ووزارة العمل قرابة ١٠٠ منشأة بالغة الصغر تولد الدخل، واستحدثت حوالي ١٠٠٠ فرصة عمل مؤقتة ووفرت التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين.[١٦٨]

١٣٠. ولا تزال إدارة سوق العمل في غزة تتسم بالتعقيد. إذ ليس لوزارة العمل سلطة على مكاتب الاستخدام التابعة لها والموجودة في غزة والتي توفر خدمات الاستخدام وتسجيل الباحثين عن عمل.[١٦٩] وعدم تطبيق الحد الأدنى الوطني للأجور منتشر عموماً، في حين يبدو أن وضع الموظفين المدنيين المستخدمين من قبل السلطات الفعلية غير مضمون إلى حد كبير. وفي السنوات الأخيرة ما انفكت التقارير تشير إلى أن هؤلاء العمال كانوا يتلقون ٤٠ في المائة فقط من رواتبهم، كل ٤٠-٥٠ يوماً.[١٧٠] ويؤدي استمرار احتلال السلطات الفعلية مباني الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين وإساءة استخدام بنيتها التحتية إلى إعاقة الأنشطة النقابية المستقلة. والواقع أنه، لا وجود لأي حوار اجتماعي ثلاثي أو ثنائي فعلي في غزة، وهو فراغ ضار نظراً إلى المسائل الجسيمة التي تمس أصحاب العمل والعمال في المنطقة المحصورة.

١٣١. إنّ مدينة غزة الصناعية هي المنطقة الصناعية الوحيدة التي واصلت عملها منذ الأعمال العدائية في عام ٢٠١٤. وهي تستفيد من إمدادات الكهرباء على مدار الساعة. بيد أن استمرار القيود المتعلقة بالحصار والجائحة زادت من تضرر عمليات المنطقة والاستخدام فيها. وانخفض عدد العمال المستخدمين في المدينة من ٢ ٠٠٠ في عام ٢٠١٧ إلى ١ ٤٠٠ في عام ٢٠١٩ حتى بلغوا ٩٥٠ في عام ٢٠٢١. ويُذكر أنّ هذا العدد يشمل ما بين ١٧٠ و٢٥٠ عاملاً في مصنع نسيج ينتج كمامات طبية لصالح السوق الإسرائيلية.

---

[١٦٦] انظر:
UNSCO, "Security Council Briefing on the Situation in the Middle East, Reporting on UNSCR 2334", 25 March 2021.

[١٦٧] منظمة العمل الدولية، *وضع العمال في الأراضي العربية المحتلة*، ٢٠٢٠، الفقرة ١٣٩.

[١٦٨] السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة العمل، "تقرير الأداء السنوي لعام ٢٠٢٠".

[١٦٩] السلطة الوطنية الفلسطينية، الاستراتيجية الوطنية للتشغيل للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥، الصفحة ١٦٤.

[١٧٠] انظر: OCHA, *Humanitarian Response Plan 2021*, working document, December 2020, endnote 9.

الفصل ٥- عمال الجولان السوري المحتل يرزحون تحت وطأة العزلة وحالات الإغلاق

١٣٢. في الوقت الذي يركز فيه العالم على الاحتلال في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية وغزة، لطالما بقي وضع الجولان السوري المحتل على هوامش الاهتمام الدولي. وقد ضمت إسرائيل هضبات الجولان منذ ٤٠ عاماً، في عام ١٩٨١، بعد أن كانت قد احتلته في الوقت نفسه الذي احتلت فيه الأرض الفلسطينية، أثناء حرب عام ١٩٦٧.

١٣٣. إنّ عملية الضم وممارسة السيادة الإسرائيلية تخرق القانون الدولي. وينص قرار مجلس الأمن رقم ٤٩٧ (١٩٨١) على أن قرار إسرائيل فرض قوانينها وولايتها القضائية وإدارتها على الجولان السوري المحتل لاغٍ وباطل وليس له أثر قانوني دولي.[١٧١] وأكد عليه ذلك قرار مجلس حقوق الإنسان رقم ٣٠/٤٣، الذي اعتمد في حزيران/ يونيه ٢٠٢٠.[١٧٢] ولم يعترف بعملية الضم سوى بلد واحد، هو الولايات المتحدة، في آذار/ مارس ٢٠١٩. وقد جرى التأكيد مجدداً على الاعتراف أثناء زيارة وزير الخارجية الأمريكي إلى الجولان السوري المحتل في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٠.[١٧٣]

١٣٤. ولا يزال الجولان السوري المحتل منفصلاً عن الجمهورية العربية السورية بمنطقة عازلة تشرف عليها قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك.[١٧٤] ولا تزال المعابر مغلقة. ومنذ عام ٢٠١٣، لم تعد التجارة ممكنة بين الأرض المحتلة والجمهورية العربية السورية.

١٣٥. ولا يزال إجمالي التعداد السكاني ضئيلاً ولم يشهد ارتفاعاً يذكر على مر السنوات. وحسب المكتب المركزي للإحصاء في إسرائيل،[١٧٥] كان عدد الأشخاص المقيمين في الجولان في عام ٢٠٢٠ يبلغ ٥٠٠ ٥١ شخص، ٣٠٠ ٢٦ شخص منهم مواطنون سوريون و٤٠٠ ٢٣ منهم مستوطنون إسرائيليون. ويتوزع سكان المستوطنات على ما يزيد على ٣٥ مستوطنة، في حين يسكن المواطنون السوريون في الجولان السوري المحتل في خمس قرى. وكما هو الحال في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، فإن هذه المستوطنات تخالف القانون الدولي. وقد أكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، في قراره رقم ٢٠/٢٠١٨، على أن "تشييد وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية وما يتصل بها من بنى تحتية في ... الجولان السوري المحتل إنما هي أعمال غير قانونية وتشكل عقبة رئيسية تحول دون تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية".[١٧٦]

١٣٦. وقد تباينت معدلات مشاركة المواطنين السوريين في القوة العاملة في الجولان تبايناً واسع النطاق على مدى العقد الفائت.[١٧٧] وعلى الرغم من أن المعدلات ارتفعت باطراد منذ عام ٢٠١٢ (٣٩,٩ في المائة) حتى عام ٢٠١٧، حيث بلغت أوجها بنسبة ٥١ في المائة، إلا أنها تراجعت بعد ذلك منخفضة إلى نسبة ٤٠,١ في المائة في عام ٢٠٢٠.

---

[١٧١] أعاد تأكيده قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٩٠/٤٧ بتاريخ ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٩: "١- تطلب إلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أن تمتثل للقرارات المتعلقة بالجولان السوري المحتل، ولا سيما قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)، الذي قرر فيه المجلس، في جملة أمور، أن قرار إسرائيل بفرض قوانينها وولايتها القضائية وإدارتها على الجولان السوري المحتل لاغ وباطل وليس له أثر قانوني دولي، وطالب فيه إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بأن تلغي قرارها على الفور؛ ٢- تطلب أيضاً إلى إسرائيل أن تكف عن تغيير الطابع العمراني والتكوين الديمغرافي والهيكل المؤسسي والوضع القانوني للجولان السوري المحتل، وأن تكف بشكل خاص عن إقامة المستوطنات".

[١٧٢] الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، حقوق الإنسان في الجولان السوري المحتل، الوثيقة A/HRC/RES/43/30، ٣ تموز/ يوليه ٢٠٢٠.

[١٧٣] انظر: "Pompeo During Rare Golan Heights Visit: 'This is Israel'", 19 November 2020, *Times of Israel*.

[١٧٤] مجلس الأمن في الأمم المتحدة، *قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك*، تقرير الأمين العام، الوثيقة S/2020/1159، ٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٠.

[١٧٥] انظر: "Population – Statistical Abstract of Israel 2020 – No. 71", 26 July 2020, Central Bureau of Statistics.

[١٧٦] الجمعية العامة للأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، *الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل*، مذكرة من الأمين العام، ٢٧ أيار/ مايو ٢٠٢٠، الوثيقة A75/86-E/2020/62، والقرار رقم ٢٠/٢٠١٨ الذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٢٤ تموز/ يوليه ٢٠١٨، الوثيقة E/RES/2018/20.

[١٧٧] تستند هذه البيانات والبيانات التي تليها إلى المسح الإسرائيلي للقوى العاملة ٢٠٢٠، المكتب المركزي للإحصاء في إسرائيل، وهو المصدر الوحيد المتاح لبيانات القوى العاملة للمواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل.

ولا تزال أسباب هذه الاتجاهات غير واضحة. وقد شارك قرابة ربع عدد النساء السوريات في سن العمل (٢٥,٤ في المائة) في القوة العاملة عام ٢٠٠٠.

١٣٧. إن حوالي ٩٠ في المائة من العمال السوريين هم مستخدمون؛ ١٠ في المائة منهم مسجلون بأنهم يعملون لحسابهم الخاص، بما فيهم أصحاب العمل. ولا تسمح البيانات المتوفرة سوى بإجراء تصنيف جزئي حسب القطاع. وفي عام ٢٠٠٠، سجلت بيانات المكتب المركزي للإحصاء أن ٢٩ في المائة من المواطنين السوريين المستخدمين في الجولان يعملون في البناء و١٧,٧ في المائة يعملون في التعليم. ولا تتوفر أرقام موثوقة بالنسبة إلى قطاعات أخرى، على غرار الزراعة والتصنيع. كما لا تتوفر بيانات حديثة عن البطالة، إذ لم ينشرها المكتب المركزي للإحصاء منذ عام ٢٠١٧.

١٣٨. ونظراً إلى شح البيانات، فإنه من الصعب تحليل اتجاهات سوق العمل على مر الزمن وعزل الآثار المترتبة عن الاحتلال وجائحة كوفيد-١٩ وما رافقها من حالات إغلاق وإقفال للأعمال. وعلى الرغم من ذلك، أحيطت البعثة علماً بأن الجائحة أضرت بصورة خاصة بقطاعي الزراعة والسياحة، اللذين كانا قد ازدادا أهمية على نحو سريع على مدى السنوات القليلة الماضية وأصبحا مورداً ثانوياً للدخل بالنسبة إلى العديد من المواطنين السوريين. وشهد إنتاج التفاح والكرز، الذي كان في السابق هاماً بالنسبة إلى العمالة الزراعية وسبل العيش، مزيداً من التراجع، حيث تضاءل حجم ملكية المواطنين السوريين للأراضي وانكمشت الحصص السوقية في مواجهة منافسة الإنتاج الزراعي الصناعي كبير الحجم في العديد من المستوطنات الإسرائيلية.

١٣٩. وقد أبلغت البعثة أيضاً بأن المواطنين السوريين في الجولان المحتل لا يزالون يتعرضون للممارسات التمييزية فيما يتعلق بالوصول إلى الأراضي والمياه.[١٧٨] وهناك مخاوف بشأن السياسات التقييدية المتصلة بتنظيم الأراضي والبناء وتسعير المياه على نحو غير منصف كما ذُكر، في سياق الإعانات المقدمة إلى المستوطنين الإسرائيليين. وفي غضون ذلك، يبدو أن المشروع الذي خططت له شركة طاقة إسرائيلية بتركيب حوالي ٣٠ عنفة ريحية في الجولان السوري المحتل آخذ في التقدم. وقد عبّر العديد من المواطنين السوريين عن قلقهم بأنه لم يجرِ التشاور معهم بصورة مناسبة في مرحلة التخطيط وأن هذا المسعى قد يقيّد استخدامهم لأرضهم تقييداً أكبر ويهدد فرصهم في تنمية قطاع السياحة.

[١٧٨] الجمعية العامة للأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، *مذكرة من الأمين العام*، الوثيقة A/75/86-E/2020/62.

الملاحظات الختامية

١٤٠. بعد مرور ما يزيد على نصف قرن من الاحتلال، بات الاقتصاد الفلسطيني وسوق العمل الفلسطينية متهالكين بشدة. وفي حين أنهما كانا غير قادرين على الصمود في وجه صدمة إضافية، انقضّت جائحة كوفيد-١٩ بتداعيات مدمرة عليهما معاً. فأغلقت الأعمال، في الغالب إلى الأبد، وبقي العمال في منازلهم. وكما هي الحال في معظم الأحيان، كان الأشخاص الأضعف في سوق العمل هم الأشد تضرراً، أي: أولئك العاملون في الاقتصاد غير المنظم والعمال الشباب والنساء.

١٤١. وكانت الخسائر في ساعات العمل والوظائف هائلة أثناء الجائحة. وتراجعت معدلات المشاركة في القوى العاملة، إذ خرج عشرات الآلاف من العمال من سوق العمل في وقت واحد: فقد فقدوا الأمل في العثور على وظيفة. ولا يوجد حالياً سوى قرابة ٤٠ في المائة أو يكاد من الفلسطينيين في سن العمل في القوى العاملة، ولا يزال ربعهم عاطلاً عن العمل.

١٤٢. وبشق النفس استطاعت السلطة الفلسطينية القيام باليسير من أجل التخفيف من أثر كوفيد-١٩ على العمال: فقد كان حيزها المالي ضيقاً للغاية. وفي أعقاب مواجهة طويلة مع إسرائيل بشأن إيرادات التخليص الجمركي وأمام تراجع المساعدة الخارجية، كانت جميع الموارد قد استنفدَت. واضطر العمال إلى حدٍ كبير إلى أن يتدبروا أمرهم بأنفسهم، لا سيما في القطاع الخاص. وتبرز إلى العلن في كل أزمة أوجه القصور في الحماية؛ وأثناء أزمة كوفيد-١٩، بات غياب نظام حماية اجتماعية سليم في الأرض الفلسطينية المحتلة بارزاً بروزاً جلياً ومؤلماً.

١٤٣. ومع ذلك، وعلى الرغم من حالة الطوارئ، أثمرت بعض المبادرات السياسية الهامة السنة الماضية. فالاستراتيجية الوطنية للتشغيل، التي أطلقت في بداية عام ٢٠٢١، تَعِدُ بأن تصبح برنامج عمل من أجل انتعاش سوق العمل بعد أزمة كوفيد-١٩. كما جرى ضخ زخم جديد في الحوار الاجتماعي ومن المأمول أن يوفر الوسائل الكفيلة بوضع رؤية مشتركة بشأن طريقة مواجهة أزمة الوظائف وتحسين رفاه العمال.

١٤٤. وفي غضون ذلك، ما فتئ الاحتلال يحكم قبضته؛ وتكثّف التوسع الاستيطاني، وظل التهديد بالضم يخيّم بظلاله خلال معظم السنة على الضفة الغربية. وبلغت عمليات الهدم ومصادرة الممتلكات الفلسطينية من قبل إسرائيل مستويات عالية جديدة. وفي غزة، استمر الحصار بلا هوادة. وترسم مؤشرات سوق العمل بالنسبة إلى المنطقة المحاصرة صورة تفوق التصور عن الانهيار والحرمان، حيث باتت الوظائف في غزة نادرة أكثر من أي وقت مضى، وتكاد البطالة في صفوف النساء والشباب أن تصبح شاملة.

١٤٥. واستمر ما يربو على ١٠٠ ٠٠٠ فلسطيني بالعمل في سوق العمل الإسرائيلية، على الرغم من حالات الإغلاق وصعوبات العبور. وفي أواخر عام ٢٠٢٠، وضعت السلطات الإسرائيلية موضع التنفيذ إصلاحاً طال الإعلان عنه على نظام التراخيص، من شأنه أن يزيد من حراك العمال الفلسطينيين في السوق الإسرائيلية وأن يحسّن معاملتهم وظروف عملهم. غير أن نظام سمسرة التراخيص لا يزال فاعلاً ويستمر في استغلال أعداد كبيرة من العمال الفلسطينيين.

١٤٦. وفي الجولان السوري المحتل، ظل وضع العمال دون تغيير بالنسبة إلى الكثيرين. ويحاول العديد من المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل، أن يحافظوا على موطئ قدم في الزراعة ويزيدوا في نفس الوقت من إعادة توجيه أنفسهم شيئاً فشيئاً نحو العمل في قطاعات أخرى، مثل البناء والسياحة. وبحسب ما ذُكر، فإن الممارسات التمييزية فيما يتعلق بالوصول إلى المياه والأراضي ما زالت مشكلة قائمة. وكما كان عليه الحال في الماضي، لا يزال شح البيانات يمثل عائقاً أمام تحليل تطورات سوق العمل، وبالتالي تقييم أثر الجائحة والاحتلال على العمال في الجولان السوري المحتل.

١٤٧. إنّ جميع الجهود الرامية إلى تحسين وضع عمال الأراضي العربية المحتلة، هي رهن بالعلاقات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وتعوّل عليها تعويلاً شديداً. وينص دستور منظمة العمل الدولية على أنه ما من سبيل إلى إقامة السلام إلا إذا بُني على العدالة الاجتماعية. وانطلاقاً من المنطق ذاته، يُعوّل الدفع قدماً بالعدالة الاجتماعية من أجل عمال الأراضي العربية المحتلة تعويلاً كبيراً على إحلال السلام في المنطقة وتحقيق رؤية دولتين تعيشان جنباً إلى جنب، عملاً بقرارات الأمم المتحدة. عندئذٍ فقط سيكون في إمكان العمال الفلسطينيين أن يحققوا كل طاقاتهم ويتمتعوا بحقوقهم كاملة.

مرفق - قائمة محاوري البعثة

السلطة الفلسطينية والمؤسسات العامة الأخرى

وزارة العمل

السيد نصري أبو جيش، وزير العمل

السيد عبد الكريم دراغمة، الوكيل المساعد للحوار الاجتماعي والشراكة الثلاثية

السيدة أسماء حنون، رئيسة وحدة العمالة في الخارج

السيد عزمي عبد الرحمن، مدير عام، سياسات التشغيل

السيد وائل قريم، مستشار قانوني لدى وزارة العمل

وزارة الخارجية

السيد عمر عوض الله، سفير، قطاع العلاقات متعددة الأطراف، رئيس مديرية الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة

السيد خزامة حنون، سكرتير ثالث، موظف في مكتب منظمة العمل الدولية وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيدو

السيد أيوب أيوب، سكرتير ثالث، موظف، البيئة وحقوق الإنسان

وزارة التنمية الاجتماعية

السيد أحمد مجدلاني، الوزير

وزارة شؤون المرأة

السيدة أمل حمد، الوزيرة

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

السيدة علا عوض/ شكشير، رئيس

السيدة سهى كنعان، مدير دائرة إحصاءات العمل

السيد أحمد عُمر، مدير دائرة التحليل والتنبؤ

السيد هاني الأحمد، مدير دائرة القطاعات الخدمية

منظمة التحرير الفلسطينية

السيد نبيل شعث، الممثل الخاص لرئيس دولة فلسطين، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

اللجنة الوطنية لتشغيل النساء

السيدة لمى عواد، رئيسة وحدة النوع الاجتماعي، وزارة العمل

السيدة بثينة سالم، رئيسة الوحدة القانونية، وزارة العمل

السيد سامي سحويل، مدير دائرة التخطيط، وزارة شؤون المرأة

السيدة عبير عُمران، رئيسة وحدة النوع الاجتماعي، وزارة الاقتصاد الوطني

السيدة أسمى الكيلاني، رئيسة وحدة النوع الاجتماعي، وزارة الثقافة

السيدة عائشة حموضة، رئيسة دائرة المرأة والنوع الاجتماعي، الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين
السيد موسى سلامة، رئيس وحدة النوع الاجتماعي، اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية
السيدة أمجاد جنازرة، منسقة منتدى سيدات الأعمال، الغرفة التجارية والصناعية، بيت لحم
السيدة كارين أبو حميد، منسقة البرامج والعلاقات الخارجية، مركز الديمقراطية وحقوق العاملين
السيد حسن محاريق، مدير مشروع، المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح)
السيدة نائلة عودة، منسقة ميدانية، جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية
السيدة بشاير طهبوب، رئيسة وحدة النوع الاجتماعي، ديوان الموظفين
السيدة إيمان حساسنة، منسقة المشاريع، منتدى سيدات الأعمال
السيد أيمن عبد المجيد، منسق وباحث، مركز دراسات التنمية - جامعة بيرزيت

الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية

السيد مهدي حمدان، المدير العام
السيد محمد أبو زعيتر، نائب المدير التنفيذي، غزة
السيدة هديل حسين، منسقة البرامج

منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل الفلسطينية

الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، نابلس

السيد شاهر سعد، الأمين العام
الدكتور أشرف الأعور، رئيس نقابة الخدمات الصحية
السيد محمد البدري، رئيس نقابة الاتصالات والبريد
السيد محمود الحواشين، رئيس نقابة الخدمات العامة
السيد سفيان أستيتيه، عضو في نقابة عمال البلديات
السيد عبد الكريم اللفداوي، رئيس نقابة الطباعة والإعلام
السيد ساهر صرصور، أمين نقابة عمال البناء والأخشاب
السيد سامح الجعبري، رئيس وحدة السلامة والصحة المهنية
السيد مجدي المُحسن، رئيس دائرة الضمان الاجتماعي
السيد عماد اشتيوي، عضو دائرة الشباب
السيدة جوريه الصفدي، رئيسة دائرة التأمين الصحي
السيدة منى جبران، رئيسة نقابة الغزل والنسيج
السيد كايد عواد، رئيس نقابة عمال النقل
السيدة ميس جملة، رئيسة نقابة العاملين في رياض الأطفال والمدارس الخاصة
السيد محمود ذياب، عضو في الأمانة العامة وعضو في نقابة عمال البناء والأخشاب
السيد عبد الكريم دويكات، رئيس نقابة العاملين في الزراعة والصناعات الغذائية
السيد بسام يعيش، رئيس نقابة الكهرباء والطاقة
السيد محمد عمارنه، مستشار قانوني

السيد إهليل أبو جيش، رئيس دائرة الإعلام

السيد عبد الكريم عجم، عضو في اتحاد الأونروا

الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، غزة

السيد بشير السيسي، رئيس نقابة عمال الخدمات العامة والتجارية

السيد سلامه أبو زعيتر، رئيس النقابة العامة للعاملين في الخدمات الصحية

السيد زكي خليل، رئيس النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج

اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية، رام الله

السيد عمر هاشم، الرئيس

السيد جمال جوابره، الأمين العام

غرفة القدس

السيد سامر نسيبه، مجلس الإدارة

السيد لؤي الحسيني، المدير العام

غرفة شمال غزة

السيد بهاء الأموي، عضو في مجلس الإدارة ومدير العلاقات العامة

غرفة رفح

السيد عياد أبو طه، مدير العلاقات العامة

الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية

السيد عوده شحاده، الأمين العام

السيدة عبير صافي، منسقة البرامج

المركز الفلسطيني للتعبئة والتغليف

السيدة إسراء دسوقي، موظفة تفتيش

اتحاد صناعة الحجر والرخام في فلسطين

السيد شادي شاهين، المدير العام

اتحاد الصناعات الإنشائية الفلسطيني

السيد خالد صافي، المدير العام

اتحاد الصناعات الغذائية الفلسطينية

السيد بسام أبو غليون، المدير العام

منظمات المجتمع المدني وغيرها من أصحاب المصلحة

جمعية الحق

السيد شعوان جبارين، المدير العام

السيد تحسين عليان، مدير برنامج المؤسسة

السيدة رولا شديد، رئيسة دائرة الرصد والتوثيق

مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة، غزة

السيدة زينب الغنيمي، مديرة

شركة Gaza Sky Geeks

السيد كيفين غومز، المسؤول عن الشؤون المالية ومدير العمليات

السيدة ساشا مونتش، مديرة قطرية، مؤسسة Mercy Corps، فلسطين

السيد راين ستورجيل، مدير

السيد إياد الطهراوي، مدير مسؤول عن تسريع الشركات الناشئة

السيد طارق بسيسو، محلل بيانات

السيد نور الخضري، منسق التنوع والشمولية

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

السيد عمار دويك، المدير العام

السيد طاهر المصري، باحث قانوني

السيدة عائشة أحمد، باحثة قانونية

شركة فلسطين لإنشاء وإدارة المناطق الصناعية - غزة

السيد معز مقات، مدير العمليات

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، غزة

السيد راجي الصوراني، المدير العام

السيد فضل المزيني، مدير وحدة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية

جمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية

السيد مصطفى البرغوثي، رئيس الجمعية والأمين العام للمبادرة الوطنية الفلسطينية

المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح)

السيدة حنان عشراوي، رئيسة

حكومة إسرائيل ومؤسسات عامة أخرى

وزارة الخارجية

السيد هيم واكسمان، نائب المدير العام للأمم المتحدة والمنظمات الدولية

السيدة أفيفيت بار إلان، رئيسة المكتب، شعبة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية

السيد إلداد غولان، مدير، المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة للأمم المتحدة

السيدة يائيل بيتون، نائب المدير، المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة للأمم المتحدة

السيد نيتزان أرني، مستشار، البعثة الدائمة لإسرائيل لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف

وزارة العمل والرفاه والخدمات الاجتماعية

السيد أفيكدور كابلان، مدير عام

السيدة ريفكا ويربنير، رئيسة قسم علاقات العمل

السيد هيزي شوارتزمان، مدير قسم السلامة والصحة المهنيتين

السيد غالي ليفي، رئيس الادعاء العام

السيدة شيري ليف ران لافي، مسؤولة عن حقوق العمال الأجانب

السيد افنر عمراني، دائرة علاقات العمل

السيد ابراهيم الكيلاني، قسم علاقات العمل

السيدة ريفيتال كارين سيلا، مديرة قسم العلاقات الدولية التابع لإدارة العمل

السيدة إمونا يوسف، إدارة العمل

المؤسسة الإسرائيلية للسلامة والصحة المهنية

السيد سامي السعدي، مدير المحافظة الشمالية

إدارة إنفاذ وتنظيم قانون العمل

السيدة شارون كوهين، كبيرة المديرين، التحقيقات العامة والمعلومات عن قوانين العمل

سلطة السكان والهجرة

السيدة إفرات ليف أري، مستشارة قانونية

وزارة العدل

السيدة هيلا تيني جلعاد، مديرة حقوق الإنسان، قسم القانون الدولي

السيدة أييليت دهان، وحدة مكافحة الإتجار بالبشر

السيدة لينا سالم، قسم القانون العام والدستوري

السيدة أييليت ليفين، قسم القانون الدولي

السيدة إيدن فاربر، متدربة، قسم القانون الدولي

وزارة المالية

السيد مايكل ريتوف، خبير اقتصادي أول، كبير الخبراء الاقتصاديين في شعبة أبحاث الدائرة

السيد دوي كوبيل، مكتب الشؤون القانونية

بنك إسرائيل

السيد هاغي إيتكيس، خبير اقتصادي أول

منسق الأنشطة الحكومية في الأراضي

اللواء ألون شاشام، رئيس فرع العلاقات الأجنبية

الرائد موتي ستولوفيتش، نائب رئيس الفرع الاقتصادي

منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل الإسرائيلية

الهستدروت - الاتحاد العام للعمل في إسرائيل

السيد بيتر ليرنر، مدير عام شعبة العلاقات الدولية

السيد وائل عبادي، محامٍ، مدير مركز المعلومات والخدمات

السيدة تيهيلا بينيشو، محامية، نائب رئيس شعبة الخدمة القانونية للنقابات

السيدة آنا ليتشينيتزر، مديرة المشاريع في الشعبة الاقتصادية

السيدة أفيتال شابيرا شابيرو، مديرة العلاقات الدولية

جمعيات الصناعيين في إسرائيل

السيد دان كاتاريفاس، المدير العام، قسم التجارة الخارجية، العلاقات الدولية

السيد ميشال واكسمان هيلي، مدير قسم العمل والموارد البشرية

السيد ناتانيل هايمان، رئيس قسم علم الاقتصاد

السيد إسحاق غورفيتش، مدير قسم شؤون الموظفين والاقتصاد والضرائب

السيدة كلير أبوكسيس، منسقة البحوث الاقتصادية، جمعية بناة إسرائيل

معاً - نقابة عمالية

السيد عساف عديف، المدير التنفيذي

السيدة روني بن إفرات، مديرة تطوير معاً والعلاقات الدولية

منظمات المجتمع المدني الإسرائيلية وأصحاب المصلحة الآخرون

جمعية عنوان العامل للدفاع عن حقوق العمال

السيد عبد داري، منسق ميداني، دائرة العمال الفلسطينيين

السيد خالد الدخي، محامٍ، الدائرة القانونية، دائرة العمال الفلسطينيين

مركز ماكرو للاقتصاديات السياسية

السيد روبي ناتانسون، مدير عام

"لا للحواجز" - نساء ضد الاحتلال ومن أجل حقوق الإنسان "ماتشسوم واتش"

السيدة سيلفيا بيترمان، متطوعة

الأكاديميات

السيدة يائيل باردا، أستاذة مساعدة في قسم العلوم الاجتماعية والأنثروبولوجيا، الجامعة العبرية

الأمم المتحدة والمنظمات الدولية

مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط

السيد تور وينيسلاند، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط

السيدة لين هاستينغز، نائب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، منسقة مقيمة في الشؤون الإنسانية

السيد جوناثان لينكولن، المسؤول عن وحدة التنسيق، مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط ورئيس مكتب المنسقين المقيمين

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الأرض الفلسطينية المحتلة

السيدة سارة موسكروفت، رئيسة المكتب

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)

السيدة غوين لويس، مديرة عمليات الأونروا، الضفة الغربية

السيد ماتياس شيميل، مدير عمليات الأونروا، غزة

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

السيدة نهى باوازور، رئيسة المكتب

صندوق الأمم المتحدة للسكان

السيدة كريستين بلوكوس، ممثلة الصندوق

منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)

السيدة لوتشيا إيلمي، ممثلة خاصة

البنك الدولي

السيد كانتان شانكر، مدير قطري

السيدة سميرة حلس، مديرة البرنامج، مديرة حافظة التنمية البشرية وفريق المهام

السيد سيباستيان سايز، كبير خبراء الاقتصاد

السيدة نور ناصر الدين، كبيرة خبراء الاقتصاد

السيد دامير كوزيك، كبير خبراء الاقتصاد

الجولان السوري المحتل

السيد وائل طربيه، مدير البرنامج، المرصد، المركز العربي لحقوق الإنسان في أعالي الجولان

السيد كرامة أبو صالح، محامٍ، المركز العربي لحقوق الإنسان في أعالي الجولان

السيد أسعد الصفدي، مزارع

السيد فريد السيد أحمد، مزارع

السيد قاسم الصفدي، مزارع

اجتماعات أخرى

اجتماعات مع محاورين من الجمهورية العربية السورية

وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل - دمشق

السيدة سلوى عبدالله، الوزيرة

السيد ركان الابراهيم، نائب الوزيرة

السيدة ريم قوتلي، مستشارة الوزيرة للعلاقات الدولية

السيد وضح ركد، مدير التخطيط والتعاون الدولي

السيد ناصر الأحمد، مستشار في الإعلام

وزارة الخارجية والمغتربين - دمشق

السيدة رانيا الحج علي، مستشارة الوزير

وزارة الصناعة - دمشق

السيد إياد مقلد، مدير التخطيط والتعاون الدولي

الاتحاد العام لنقابات العمال - دمشق

السيد جمال الحج علي، المكتب التنفيذي، أمين شؤون العمل

السيد عدنان أزوز، كبار المستشارين، الشعبة الدولية للاتحاد العام لنقابات العمال

السيد عدنان المخروز، مستشار العلاقات الدولية

غرفة صناعة دمشق وريفها

السيد عبي رشن، رئيس وحدة شؤون العمل

اتحاد غرفة التجارة

السيد عبد الهدى لحام، الرئيس

محافظة القنيطرة

السيد مدحت صالح، عضو سابق في البرلمان

اجتماعات مع محاورين في القاهرة، مصر

منظمة العمل العربية، القاهرة

السيد فايز المطيري، المدير العام

السيد عماد شريف، مدير دائرة العلاقات الخارجية والعلاقات الدولية

السيد مروان عثمان، مكتب المدير العام